

حوايات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مركز الدراسات والبحوث

Handwritten notes at the top of the page, possibly a title or introductory text, which is mostly illegible due to fading.

Main body of handwritten text, consisting of several lines of script. The text is difficult to decipher but appears to be a continuous paragraph or list of items.

Handwritten text in the lower middle section of the page, continuing the narrative or list from the previous section.

Handwritten text at the bottom of the page, which may include a conclusion or a signature.

حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية

مجلة علمية، محكمة، سنوية، تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة انواكشوط
* تهتم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مختلف مجالات الآداب والعلوم الإنسانية، وتسعى إلى إتاحة الفرصة للباحثين للإطلاع على أهم التطورات المستجدة في ميدان البحث. وتستوعب المجالات التالية:

- دراسات وبحوث أساسية

- وثائق ونصوص

- نصوص مترجمة

- دراسات ميدانية وعروض بيبليوغرافية

- عروض لمختلف الكتب والمجلات

* تخضع البحوث والمقالات والعروض والدراسات للتحكيم والتقييم العلمي الذي يتولاه أساتذة باحثون مختصون، ولا تعاد البحوث والأعمال التي لم تنشر إلى أصحابها
* تنشر البحوث والأعمال المجازة، في العدد المناسب وفق خطة هيئة التحرير
* يشترط في الأعمال والأبحاث المقدمة أن تكون أصيلة ومبتكرة ولم تنشر من قبل وألا تكون جزءا من أعمال أكاديمية سابقة (رسالة ماجستير، دراسات عليا أو أطروحة...)
* يراعى في المساهمات أن تكون موققة بالإشارات المرجعية المتعارف عليها
يمكن اعتماد المواقع الإلكترونية المعترف بها علميا مع الإشارة إلى عناوينها والجهة التي تسيروها.

* يفضل ألا يقل العمل عن 10 صفحات وألا يزيد على 30 صفحة.

* يجب أن يكون العمل مراجعا من قبل صاحبه عند طباعته أو يحمل في قرص أو يرسل على البريد الإلكتروني.

* توجه المراسلات إلى سكرتيرية التحرير:

على العنوان الخاص بالكلية: FLSH@univ-nkc.mr

تراث أمة: مناقشة لثلاثة آراء

حمودى ولد حمادي
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة انواكشوط

التراث هو تلك المنجزات المادية والفكرية والثقافية والروحية التي تحققت في الماضي وأصبحت موجودة قائمة في نص، في فكر في آداب شعبية في خبرة إلي غير ذلك. وقد تناولها المفكرون العرب المعاصرون فأولوه وفسروه، فمنهم من تجاهله، ومنهم من كرره حرفياً، ومنهم من فسرّه واستلهمه، ومنهم من هول من شأنه أو هون منه. و لن يتاح لنا في هذا المقال أن نعرض لمختلف آراء المفكرين العرب المعاصرين التي عرضوها في مؤلفاتهم الكثيرة حول تراثنا العربي الإسلامي، لذلك فسنتقي بعرض ثلاثة آراء لمفكرين كان لهم الدور البارز في قراءة تراثنا العربي الإسلامي قراءة علمية وموضوعية. يتعلق الأمر بالدكتور محمد عابد الجابري في كتابه "نحن والتراث" والدكتور حسن حنفي في كتابه "التراث والتجديد" و الدكتور حسين مروة في كتابه النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية.

أما بالنسبة للأول فقد قدم في كتابه مجموعة من الدراسات سبق أن أسهم بها في ندوات حول الفلسفة العربية الإسلامية، ثم جمعها في هذا الكتاب مع مقدمة

تحدد الأسس المنهجية لهذه الدراسات وبعض النتائج العامة لها. وفي الكتاب مشروع لقراءة جديدة لفلسفة الفارابي السياسية والدينية، ومشروع لقراءة فلسفة ابن سينا المشرقية، ومشروع قراءة لفلسفة ابن رشد ثم دراستان عن ابن خلدون إحداهما عن ابستمولوجية المعقول واللامعقول في مقدمة ابن خلدون والثانية حول ما تبقى من الخلدونية أو مشروع قراءة نقدية لفكر ابن خلدون. والكتاب في الحقيقة يقدم أفكارا جديدة في تفسير الفكر العربي الإسلامي.

وهو في مجمل دراسته يسعى - كما يقول هو نفسه - إلى أن يجعل التراث حاضرا لنفسه ومعاصرا لنا وهو بهذا يحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

كيف نعيد مجد حضارتنا، وكيف نحى تراثنا¹ ثم كيف نعيش عصرنا وكيف نتعامل مع تراثنا ثم كيف نحقق ثورتنا وكيف نعيد بناء تراثنا؟

القضية عنده إذن ليست دراسة أكاديمية للتراث بل هي دراسة نضالية إن صح هذا التعبير. تجعل من دراسة التراث جزءا من مهام انجاز الثورة العربية أو النهضة العربية، وهذا ما نجده في الحقيقة في كل الدراسات الخاصة بالتراث مهما اختلفت مناهجها ورؤيتها لطبيعة التغيير أو الثورة المنشودة.

وينتقد الجابري الدراسات التراثية سواء اليمينية منها أو اليسارية. وذلك في دراستها للتراث مستندة إلى معيار سابق جاهز "الفكر العربي الحديث والمعاصر هو في مجمله فكر لا تاريخي يفتقد إلى الحد الأدنى من الموضوعية، ولذلك كانت قراءته للتراث قراءة سلفية تنزه الماضي وتقدهس وتستمد منه "الحلول" الجاهزة لمشاكل الحاضر والمستقبل، وإذا كان هذا ينطبق بوضوح كامل على التيار الديني

1- د. محمد عابد الجابري، نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الخامسة 1986، ص 12.

فهو ينطبق أيضا على التيارات الأخرى باعتبار أن لكل منها سلفا يتكئ عليه ويستجد به"¹.

ونكاد نستشعر في نقده لليسار أنه يقصد كتاب طيب تيزيني "مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط" وإن لم يشر إلى هذا صراحة. على أن الجابري ينتقد الفكر العربي عامة على أساس أنه يفتقد الموضوعية والتاريخية، فضلا عن سيادة نزعة سلفية مؤسسة إبستمولوجيا على طريقة في التفكير هي قياس الغائب على الشاهد، والغائب هو المستقبل والشاهد هو الماضي، أي أنه يتهم الفكر العربي بتبني منهج قياس آلي جامد، أصبح يمارس لاشعوريا داخل بنية العقل العربي.

ولهذا يدعو الجابري إلى ضرورة القطيعة الإبستمولوجية مع الفهم السلفي للتراث، ولا سبيل إلى ذلك إلا بكسر بنية العقل العربي المنحدر من عصر الانحطاط وكسر ثابتة البنيوي أي هذا الشكل القياسي المسيطر، وهو يسعى لتحقيق ذلك بمنهج يقوم على معالجة التراث معالجة بنيوية وتاريخية وإيديولوجية. ويميز الجابري بين المحتوى المعرفي الإبستمولوجي والمضمون الإيديولوجي، ويقيم دراسته أساسا على المضمون أو الوظيفة الإيديولوجية للفكر الفلسفي. ذلك أن المنظومة الإيبستمولوجية في رأيه يمكن أن تحمل أكثر من أيديولوجية، وفضلا عن هذا فإن الفلسفة الإسلامية في رأيه ليست إلا قراءة لفلسفة أخرى هي أساسا الفلسفة اليونانية. ولقد وظفت الفلسفة الإسلامية نفس المادة المعرفية لأهداف إيديولوجية مختلفة متباينة² والخطأ في كثير من الدراسات الخاصة بالفلسفة الإسلامية في رأي الجابري يكمن في الخلط بين المحتوى المعرفي والمفاهيم الإيديولوجية ففي العصر

¹ - نفس المرجع، ص 19

² - د. محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 31

الهيليني والقرون الوسطى المسيحية والإسلامية ظلت المادة المعرفية الموظفة في المنشآت الفلسفية هي هي. وأن الشيء الوحيد الذي كان يتغير هو الاستغلال الإيديولوجي لتلك المادة المعرفية¹. حقا إنه لا ينكر ما تحقق من تقدم في مجال البحث العلمي ولكنه - كما يقول - لم يخرج عن حدود الحقل المعرفي السائد الجديد في الفلسفة الإسلامية، ليس في المعارف وإنما في الوظيفة الإيديولوجية².

إن الفلسفة الإسلامية لم تكن إلا خطابا إيديولوجيا مناضلا. فالكندي يناضل دعما للتيار العقلاني الذي مثله المعتزلة، ضد التيار الغنوصي من ناحية وضد التزمت الديني من ناحية أخرى، والفارابي لم يكن كتابه الجمع بين رأي أفلاطون وأرسطو وكتابات حول المدينة الفاضلة إلا محاولة لتوحيد المجتمع العربي الممزق في عصره والمنقسم إلى دويلات متناحرة بتأكيد وحدة الحقيقة الكونية في أساس عقلاني عليها تكون أساسا لوحدة سياسية، ولهذا يعتبره الجابري روسو العرب في العصور الوسطى، أما ابن سينا فقد كان كذلك مناضلا من أجل قضية وإن كانت قضيته هي الاتجاه الروحي الغنوصي.

على أنه في مواجهة هذه الفلسفة الشرقية التي يغلب عليها الطابع الروحي الغنوصي تقف الفلسفة في المغرب والأندلس رافضة الطريق الذي سلكه فلاسفة المشرق.

إن جوهر فلسفة المغرب والأندلس يتمثل أساسا في ابن رشد، ابن مجتمع الموحدين وفلسفة ابن تومرت. وإذا كانت فلسفة المشرق أقامت خطابها الفلسفي أساسا على قيام الغائب على الشاهد الذي انتهى بها إلى دمج الدين في الفلسفة والفلسفة في الدين، فإن الخطاب الفلسفي في المغرب والأندلس وخاصة عند ابن

¹ - نفس المرجع، ص 32

² - نفس المرجع، ص 33

رشد هو عدم دمج الدين في الفلسفة والفلسفة في الدين، فكل منهما منطقته الخاص ولكل منهما أهله وناسه، وإنما يتطور كل منهما من داخله على أساس من عقلانية نقدية، ولم يكن ابن رشد إلا تعبيراً عن تيار عام نجده في الفقه عند ابن حزم وفي النحو عند ابن مضاء وفي التوحيد عند ابن تومرت. كما نجده بعد ابن رشد في مقدمة ابن خلدون التي تحتفظ- على حد تعبير الجابري- بأريج عطر الرشدية، بل يضيف الجابري إلى هذا التيار المغربي الأندلسي العام ابن باجه وابن طفيل. والجابري يفسر هذا تفسيراً اجتماعياً تاريخياً. ففلسفة المشرق العربي حاولوا دمج الدين في الفلسفة والفلسفة في الدين طلباً للوحدة الفكرية التي يراد لها أن تصنع وحدة المجتمع والدولة، تلك الدولة التي تمزقت في المشرق العربي إلى دويلات ولم يبقى للخليفة العباسي فيها إلا الاسم. أما في المغرب فلم تكن هذه المشكلة مطروحة بنفس الحدة ولهذا يقوم الفلاسفة وابن رشد خاصة بفصل الدين عن الفلسفة إنقاذاً للدين والفلسفة على السواء¹ والمهم عند الجابري أن في الفلسفة الإسلامية عقليتين: عقلية شرقية وعقلية غربية، الأولى فارابية سنيوية صوفية والثانية رشيدية واقعية "إن المدرستين تمثلان مظهرين أساسيين، ومتمايزين، من مظاهر العقلانية في الإسلام بل يمكن اعتبارهما اتجاهين عقلانيين، ليس فقط متمايزين، بل متناقضين الاتجاه، العقلانية الرشدية عقلانية واقعية، والعقلانية الفارابي السنيوية عقلانية صوفية"² ويعتقد الجابري أن سبب انحطاط الفكر العقلاني في الإسلام لا يعود إلى كتاب "تهافت الفلاسفة" للإمام الغزالي كما يعتقد الكثير من الناس وإنما السبب يعود

¹ - د. محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 51

² - نفس المرجع، ص 50

إلى ابن سينا الذي يعد كما يقول الجابري "أكبر مكرس للفكر الغيبي الظلامي الخرافي في الإسلام"¹.

إن هذا العرض لأهم ما جاء في كتاب الجابري "نحن والتراث" يجعلنا نطرح بعض التساؤلات:

إلى أي حد يمكن الفصل بين الجانب المعرفي والجانب الإيديولوجي؟ قد يصح هذا من حيث المبدأ ومن حيث بعض الظواهر، على أن الإضافات العلمية المعرفية في الفكر العربي الإسلامي لم تكن مجرد امتداد للفكر اليوناني بل كانت نتيجة لأوضاع اجتماعية وتاريخية ومنجزات علمية جديدة، وبالتالي كانت ذات دلالة إيديولوجية، وذات فاعلية إيديولوجية، وتأثير في الفكر الفلسفي نفسه.

إلى أي حد يمكن القول بهذا الفصل الحاسم بين الفكر الإسلامي في المشرق والفكر الإسلامي في المغرب؟

حقا هناك فروق وخصوصيات بين الفكر هنا والفكر هناك من ناحية الملابس الجغرافية والاجتماعية والتاريخية عامة.

ولكن هل من الممكن تعميم الظواهر الفكرية بحيث نجعل لها شبه خصوصية جغرافية. ألا نجد اختلافا- يقول به الجابري نفسه- بين مكونات الفكر خلال مرحلة المرابطين وبين مكوناته خلال مرحلة الموحدين؟ ألا نجد بعض التيارات المغربية شبيهة بالتيارات في المشرق؟ ألا نجد التيار الأشعري سائدا في بعض الفترات التاريخية في المشرق والمغرب على السواء إن لم يكن في أغلب

¹ - نفس المرجع، ص 39

الفترات¹ بل ألا نجد منهج قياس الغائب على الشاهد منهاجا شائدا عند بعض المفكرين في المغرب بل قد نجده عند ابن خلدون نفسه؟
ألا يمكن أن نقول أن ابن باجه امتداد للفارابي مع الاختلاف بالطبع الذي يتعلق بالظروف الاجتماعية والتاريخية.

وهل نستطيع ببساطة أن نضم ابن طفيل إلى المنظومة الرشدية؟ وننسى أن القصة التي ألفها ابن طفيل وهي قصة حي ابن يقظان² تكاد تكون نفس القصة التي ألفها ابن سينا تحت نفس العنوان "حي ابن يقظان" ألا نجد في هذا التقسيم المشرقي/المغربي الذي يقول به الجابري نوعا من اللاتاريخية في تحديد وتحليل الظواهر أو نوعا من التعميم التجريدي في تفسير الظواهر- بل ألا نجد فيها- لا محاولة للتفسير بالأوضاع الاجتماعية أو اختلاف الظروف التاريخية- بل محاولة للتفسير الإيديولوجي للإيديولوجية؟ فلسنا مثلا نستطيع أن نفسر الفكر في المشرق كما يذهب إلى ذلك الجابري بالرغبة في التوحيد الاجتماعي والسلطوي فحسب.

وفضلا عن هذا فمهما كان حضور الطابع الغنوصي في فلسفة ابن سينا، فلا نستطيع أن نقبل الحكم عليه بالعرقية الفارسية، بل اعتباره المسؤول عن انحطاط الفكر الفلسفي الإسلامي، إن كتابه "القانون" في الطب ليس مجرد كتاب في الطب بل هو جزء من منظومته الفكرية العامة.

ولعل دراسة حسين مروة لابن سينا في كتابه "النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية" أن تدفعنا على الأقل إلى إعادة النظر في هذه المسألة³.

1- سالم يفوت، الفكر الفلسفي في المغرب والأندلس، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1986، ص 98.

2- حي ابن يقظان قصة لابن طفيل ولابن سينا قصة قصيرة بنفس العنوان.

3- حسين مروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، الطبعة الأولى.

وأما الرأي الثاني فهو للدكتور حسن حنفي في كتابه " التراث والتجديد"¹ ويعد هذا الكتاب في غير مبالغة ثورة في الدراسات الإسلامية وهو مقسم إلى خمسة أقسام: يناقش القسم الأول معنى التراث والتجديد فالتراث عنده ليس التراث الماضي الموروث فحسب بل هو في نفس الوقت معطى حاضر على عديد من المستويات، إنه ليس مجموعة من العقائد النظرية الثابتة والحقائق الدائمة التي لا تتغير بل هو مجموعة تحقق هذه النظريات في ظرف معين وفي وقت تاريخي محدد وعند جماعة خاصة تصنع رؤيتها وتكون تصوراتها للعالم،² وعلى هذا فالتراث مخزون نفسي عند الجماهير وهو من الواقع الحاضر، إننا على حد قوله نعمل بالكندي كل يوم ونتنفس الفرابي كل لحظة ونرى ابن سينا في كل الطرقات. وبالتالي يكون تراثنا القديم حيا يرزق بوجه حياتنا اليومية.³

إن التراث جزء من مكونات الواقع، وعلى هذا فالتحليل هو في نفس الوقت تحليل للعقليات الحاضرة، وتجديد التراث هو إعادة تفسير التراث طبقا لحاجات العصر، على أن تجديد التراث ليس غاية في ذاته بل وسيلة للبحث عن روح الشعب وتطويرها كوسيلة لتطوير الواقع ذاته وحل مشاكله، ولن يتم هذا إلا بتحليل الموروث القديم وتحليل البنية النفسية للجماهير وتحليل بنية الواقع⁴ والدراسات وإشاعته ونشره بمختلف وسائل التعبير والاتصال والثقافة المعاصرة واستلهامه كذلك استلهاما نقديا في مختلف وسائلها التعبيرية الأدبية والفنية، إن الموقف من التراث ليس موقفا عمليا نفعيا يفيدنا في معاشنا الراهن، وإنما هو تعميق لإحساسنا

¹ - حسن حنفي، التراث والتجديد، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة 1980

² - نفس المرجع، ص 11

³ - نفس المرجع، ص 14

⁴ - حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 25

التاريخي بحقيقتنا وتأسيس لذواتنا لا بالتقليد الأعمى ولا بالترديد البليد ولا بالتقديس المطلق ولا بالانتقاء الجزئي وإنما بالاستيعاب النقدي التاريخي. قد أضغط وأشدد على مرحلة وعلى اتجاه يؤكد هذا الموقف النقدي ولكن دون أن أقف موفق الانتقاء الجزئي أو الموقف النفعي العلمي.

التراث كله تراثنا، فلنحسن إدراكه واستيعابه واستلهامه وكشف حقائقه بطريقة نقدية تاريخية خلاقة.

هذا في تقديري هو الصحيح من التراث، ولعل الأستاذ عبد الله العروى في كتابه "الإيديولوجية العربية"¹ يتبنى هذا الموقف رغم نبراته الراضية وبعض عباراته التي قد تتضمن موقفا انتقائيا، على أنني أحب أن أقول في النهاية أن ما أقصده بالتراث ليس هو التراث المكتوب فحسب بل التراث بمعناه الحي الشامل المتحقق في مختلف أشكال التعبير الفكري الأدبي أو الفني أو السلوكي عامة، بل أضيف إليه كذلك التراث الشعبي. إن إحياء هذا التراث واستيعابه استيعابا نقديا تاريخيا واستلهامه استلهاما خلاقا هو بعد من أبعاد ملامحنا القومية.

لعل هذا الموقف من التراث النقدي التاريخي هو نفسه الموقف المنهجي الصحيح من تجارب عصرنا وخبراته المختلفة، إنه الاستيعاب والتفهم النقدي التاريخي لحقائق العصر. أكاد أقول أننا لن نحسن الموقف النقدي من تراثنا إذا لم نحسن الموقف من عصرنا. إن هذا الموقف النقدي من تراثنا هو نفسه الذي يجعلنا في قلب معركة التحديث بل لعلنا لن نستطيع فهم هذا الموقف النقدي من تراثنا إلا ونحن في قلب معركة التحديث كذلك.

¹ - عبد الله العروى، الإيديولوجية العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت

على أن الموقف من العصر ليس سواء بسواء كالموقف من التراث إنه ليس مجرد موقف نقدي تاريخي، وليس مجرد إشاعة ونشر وتعميق لإحساسنا التاريخي بهذا العصر إنه موقف نقدي، ولكنه كذلك موقف نضالي عملي. لن ننتصر في معركة التحديث بالوعي النقدي التاريخي وحده، ولا بالإيديولوجية وحدها إنما بهذا الوعي النقدي وبهذه الإيديولوجية ممتزجة بقوى النضال من أجل تغيير واقع أمتنا العربية الممزقة المتخلفة.

وبقدم لنا حسن حنفي في الفصول الثاني والثالث والرابع رؤية جديدة وقراءة جديدة ملائمة للعصر فمثلاً "يغلب على الفقه القديم طابع العبادات ولا تأتي المعاملات إلا في الدرجة الثانية وتجديد الفقه القديم يحدث بإعطاء الأولوية للمعاملات على العبادات"¹ وهكذا ...

وفي الفصل الخامس والأخير يدرس حسن حنفي إمكانية إعادة بناء العلوم الإنسانية الأربعة: الكلام والفلسفة والتصوف والأصول. سعيًا وراء إقامة علم واحد منها جميعًا يستمد من الوحي أصوله، ولكنه ينتقل من الوحي إلى العالم في أوضاعه الراهنة أي يحول الوحي إلى حضارة فالحضارة الإسلامية كلها إن هي إلا محاولة لغرض فكري ومنهجي لهذا الوحي في مرحلة معينة وبيئة ثقافية معينة وتحت ظروف وملابسات محددة² البدء بالوحي ضمان واقعي وعلمي وحضاري في العثور على نقطة بداية لها يقين مطلق ونقطة ارتكاز للعلوم التي تتأسس في العقل وفي الواقع³.

¹ - حسن حنفي، مرجع سبق ذكره، نفس المعطيات السابقة، ص 152

² - نفس المرجع، ص 184

³ - نفس المرجع، ص 184

مهمة "التراث والتجديد" تحويل العلوم العقلية القديمة إنسانية معاصرة ويمكن بعد ذلك تحويلها إلى إيديولوجية تجيب مطالب العصر¹ فإذا كانت بداية العلوم العقلية التقليدية هي الوحي فإن نهايتها هي الإيديولوجية، والإيديولوجية عند حسن حنفي علم للمبادئ العامة التي يمكن بها تأسيس العلم ذاته وتأسيس العلوم الجزئية والتي يمكن أن تكون الأساس العقلي للإيديولوجية. تكون مهمة "التراث والتجديد" إذن تحويل الوحي إلى علم شامل يعطى المبادئ العامة التي هي في نفس الوقت قوانين التاريخ وحركة المجتمعات فالوحي هو منطق الوجود².

وينتهي الكاتب بعرض الخطة العامة الشاملة لمشروع "التراث والتجديد". والكتاب يصدر عن مفكر يتبنى بوضوح الفلسفة الظاهرية ويسعى لتطبيقها على مجال معين في الفكر الإسلامي وهو أصول الفقه، والكتاب يعد ثورة حقيقية في هذا المجال الفقهي، فهو لا يقف عند حدود التجديد كما فعل محمد عبده بمحاولة تطويع بعض المفاهيم الدينية لاحتياجات العصر.

بل هو يترفع إلى مستوى التغيير الجذري في بنية التفكير الفقهي نفسه. نحن في الحقيقة أمام فيلسوف إسلامي بحق ولسنا أمام مجرد مجدد أو مصلح ديني، وهو فيلسوف على جانب كبير من الشجاعة الفكرية والجدية.

إنه بغير شك يصدر عن نقطة أساسية هي الإيمان والوحي، ولكنه لا ينتقل منها إلى وراء أو إلى اعلي. وإنما إلى هنا إلى واقع الناس من أجل مستقبل أفضل.

¹ - نفس المرجع، ص 203

² - نفس المرجع، ص 203

إنها اعتزالية جديدة لو صح التعبير وان استبدلت بالعقلانية الاعتزالية الشعورية والقصدية والفينومولوجية، وإن كنت أرى هذا في المظاهر الخارجية للتحليل لا في جوهر العملية الفكرية نفسها.

إن جوهر هذه العملية في سياق الكتاب هو الالتحام بين القيم الجوهرية للوحي و بين ضرورة تجديد الحياة إلى غير حد من منظور الواقع العيني وفي ضوء مصلحة الناس وإيرادتهم المنظمة. لعلنا من الناحية النظرية البحتة نقول عنه أنه مفكر مثالي مغالي في مثاليته، يجعل من الشعور نقطة انطلاقه.

ولكننا في ضوء السياق العام للكتاب وفي ضوء مشروعه النظري والعلمي الذي يستهدف تطوير العلم والحياة وتجديدهما وضمان مشاركة الناس في حياتهم مشاركة ديمقراطية فعالة منظمة، قد نجد في مثاليته أكبر من مجرد مثالية موضوعية ففي نسيج تفكيره التطبيقي - رغم تصريحاته المخالفة - نجد حسا جدليا، وإدراكا موضوعيا، بل منهجا علميا عقليا، بل استبصارا ورؤية تاريخية فضلا عن استهدافه التغيير الاجتماعي الجذري الثوري، المعادي للإقطاع والبورجوازية والاستغلال والإمبريالية.

حقا هناك كثير من التناقضات في تفكيره فهو تارة يغلب القلب على العقل وتارة يغلب العقل على القلب وهو يرفض الماركسية باعتبارها نظرية غريبة خارج إطار تراثنا الخالص، وهو يدعو لتكوين حزب بروليتارى رغم أنه في حديثه عنه يفقد الرؤية الطباقية الواضحة وهو يجعل من الوحي مرتكزه ونقطة انطلاقه وإن كنا نستشعر أنه عمليا يتحدث عن واقع موضوعي ملموس رغم تأكيده على دلالة الشعورية فالتغيير الذي يدعو إليه تغيير موضوعي وإن كان تغييرا كذلك في البنية الشعورية الذاتية للإنسان. وهنا يثار السؤال الأساسي كيف يتم التغيير؟ هل بالتغيير الشعوري يتم التغيير الموضوعي؟ ولا شك أن حسن حنفي يغلب الجانب الذاتي

على الجانب الموضوعي (الذي يتضمن الجانب الذاتي) في تصويره وتفسيره لقوانين حركة الواقع وحركة الفكر، فهو يرى أن تصورات الناس للكون مصدرها الدين وحده. وهو يفهم العلم والإيديولوجيا فهما مثاليا خاصا، وهو يتخذ موقفا تجريديا شوفونيا متعاليا من الفكر الغربي على إطلاقه ومن مفهوم الخصوصية القومية.

فضلا عن تفسيره للأفكار السائدة في الحياة العربية المعاصرة بأنها مجرد رواسب فكرية قديمة من الكندي والفرايبي وابن سينا إلى غير ذلك، وهذا تفسير مثالي للأفكار المعاصرة، التي يمثلها فكر الأستاذ حسن حيفي في إطار الصراع الفكري الدائم في عالمنا العربي اليوم.

وأما الرأي الثالث فهو لحسين أمروة في كتابه النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية¹ وهذا العمل هو ملحمة فكرية تاريخية في حياة الفكر العربي المعاصر، وهي ملحمة تاريخية لا بدراستها لمرحلة فكرية من مراحل تاريخنا الفكري ولا بمنهجها المادي التاريخي، وإنما كذلك لأنها حدث فكري تاريخي في تراثنا العربي، ولهذا فهي لا تمثل مجرد انعكاف على دراسة ماض تراثي، بقدر ما تمثل امتدادا خلاقا لهذا الماضي التراثي في حاضرننا عبر التناول النقدي الخلاق لهذا الماضي. وهذه الدراسة تقدم سلاحا بالغ الفعالية في معركتنا الثقافية بل والسياسية في هذه المرحلة من حياتنا العربية فهي إضاءة للماضي وتعميق للحاضر واستشراف للمستقبل في الوعي العربي المعاصر.

يبدأ هذا الكتاب مع البدايات والإرهاصات الأولى للفكر العربي المعاصر، فيتابع بالإستعاب النقدي والتحليل والتقييم الموضوعيين حركة الفكر العربي قبل

1- حسين أمروة، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، الطبعة الأولى

ظهر الإسلام في ارتباط حي متصارع مع واقعه الإجتماعي وملابسات عصره، ممهدا بهذا التفسير ظهور الدعوة الإسلامية ثم متابعا لحركتها وامتداداتها مع تطور الواقع الإجتماعي والتاريخي وامتداداته، ومع ما انبثق عنها عبر حركة الواقع وتطوره من تيارات واتجاهات ونزعات متصارعة معبرة عن حركة هذا الواقع وإيعاده وتناقضاته المختلفة، وهو يفسر تفسيراً اجتماعياً تاريخياً ظهور هذه التيارات والاتجاهات والنزعات ويتابع بدقة تاريخها الخاص أو تطورها الداخلي فضلا عن تشابكاتها وتفاعلاتها الخارجية ووظيفتها الاجتماعية والتاريخية، حتى يقف بنا عند فلسفة ابن سينا في بداية القرن الرابع الهجري والحادي عشر الميلادي وبرغم هذا فهو في خاتمة كتابه يسعى للاقترب من عصرنا الراهن واشكالياتنا المعاصرة.

ورغم أن هذا الكتاب هو محاولة لإبراز ما حاول أغلب المؤرخين والباحثين طمسه في الفكر العربي الإسلامي وهي النزعات المادية في هذا الفكر، فإنه لا يقف عند هذه النزاعات المادية وحدها وإنما يبرزها في إطار الظواهر الفكرية العامة، وعبر حركتها التاريخية الشاملة ويسعى لتفسيرها¹.

والعملية التفسيرية عنده نستطيع أن نحدد سماتها الأساسية على النحو التالي:

تحديد العوامل الاجتماعية والتاريخية في نشوء الظاهرة الفكرية وتطورها، فالظاهرة الفكرية ليست معلقة في فراغ، وليست منزلة، وليست ثمرة عبقرية فردية خارج زمانها. وفضلا عن هذا فالظاهرة الفكرية ليست مجرد ظاهرة فكرية . فليس ثمة ظواهر فكرية خالصة تماما . بل هي من نشأتها إلى فاعلية وجودها تتشابك مع الظواهر الإنسانية الأخرى . حقا إن هذا كله لا يلغى ولا ينفى الطابع المستقل للفكر عامة والفكر الفلسفي خاصة ولقوانينه الخاصة الداخلية، ولا ينفى دور المفكر

¹ - نور الدين لهواري، مجلة اختلاف، العدد 14، الصخيرات، المغرب 1994، ص 43

المتميز، ولكن مراعاة هذا إنما تتم في إطار الرابطة الموضوعية، متشابكة مع العناصر الذاتية ويبرز الآلي مع التاريخي، الداخلي مع الخارجي، الثابت مع المتغير في نسق موحد ومتغاير في الوقت نفسه. إن العامل الحاسم في تخلق الظواهر الفكرية وبروزها هو العامل الداخلي، على أن هذا لا ينفي العوامل الخارجية التي يكون لها أحيانا أثر بالغ الفعالية، ولكن هذه العوامل الخارجية لا تظهر ولا تبرز إلا عبر العوامل الداخلية، ولهذا تتساقط حجج هؤلاء الذين يفسرون الفكر العربي الإسلامي أساسا بتأثير الفكر اليوناني أو الهندي أو الفارسي أو هؤلاء الذين يقطعون كل صلة بين الفكر العربي الإسلامي وهذه الأفكار، أو يعتبرون المفكرين العرب المسلمين الذين تأثروا بهذه الأفكار لا يمثلون الفكر العربي الإسلامي، وهذا أيضا يسقط حجج هؤلاء الذين يقيمون تمايزات عرقية أو عنصرية بين الثقافات والفلسفات.

هذه هي العناصر الأساسية للمنهج الذي اتخذه حسين مروة واستطاع أن يقدم به إجابات وإضافات واجتهادات بالغة الأهمية في كثير من القضايا الإشكالية في الفكر العربي الإسلامي وخاصة في قضية العلاقة بين الوجود والماهية، والعلاقة بين الفكر العلمي والفكر الفلسفي وقضية النظرية الذرية الإسلامية وقضية التصوف. وبشكل عام في تفسيره بروز الأفكار وتحديده لدورها الاجتماعي والتاريخي. ولأننا لا يمكن أن نتطرق في هذه الصفحات لكل تلك القضايا فسكتفي بالإشارة إلى قضية التصوف وهي قضية تناولها كثير من الباحثين كالدكتور عبد الرحمن بدوي في كتابه " تاريخ التصوف الإسلامي"¹ والدكتور زكي نجيب في كتابه << المعقول واللامعقول في الفكر العربي >>² وادوينيس في كتابه " الثابت

¹ - عبد الرحمن بدوي، تاريخ التصوف الإسلامي، وكالة المطبوعات، الكويت 1975

² - د. زكي نجيب محمود، المعقول واللامعقول في الفكر العربي، دار الشروق، القاهرة 1984

والمتحول¹ وغيرهم وتجنب آخرون الحديث عنها كالأستاذ طيب تيزيني في كتابه << مشروع رؤية جديدة في الفكر العربي >>² أما حسين مروة فرغم تركيزه على البحث عن النزعات المادية في الفكر العربي الإسلامي فهو يكرس جانبا كثيرا من دراسته للتصوف الذي هو بطبيعته — ليس مجرد نزعة — بل اتجاه مثالي خالص وهو يدرس التصوف الإسلامي من خلال دراسته الشاملة لحركة الفكر العربي الإسلامي من البداية حتى القرن الرابع الهجري ، ولكنه إذ يفرد للتصوف دراسة خاصة ، ففي ارتباط عميق متفاعل بهذه الحركة الفكرية الشاملة كاشفا دلالتها الموضوعية التاريخية منتبها إلى ما فيها كذلك من بعض نزعات مادية في إطار تلك المرحلة التاريخية.

إنه يعرض للتصوف الإسلامي منذ بداية البداية ، كاشفا ومتابعا العوامل الموضوعية والذاتية المختلفة لنشأته، محددا دلالة هذه النشأة الأولى ثم متحركا مع هذه النشأة الأولى التي كانت تتسم بالطابع السلوكي إلى تطورها الصاعد الذي أخذ يتسم بالطابع النظري على تنوعه، وأخذ يبرز كذلك كموقف إيديولوجي متعارض مع الإيديولوجية الرسمية السائدة، وهو يعرض طوال هذا بالتفصيل وبالتحليل للمقولات والتيارات الصوفية المختلفة في محاولة للوصول إلى تفسير نقدي موضوعي لها في إطار الأوضاع الاجتماعية والتاريخية ودون إغفال المنطلق الداخلي الخاص المستقل نسبيا للحركة الصوفية عامة ، والحق أن الفصل الثالث من الجزء الثاني من كتاب حسين مروة — وهو الخاص بالحركة الصوفية — يعد من أمتع فصول هذا الكتاب وأكثرها خصوبة وإضافة

¹ — أدونيس، الثابت والمتحول، دار العودة، الجزء الأول والجزء الثاني 1984

² — طيب تيزيني، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى بدون تاريخ

ما أكثر ما يمكن أن يقال عن الجوانب المضيئة في هذا الكتاب والتي أضافت جديدا إلى تراثنا وإلى فكرنا العربي وإذا كان لابد من ملاحظات فسأعرض اثنتان فقط:

أول هذه الملاحظات تدور حول نمط الإنتاج السائد في هذه المرحلة من تاريخ الفكر العربي الإسلامي وهو يحددها بشكل عام في كتابه بأنها >> أسلوب الإنتاج الإقطاعي المتداخل مع بقايا العبودية المنحلة والإقطاع التجاري الممتامي إلى جانب نمو الصناعات الحرفية المتطورة نسبيا في المجتمع العربي الإسلامي خلال العصور العباسية¹ << والحقيقة أنه من الأسلم ألا نعزم الحكم بنمط إنتاج سائد واحد وهو نمط الإنتاج الإقطاعي على كل الرقعة الإسلامية لتتنوع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف البلدان العربية على مدى تلك المرحلة التاريخية، فبهذا قد نستطيع كذلك أن نفسر بدقة أكبر التنوعات و التمايزات والصراعات بين مختلف المدارس والتيارات والنزاعات الفكرية التي تزخر بها الحياة العربية الإسلامية

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بفكرة جوهرية حاول حسين مروة أن يدحضها عبر كتابه كله، تلك الفكرة التي يكاد يجمع عليها أغلب مؤرخي الفلسفة عربا كانوا أو مستشرقين وهي تلك التي تقول بأن جوهر الفلسفة العربية الإسلامية هو التوفيق بين الشريعة والفلسفة بين النقل والعقل، إن حسين مروة يعتبرها أسطورة موهومة ويجعل من مهمة كتابه تبديد هذه الأسطورة² واعتقد جازما — رغم النتائج العميقة التي توصل إليها حسن مروة — أنه من التعسف إن ننفي نفيا باتا الاتجاهات التوفيقية في الفكر العربي الإسلامي

¹ - حسين مروة، مرجع سبق ذكره، ص 172

² - حسين مروة، مرجع سبق ذكره، ص 80 وما بعدها

لا شك أن جوهر الفلسفة العربية الإسلامية ليس هو التوفيق بين العقل والنقل، ولكن هذا لا ينفي الظواهر التوفيقية التي لا يمكن إنكارها.

المراجع

- 1- د. محمد عابد الجابري، نحن والتراث 'قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الخامسة 1986
- 2- د. حسين مروه، النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية، دار الفارابي، الطبعة الأولى
- 3- د. سالم يفوت، الفكر الفلسفي في المغرب والأندلس، المركز الثقافي المغربي، الدار البيضاء، 1986
- 4- عبد الله العروي، الإيديولوجية العربية المعاصرة، دار الطليعة، بيروت
- 5- د. حسن حنفي، التراث والتجديد، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة 1980
- 6- طيب تيزيني، مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط، دار دمشق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ
- 7- نور الدين الهواري، مجلة اختلاف، العدد 14، الصخيرات، المغرب
- 8- عبد الرحمن بدوي، تاريخ التصوف الإسلامي، وكالة المطبوعات، الكويت 1975
- 9- د. زكي نجيب محمود، المعقول واللامعقول، في الفكر العربي، دار الشروق، القاهرة 1984
- 10- أدونيس، الثابت والمتحول، دار العودة، الجزء الأول والجزء الثاني 1984

تطور بني التشغيل في موريتانيا

عبد الله ولد أحمد فال
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة انواكشوط

مقدمة

لا جدال في أن موضوع التحول الاجتماعي يحتل مكانة مميزة في أدبيات العلوم الاجتماعية إن لم نقل أكثرها حضورا وتعقيدا باعتبار انه لا يبحث في الأسس الجوهرية لوجود واستمرار المجتمع لكن أيضا في مكوناته وفي علاقاته المتعددة الجوانب ببيئته وبغيره من المجتمعات الانسانية وهو ما أدى إلى تنوع الأفكار والآراء والنظريات المتعلقة بوصفه (التحول الاجتماعي) وتحليل مستوياته وتقويم مصاحباته وضبط أسس توجيهه¹. إن صعوبة الإحاطة بكامل جوانب التحول الاجتماعي وتجاوزها حدود العلم الواحد يقتضي من الباحثين تناولها من عدة جوانب، وفي هذا الإطار يتنزل هذا المقال الذي يحمل تطور بني التشغيل في موريتانيا . فدراسة هذا الموضوع تمثل بالنسبة لنا جزءا لا يتجزأ من تلك المحاولات الهادفة إلى الكشف عن الجوانب المختلفة للتحول الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الموريتاني خلال العقود الأخيرة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يحق لنا أن ننسأل أولا عن مكونات بنية التشغيل في موريتانيا، وإلى أي مدى يمكن القول

¹ - غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الجامعية الاسكندرية 1993، ص

بتطور هذه البنية ؟ وماهي العوامل المؤثرة في هذا التطور؟ وبعبارة أخرى إلى أي حد يمكن القول بأن تطور بنى التشغيل في موريتانيا هو تجسيد لتحولات ماكرو- سوسيو- اقتصادية تعكس لنا درجة الحراك الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الموريتاني خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الإجابة على مختلف هذه التساؤلات نرى ان التمشي المنهجي يحتم علينا الإشارة إلى الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: تتمثل في أن الهدف الرئيسي لهذا المقال يتمحور حول دراسة التحولات التي تترجمت في تغييرات هيكلية وتعديلات متجذرة ومتنوعة أثرت على بنية التشغيل أي على قانون العرض والطلب وما لذلك من علاقة مباشرة بخلق فرص التشغيل وبالاتجاهات الكبرى التي تحدد مسار اليد العاملة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

الملاحظة الثانية: تتعلق بشح وندرة المعطيات المتعلقة ببنية التشغيل في موريتانيا شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول السائرة في طريق النمو ، وحتى وإن وجدت فهي غالبا ما تكون جزئية غير منتظمة، وقديمة لا تطابق الواقع ولا تساعد على زخم الأفكار وتعميق المعرفة، والتدقيق في ما هو موجود ومستمر في التطور، فيما هو ثابت أو متغير، رغم إقرارنا المسبق بالتحسن الذي طرأ على شكل ومضمون مصادر هذه المعطيات سواء تعلق الأمر بالإحصاءات السكانية (1977، 1988، 2000) أو بمختلف المسحات والتحقيقات الجزئية، وبقدرتها على توفير بعض العناصر الأساسية والاستدلالية التي من شأنها أن تساعدنا على الإحاطة بالجوانب المختلفة لإشكالية هذا الموضوع .

الملاحظة الثالثة: تتعلف بتحديد بعض المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالموضوع والتي نذكر منها:

(1) مفهوم التطور: يعرف التطور بأنه تصور مؤداه أن جميع الصور الموجودة في الحياة الاجتماعية والحيوانية تتطور وبالتدرج من الصور الأولية البسيطة إلى صور أكثر تعقيدا خلال مجموعة من التغيرات حيث يؤدي كل تغير إلى تعديل في الكائن العضوي لكن تراكم الآثار التي تتركها تغيرات¹ متعددة في فترة طويلة من الزمن ينجر عنها ظهور صور جديدة عادة ما تكون أكثر تعقيدا.

والتطور يعني ظهور صور جديدة تنبثق من مركبات عناصر موجودة من قبل ذات صور قديمة سواء كانت فيزيقية أو بيولوجية أو اجتماعية. وهكذا تختلف الصور الجديدة كيفا عن الصور القديمة وفي هذا الإطار نجد نظريات التطور الاجتماعي التي تقوم على افتراض أن المجتمعات الإنسانية تميل في المدى البعيد إلى تحقيق نمو أرقى باستمرار بحيث ينظر إلى تاريخ المجتمع على أنه سلسلة مراحل كبرى لكل منها تنظيم يتميز بتعقيد أكبر من المرحلة السابقة وبطابع أخلاقي أكثر رفقا وباحتمالات أكثر للسعادة².

ومهما اختلفت تعريفات مفهوم التطور فإنها تظل تصب في نفس الاتجاه باعتبار إنها تشير إلى معني واحد هو الحركة أو الانتقال من مرحلة إلى أخرى تختلف عنها في الملامح و الخصائص. وهذا الانتقال قد يكون من الأسوأ إلى الأحسن أو العكس. وهكذا يكون المقصود بالتطور في هذا المقال انتقال بني التشغيل من وضعيه قديمة إلى وضعيه جديدة يتم فيها التركيز على إبراز المحددات التي تنعكس إيجابا أو سلبا على تلك البني.

¹ - حسن عبد الحميد وأحمد رشوان، التغير الاجتماعي والتنمية في المجتمعات النامية، المكتب الجامعي الحديث، 1988، ص 57

² - حسن عبد الحميد وأحمد رشوان، مصدر سبق ذكره، ص 57

2- مفهوم البنية ويعرفها لفي استراوس بأنها نظام منسجم ومتكامل يؤلف مجموعة من العناصر لمتداخلة والمتفاعلة فيما بينها بحيث أن كل تغيير في عنصر من عناصرها يؤدي إلى تغيير في العناصر الأخرى¹.

والمقصود ببنية التشغيل هو القطاعات المكونة للتشغيل و التي تمثل أحد العناصر الأساسية لتحديد إطاره الاجتماعي والاقتصادي، وتفسر أسباب الاختلاف والتوازن بين العرض والطلب علي البد العاملة ودرجة حركتها ومستوي تطورها الكمي والنوعي داخل كل قطاع من هذه القطاعات.

3 (التشغيل: تستخدم كلمة التشغيل للدلالة علي الشاغل لوظيفة بمعني الوضعية التي يكون فيها الشخص مستخدما، وكما يقول القاموس التاريخي للغة الفرنسية فإن الكلمة تشير بدون الخروج عن المعني الاستخدام إلي ما ينطبق عليه النشاط المسند للشخص وخصوصا أشخاص الدولة². وقد استمر هذا المفهوم في التكون والبناء للدلالة عن علي إيجاد شغل وخلق فرص للشغل وفي إطار علاقته بالعمل المأجور فإن عبارة التشغيل استخدمت للدلالة اقتصاديا علي مجموع العمل الإنساني المؤجر والمستخدم فعلا، ثم إمكانيات العمل المتاحة للبد العاملة في سوق الشغل³.

والتشغيل عند لسان العرب يساوي العمل⁴. وفي هذا الإطار تقول دومنيك ميذا إن مفهوم العمل من حيث كونه نشاطا لإنتاج السلع والخدمات ومجموعة شروط ممارسة هذا النشاط يأخذ معني التشغيل باعتباره مجموعة أنماط الدخول والخروج من سوق

¹ - علي محمو إسلام الفار، معجم علم الاجتماع، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1985، ص 455.

² - Dictionnaire historique de la Langue française ; paris ; 1992 ; p683

³ - Ibid, p 683.

⁴ - ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني، بيروت 1968 ص 75.

التشغيل وكذلك ترجمة للنشاط العملي في صيغة أطر اجتماعية¹، وهكذا يتوحد مفهوم الشغل الذي يعتبر نشاطا إنسانيا عقلانيا يهدف إلى تحقيق شروط البقاء الإنساني مع مفهوم العمل الذي اعتبر في الماضي وسيلة لزيادة ثروة الأمم ثم عامل إنتاج القيمة المضافة ووسيلة لتحقيق نفس شروط البقاء الإنساني وتدبير وجوده وضمان بقائه في وضعية أكثر سعادة.

مكونات بنية التشغيل في موريتانيا

تتكون بنية التشغيل في موريتانيا من القطاعات الإنتاجية التالية:

القطاع الأول: يتكون نسيج هذا القطاع من الرعي والزراعة والصيد البحري والاستغلال الغابوي. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن نسبة 95% من إجمالي سكان البلاد ظلت تعتمد خلال فترة الستينات والسبعينات² من القرن الماضي و بشكل متفاوت علي المكونات المختلفة لهذا القطاع.

(1) الرعي: تمتلك موريتانيا تقاليد عريقة في مجال الرعي إذ تشير البيانات الخاصة بتوزيع السكان النشطين حسب فروع النشاط الاقتصادي إلى أن الجزء الأكبر من النشطين (37%) ظل إلى حدود نهاية الستينات وبداية السبعينات يتعاطي الأنشطة الرعوية بحيث توجد من بين كل خمس أسر موريتانية أسرتان تحترفان مهنة الرعي إلى جانب أسر المزارعين في الريف النهر³.

إن أهمية ممارسة نشاط الرعي في موريتانيا لا يجب ان ينظر إليها من زاوية اقتصادية تتمثل في ارتفاع مساهمته في تكوين الناتج الإجمالي المحلي التي

¹ - Mariani (Margaret) et Raymond (Emmanuelle): La Sociologie de l'emploi ; ed ; de la couverte, Paris ; 1993 p4

² - Ould Md Sidya (Abdallahi) et Zakaria (wane), Elément pour une stratégie de développement de l' emploi rural; 1996; p 12.

³ - Ibid, p 12

وصلت إلي 28% سنة 1982، أو من خلال قدراته الواسعة في مجال التشغيل¹ ولكن أيضا من خلال ما تكسبه الأهمية الرقمية لإمتلاك القطيع من ميزة إجتماعية قد تضاهي مردوديته الإقتصادية.

2) الزراعة: وتصنف إلي زراعات مطرية وأخري مروية

أ- الزارعات المطرية: وتمثل المصدر الثاني لعيش السكان بعد الرعي بحيث أنها كانت تشغل نسبة 28.6% من مجموع النشطين وعلي حد تعبير الدكتور المحبوبي كانت في جوانب كثيرة منها مكملة للنشاط الرعوي الشيء الذي أضفي عليها سمة الزراعة البدائية المتنقلة التي تنحصر أهدافها في تأمين سلع غذائية أساسية للسكان أو سمة البدائية المتنقلة التي تنحصر أهدافها في تأمين سلع غذائية أساسية للسكان أو سمة البدائية المتنقلة التي ستزداد أهميتها كثيرا في المناطق المحاذية للنهر بالتوازي مع استفحال أزمة الجفاف وتسارع وتيرة استقرار البدو الذين كانوا يمثلون 2/3 سكان البلاد خلال فترة السبعينات².

ب- الزراعات المروية (زراعة الأرز والخضروات والفواكه): إن محاولة سد النقص الحاصل في إنتاج الحبوب جعل الأنظار تتجه منذ السنوات الأولى للجفاف إلى تنمية الزراعات المروية بصفة عامة وزراعة الأرز بصفة خاصة. وتجسيذا لهذا التوجه جاء مشروع أمبوريه في روصو (1971 - 1972) ليتم إشفاقه في السنوات اللاحقة بتجارب أخرى شملت كافة المناطق المحاذية للنهر (كوركل، لبراكنه، كيديماغا).

¹ - ولد الشيباني (الصوفي)، سياسات الإصلاح الإقتصادي في موريتانيا، ماجستير في الإقتصاد معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993 ، ص 9.

² - المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا (الثنائي الحرج)، دكتوراه دولة في الجغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بنونس 1997 ، ص 363

ج - زراعة السدود وفيضانات النهر: شهد هذا النوع من الزراعات هو الآخر رغم حداثة توسعها ونموها سريعا في السنوات الأخيرة نتيجة لإقامة السدود وتعدد المشروعات التنموية الهادفة إلى توفير الأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية للسكان وتثبيتهم في مناطقهم الأصلية.

(3) الصيد البحري التقليدي: يمارس هذا النشاط الاقتصادي على طول المحيط الأطلسي وتحديدًا من لكويره في نواذيبو شمالًا إلى انجاكو في الجنوب مرورًا بتجمعات إيمراكن. وعلى الرغم من عدم إمتلاك سكان موريتانيا لتقاليد بحرية عريقة في مجال الصيد البحري- باستثناء مجموعات إيمراكن والصوبالي- فإن ديناميكية هذا الفرع الاقتصادي الهام وقدراته الواسعة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية جعلته يلعب منذ أواسط الثمانينات إلى يومنا هذا دورًا حيويًا من مجال تشغيل اليد العاملة بعد ما وقع اجتثاثها من هياكل اندماجها التقليدية (الرعي والزراعة) بحيث أنه يشغل اليوم أكثر من 10% من مجموع النشطين فضلًا عن الدور الذي يلعبه في مجال الأمن الغذائي لسكان البلاد.

القطاع الثاني: يتكون القطاع الثاني في موريتانيا من إستخراج المعادن والصناعات الحرفية والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العامة. وتتفاوت هذه الفروع في أهميتها سواء تعلق الأمر بمساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بمدى قدرتها على خلق فرص تشغيل للأعداد المتنامية من اليد العاملة.

(أ) إستخراج المعادن: ظل هذا الفرع الاقتصادي يمثل أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني خاصة خلال فترة السبعينات والثمانينات أي في نفس الفترة التي بدأ فيها

تراجع أنشطة القطاع الأول. ويخدم هذا الفرع الاقتصادي عملية التنمية من زاويتين: تمويل برامج المحلية والحصول على العملة الصعبة¹.

(ب) الصناعات الحرفية: ان ارتباط هذا النشاط بالوسط الريفي وحصره في إطار وراثي ضيق لا يتجاوز حدود العائلة، وضعف الإمكانيات المادية والفنية لدى العاملين فيه وقدراته الواسعة على تلبية حاجيات سكان البلاد، جعل مساهمته في مجال التشغيل تتفوق على مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بحيث تشير المعطيات الإحصائية المتعلقة بها المجال ان عدد العاملين في هذا الفرع الاقتصادي وصل إلي 50000 عامل يتمتعون بدخل ضعيف لا يتجاوز 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي² ونظرا لارتفاع المردودية الإقتصادية التي يمكن أن تترتب عنه وتنوع قدراته الواسعة في مجال التشغيل فإن هذا الفرع عرف في السنوات الأخيرة إهتماما متزايدا من طرف الجهات المختصة بهدف تحديثه وتطويره وإخراجه من من إطاره الوراثة الضيق إلى إطار أوسع يعتمد على منح القروض ودعم التكوين وهو ما جعله ينمو ويتطور بشكل أكثر مما كان عليه في فترة السبعينات.

(ج) الصناعات التحويلية: تشمل الصناعات التحويلية في موريتانيا عدة فروع من أهمها:

❖ قطاع الصيد البحري الصناعي: الذي أصبح مع أواسط الثمانينات قطاعا حيويا تعتمد عليه الدولة في جوانب كثيرة لتحديد معالم سياستها الإقتصادية والإجتماعية خاصة إذا ما علمنا أن السياسات التي اتبعتها الدولة في هذا المجال جعل نمو المنتوجات السمكية يتواصل بنسق أسرع مما كان متوقعا. وهو ما انعكس بشكل

¹ - المحجوبي (سيدي عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364

² - RIM IV plan de développement économique et social ; p 644

إيجابي علي مجال التشغيل وتوسيع قاعدته حيث أنه يوفر اليوم 6000 فرصة عمل مباشرة وما يناهز 10.000 فرصة عمل غير مباشرة¹.

❖ صناعات المنتجات الكيميائية والبلاستيكية والأغذية والمشروبات ومواد البناء والمنتجات المعدنية: لقد جاء ظهور و نمو هذه الوحدات الصناعية كإستجابة لتطور نسق التحضر وما يفرضه من تزايد الطلب علي استهلاك المنتج الصناعي بشكل عام. وبناء علي ذلك فقد ارتفع عدد الوحدات الصناعية من 35 وحدة سنة 1989 إلي 50 وحدة سنة 1996²، ومن ثم إلي 78 وحدة صناعية سنة 2002³ تعمل في المجالات الأربعة الآتفة الذكر وهو ما يعني في نفس الوقت استمرار نمو عدد العاملين في هذه الوحدات.

❖ البناء والأشغال العامة: تفيد المشاهدات الحية أن ظهور وتطور هذا القطاع جاء كنتيجة حتمية لحراك سكاني هام تترجم في ميل سكان البدو الرحل إلي الاستقرار من جهة وتطور مسار نسق التحضر وما يفرضه من إقامة بني تحتية من جهة أخرى. وتبعا لذلك فإن النتائج المستخلصة من المصادر المتعلقة بالتشغيل تؤكد علي أن عدد العاملين في هذا الفرع الاقتصادي ظل يتنامي بطريقة متسلسلة ومنتظمة تعكس لنا تطور الحركة العمرانية إلي حد كبير بحيث ارتفع عددهم من 7343 عامل إلي 15562 عامل سنة 2000⁴، وهو ما يمثل نسبة 2.25% و 2.9% علي التوالي من مجموع السكان النشطين.

¹ - Séminaire sur l'aménagement des pêches en RIM ; NKTT ; 2000 ; p 53

² - RIM programme de consolidation et de relance en Mauritanie (1989-1991), p 44

³ - Annuaire statistique de Mauritanie 2002

⁴ - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol II ; p 30

القطاع الثالث أو القطاع الأرضي: يضم هذا القطاع كل من فرع الإدارة وما يتصل بها من خدمات جماعية ومالية، والتجارة والنقل والمواصلات والسياحة. وقد يميزت السنوات الأخيرة بسيطرة مطلقة لأنشطة القطاع الثالث علي جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المستقرات الحضرية الكبرى.

العوامل المؤثرة في تطور بنية التشغيل:

يمكن حصر أهم العوامل المؤثرة في تطور بنية التشغيل في النقاط التالية:

1- ارتفاع النمو الديمغرافي:

ولقد عرف حجم السكان النشطين تطورا كبيرا خلال الفترة الممتدة ما بين 1977 و2000 حيث ارتفع من 360144 ناشط سنة 1977¹ إلي 436280 ناشط سنة 1988²، ليستقر عند 774413 ناشط سنة 2000³، ي بزيادة تقدر ب 414269 وهو ما يعني تضاعف عدد السكان النشطين مرتين ونصف تقريبا خلال الفترة التاريخية الفاصلة ما بين 1977 و2000 كما يوضح ذلك الجدول التالي:

السكان النشطين			الإجمالي السكان			السنة
المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	
360144	77293	282851	1338830	680469	658361	1977 ⁴
486284	130096	356188	1864236	941061	923175	1988 ⁵
774413	243200	531213	2508159	1266447	1241712	2000 ⁶

¹ - Recensement général de la population 1977, p 87

² - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 349.

³ - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II , p 36

⁴ - Recensement général de la population 1977

⁵ - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III

⁶ - Recensement de la Population et de l'habitat 2000, vol II

ويعزي هذا التطور في الرقم الإجمالي لعدد السكان النشطين بدرجة أولى إلى تواصل إرتفاع وتيرة النمو الديمغرافي رغم تراجعته من 2.93%¹ خلال الفترة الممتدة ما بين 1977 و1988 إلى 2.4%²، خلال الفترة الممتدة ما بين 1988 و2000 وهي المسألة تفسر بإرتفاع معدل الخصوبة وشيوع ظاهرة الزواج المبكر والتوسع في مجال التغطية الصحية وتحسين ظروف عيش السكان وبالتزايد المستمر لمعدل نشاط المرأة في تركبة القوي العاملة بحيث إرتفع عدد النساء العاملات كما هو واضح في الجدول من 77293 سنة 1977 إلى 243200 امرأة ناشطة³، سنة 2000 وهو ما يعني أن عددهن تضاعف إلى أكثر من ثلاث مرات خلال ثلاثة وعشرون سنة الشيء الذي يسمح لنا القول بأن بنية السكان النشطين عرفت حركة جماعية وتغيرات كمية وكيفية تبدو أكثر دلالة وعمقا إذا ما تم تناولها علي مستوي معدل النشاط العام. وفي هذا الإطار يظهر التتبع التاريخي لتطور هذا المؤشر أنه عرف تغيرا ملحوظا تمثل في تراجعته بشكل مستمر ومنتظم بالنسبة للذكور حيث انخفض لدى هذه الشريحة من 85.2% سنة 1977 إلى 77.66% سنة 1988 ليستقر عند 65.5% سنة 2000 مقابل إرتفاع منتظم ومستمر لمعدل نشاط الإناث من 21.4% إلى حدود 28% خلال نفس الفترة المذكورة.

¹ - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol I p 7.

² - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II, indicateur socio économique.

³ - Recensement de la population et de l'habitat 2000, vol II, indicateur socio économique.

الجدول (2) يوضح تطور معدل النشاط العام حسب الجنسين 1977-2000

السنة/ الجنس	ذكور	إناث	المجموع
¹ 1977	85.2	21.4	51.61
² 1988	77.66	25.9	50.55
³ 2000	65.5	28.0	45

وإذا كان إرتفاع معدل نشاط الذكور يعزي إلى عوامل نذكر منها عدم إعتراف الأعراف والتقاليد بعمل المرأة خارج المنزل وعدم إستمرارية وانتظام المرأة في العمل أكثر من الرجل بسبب الحمل والولادة والتفرغ لتربية الأطفال وتدبير شؤون المنزل، فإن إرتفاع القيم الممثلة لمعدل نشاط المرأة يعزي في جزء كبير منه إلى العوامل التالية:

- هجرة الذكور التي أتاحت فرصا كثيرة أمام المرأة للمشاركة في عملية الإنتاج لإعالة الأسرة خاصة بعد ان دخلت الحياة منعطفا جديدا تتشابك فيه العوامل الاقتصادية والديمغرافية بالسياسة تحدها من ناحية متطلبات الدولة الحديثة وما تعنيه من حتمية الاستقرار والتمدن وتغير العقلية تبعا لذلك. ومن ناحية ثانية سنوات

¹ - Recensement général de la population 1977.

² - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III

³ - Recensement de la population et de l'habitat 2000

الجفاف الذي جاء بعد الاستقلال ليقضي علي الأخضر واليابس وتقرض بموجبه المواشي وتندعم المحاصيل¹.

- التحسين الذي طرأ علي تقييم مساهمة المرأة في الحياة النشطة وخاصة مع تعدادي 1988 و 2000.

- تطور الأنشطة التجارية والخدمات ونمو بعض القطاعات التحويلية والحرفية في الوسط الحضري وانتشار نظام التعاونيات في مختلف المجالات التي تتيح فرصا أكثر لتشغيل وإدماج المرأة في الحياة النشطة.

- تغير العقلية اتجاه عمل المرأة الذي دعمه تزايد انتسابها إلي المدرسة وارتفاع نسبة التحضر وصعوبة الحياة التي تتطلب تعبئة كافة أعضاء الأسرة بما فيهم المرأة²، للمساهمة في العملية الإنتاجية.

- تغير العقلية اتجاه عمل المرأة الذي دعمه تزايد انتسابها إلي المدرسة وارتفاع نسبة التحضر وصعوبة الحياة التي تتطلب تعبئة كافة أعضاء الأسرة بما فيهم المرأة¹. للمساهمة في العملية الإنتاجية.

- ظهور إجراءات قانونية وتشريعية تهدف إلي إدماج المرأة في كافة دواليب الحياة سواء تعلق الأمر في التعليم والعمل، وحمايتها من ظلم أعراف بنية اجتماعية تأسست علي فوارق تحد أصلا من عمل المرأة.

2-الجفاف.

¹ ولد أمينوه (محمد يحي)، مناهج وأساليب إحصاءات البدو في موريتانيا، الملتقي

السابع للديمغرافيا المغربية، انواكشوط 1988، ص 21.

² - Sall (khadjetou) : femme et emploi problématique et élément de stratégie 1996 ; p7

لقد أدى الجفاف الذي عرفته البلاد مع أواسط السبعينات وبداية الثمانينات إلى بروز أزمة إقتصادية وإجتماعية تظاهرات أوضح صورها في تدمير البنية الإقتصادية للمناطق الريفية المعيلة آنذاك لغالبية سكان البلاد. فقد أدى انخفاض كميات الأمطار المتساقطة و تذبذبها من 398,3 مام سنة 1971 إلى 87,80 ملم سنة 1973 وإلى هلاك جزء كبير من الثروة الحيوانية وصلت الى نسبة 90/ في المناطق الشمالية و 40/ في المناطق الجنوبية الشرقية¹ وفي نفس الوقت إلى تراجع المساحات الزراعية والرعية.

لقد ترتب عن استمرار هذه الأزمة حراك سكاني قوى عبر المجال عبرت عنه موجات النزوح الريفي المشهود المعالم اتجاه المراكز الحضرية. وفي نفس الوقت إلى تراجع المكانة الإقتصادية والإجتماعية الرئيسية لعيش السكان - الرعي و الزراعة-. فقد اعتبر الريف ابتداء من تلك الفترة مقرا رئيسيا للفقر ومظهرا للحرمان من التشغيل ومجالا للتمييز على كافة المستويات. في هذا إطار يقول الدكتور المحبوبي. "إذ لم تعد الأيدي الباقية كافية لمزاولة الرعي والزراعة وبذلك كان تراجع نسيه المشتغلين بهذا النشاط سمة مطردة كترجمة واضحة للهجرة من الريف الى الحضر في السنوات القليلة ذات الجودة النسبية التي تخللت فترة الجفاف الحالي إذ لم تعد الثقة في مرودية الأنشطة كافية لإقناع النشطين بممارستها². وهكذا تظهر المعطيات الخاصة بتوزيع السكان حسب فروع النشاط الإقتصادي أن عدد العاملين في الرعي والزراعة ظل يتناسب إلى حد كبير مع قوة

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 363

² - نفس المصدر، ص 363

التأثيرات الأيكولوجية حيث تراجع عددهم من 65.5/سنة 1977¹ إلى 42/سنة 2000² بعد أن مثلوا نسبة 48.85/ من مجموع اليد العاملة سنة 1988³ وهو ما يعنى أن المعوقات الطبيعية وما انجر عنها من صعوبات على مستوى هذين النشاطين جعل مواطن الشغل ضئيلة و خيار البقاء محدودا أمام العاملين فيه وهو ما أدى في نفس الوقت إلى تغير بنية وحركة السكان النشطين وتفاوت توزيعهم بين القطاعات الإنتاجية كما يوضح لنا ذلك الجدول التالي:

*جدول رقم 3 يوضح تطور السكان النشطين حسب فروع النشاط الاقتصادي

فرع النشاط / السنة	1977 ⁴	%	1988 ⁵	%	2000 ⁶	%
الرعي	121420	37.33	65203	17.36	81235	10.6
الزراعية والصيد البحري	92788	28.52	115257	30.69	230336	31.4
الصناعات المستخرجة	4355	1.33	5803	1.54	5769	0.9
الصناعات التحويلية	6071	1.86	6216	1.65	30156	4.7
الماء والغاز والكهرباء	2217	0.68	1252	0.33	3837	0.8
البناء والأشغال العامة	7343	2.25	12240	3.26	15562	2.9
التجارة	23495	7.22	68246	18.17	108532	17.02
النقل والمواصلات	3842	1.58	8393	2.23	17916	2.6
الإدارة والبنوك والخدمات	35732	10.98	82258	21.9	100731	18.7
أنشطة غير محددة	27996	8.6	10558	2.82	55958	8.6
المجموع	325259	100	375456	100	651767	100

¹ - Pitte (j) : la sécheresse en Mauritanie les annales de géographie no : 466 paris ; p 650.

² - Recensement de la population et de l'habitat 2000 vol II, indicateur socio économique, p 36

³ - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 356.

⁴ - Recensement général de la population 1977

⁵ - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol 3

⁶ - Recensement de la population et de l'habitat 2000

وهكذا يظهر الجدول الخاص بتوزيع السكان حسب فروع النشاط الإقتصادي أن عجز الأنشطة الإقتصادية التقليدية -الرعي، الزراعة- عن تلبية حاجات السكان المتزايدة من التشغيل والاستهلاك في ظل تحولات إقتصادية وإجتماعية سريعة دفعت بجزء كبير من النشطين إلى تغيير نشاطهم الأصلي لصالح أنشطة قادرة على تأمين حاجاتهم أو تدعيم ميزانيتهم. وفي هذا الإطار تفيد النتائج المستخلصة من المسوحات الجزئية الحديثة أن أغلبية الذين غيروا من نشاطهم ينحدرون من أصول ريفية كانت تمارس الرعي و الزراعة. وتبعاً لذلك نجد نسبة 34.4% من مجموع العاملين في الصناعة بمختلف فروعها ينحدرون أصلاً من النشطين في الزراعة وأن نسبة 35.82 % من مجموع العاملين في التجارة كانوا يمارسون أنشطة زراعية رعوية في حين صرحت نسبة 29.8% من العاملين في الخدمات أنهم يمارسون في الأصل زراعية¹. و في نفس السياق تكشف النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية حول التشغيل والتكوين عن وجود بعض المؤشرات الدالة التي يمكن الرجوع إليها في هذا المجال، حيث أظهرت أن نسبة 96% من المستجوبين صرحوا بأن السعي إلى تحسين الوضعية الإقتصادية والتخلص من ظاهرة البطالة جعل البحث عن عمل يضمن دخلاً أفضل لا يتوقف زماناً ولا مكاناً حيث شهدت مدن البلاد ذات الأنشطة الإقتصادية الحيوية -انواكشوط، ازويرات، انواذيبو- هجرات موسمية لليد العاملة تبعاً لمواسم ازدهار قطاعات معينة وتراجع أخرى². وهكذا لوحظ أن تطور الأنشطة ذات الصلة بالتجارة والخدمات المتنوعة جعل أعداد العاملين في مثل هذه الأنشطة يتضاعف إلى أكثر من أربع مرات حيث ارتفع عدد العاملين في التجارة من 23495

¹ - RIM : Ministère du plan ; enquête sur les priorités dimensions sociales et de l'ajustement ; vol 1 , 1992 ; p64

² - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 257 .

عامل سنة 1977 إلى 108532 عامل سنة 2000 ثم إلى عامل سنة 2005 بعد ما كان 68246 عامل سنة 1988. في حين تضاعف عدد العاملين في الإدارة والبنوك والخدمات إلى خمس مرات خلال نفس الفترة بحيث أنه ارتفع من 35732 عامل سنة 1977 إلى 82258 عامل سنة 1988 ليستقر عند 100731 عامل سنة 2000¹، وهكذا فإن عدم قدرة فرعي الرعي و الزراعة على خلق فرص للأعداد المتزايدة من النشطين والمدعومة بتباين الفروق بين الأجور الريفية و الحضرية وتفاوت الاستفادة من كتلة الإستثمار المنجزة جعل مسألة البحث عن دخل أفضل على غاية من الأهمية وخاصة في بلد كموريتانيا حيث لا يزال التكافل الإجتماعي على أشده الشيء الذي يجعله ليس خاصا بصاحبه و إنما تشترك فيه أسرا عديدة تمثل العائلة الممتدة للأجير². ومن هنا تكمن أهمية الأجر و كذلك معرفة الضرر الذي يمكن ان يلحق هذه العائلات من جراء ضعفه أو إنعدامه.

3- تركيز الدولة على قطاعات دون الأخرى: حيث يلاحظ أن النمو الديمغرافي والتغيرات الأيكولوجية السالفة الذكر أزرتها هفوات الاختيارات التنموية التي عملت بشكل واضح وصريح علي تنمية قطاعات دون أخرى، يتعلق الأمر بإعطاء أولوية للقطاع العصري علي حساب القطاع التقليدي المعيل آنذاك لأغلبية سكان البلاد، الشيء الذي نتج عنه ما يعرف بالإزدواجية القطاعية التي أصبحت سمة بارزة تميز الإقتصاد الوطني ابتداء من تلك الفترات. و في هذا الصدد تشير المعطيات المستخلصة من الخطة الثانية للتنمية 1970-1973 إلي الأهمية المعطاة للأنشطة

¹ - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol III ; p 37

² - ولد أحمد فال(عبد الله)، تطور قطاع الصيد البحري والتغير الاجتماعي في موريتانيا 1970 - 1992، شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بنونس، 1995، ص 66 .

الحديثة ممثلة في الصناعات الإستخراجية والصيد الصناعي والتي مثلت وحدها نسبة 34.5% من مجموع الإستثمارات، تليها من حيث الأهمية الترتيبية النسبة المخصصة للتجهيز 32.8% مقابل نسبة 13% فقط للأنشطة الرعوية¹، ولعل هذا التوجه تدعيم لما ذهبت إليه أولى خطة تنمية تعرفها البلاد-1963-1966 والتي تؤكد في إحدى فقراتها أنه نظرا للتقدم البطيء الذي يشهده القطاع الريفي ونظرا إلي أن الأهداف الرئيسية للخطة ستركز علي البنية الأساسية وتكوين الأطر ومعادلة الميزانية ونظرا إلا أن تنمية الإنتاج الريفي تتطلب جهودا كبيرة لتوجيه وتعويد العمل الريفي علي الطرق العصرية التي تتطلب تكاليف باهظة لا يمكن في أغلب الأحيان توفيرها أثناء تلك الفترة فإنه في دولة تكون فيها الموارد الزراعية محدودة وتعاني فيها الثروة الحيوانية من سوء وضعية المراعي وندره المياه- فإن التنمية الاقتصادية قد تتحدد دعائمها في الموارد المعدنية² ويمكن اعتبار ذلك دعوة صريحة إلي إخلاء الريف من سكانه أو من سواعده المكونة من فلاحين معوزين أو صغار عمال زراعيين وقع اجنتائها من هياكلها التقليدية لتصبح طاقات إنتاجية تتكدس في المدن وتشكل فائضا عماليا مشلولا يضاف إلي العدد المتزايد من العاملين دون أن يقع إدماجها نظرا لقصر الوقت في البنية الاقتصادية التحتية التي شرع في تنفيذها³.

هذا الاتجاه سيتواصل مع الخطط التنموية اللاحقة، و سيعمل علي تدعيم واتساع الفجوة بين القطاعات الإنتاجية وعلي بنية التشغيل في ظل غياب قاعدة صناعية تدعم التحرر الإقتصادي والإجتماعي، و قدرة علي امتصاص الطاقات

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 372

² - نفس المصدر، ص 257

³ - ابن فرج (صلاح الدين)، الشباب والبطالة، شهادة الكفاءة في البحث كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1985، ص 19 .

المعطلة و تحويلها إلى عنصر منتج، ذلك أن الاختيارات التنموية عملت علي تحطيم البني التقليدية ولم تتوصل إلى إدماج الريف في المسار التنموي مما حكم عليه بالتشرد والتهميش حسب عبارة سمير أمين¹.

ومهما يكن من أمر فإن المتتبع لمسار تطور هذا القطاع يمكنه الخروج بملاحظتين رئيسيتين هما.

- الملاحظة الأولى: إذا كانت نسبة الإستثمارات المخصصة للقطاع الثاني قد أدت إلى ارتفاع مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، فإن المعطيات المستخلصة من مجمل الخطط التنموية اللاحقة تشير إلى تراجع مستمر و منتظم لتلك المساهمة بحيث أنها تراجعت من 33.61% سنة 1973 إلى 12.1% سنة 1980² وهي نفس النسبة التي سجلتها أثناء فترة برنامج الدعم و الدفع 1989-1991³. ويعزي هذا التراجع أساسا إلى نوبات الكساد التي تعرفها أسعار الحديد في الأسواق العالمية.

- الملاحظة الثانية: وهي مترتبة عن الأولى وتتمثل في أن مساهمة هذا الفرع الإقتصادي في مجال استقطاب اليد العاملة ظلت ضعيفة نتيجة للاعتبارات التالية:

* - اعتماد جزء كبير من هذا الفرع الإقتصادي علي المكننة التي تحد من استخدام اليد العاملة وتوسع إمكانيات التشغيل بصفة عامة.

* جهل السكان لقطاع استخراج المعادن وما يتصل به من أنشطة أخرى

¹ - نفس المصدر، ص 13

² - 2^{ème} plan de développement économique et social 1970-1973

³ - RIM-4^{ème} plan de développement économique et social 1980-1985, p 34

* غياب الخبرة والمهارة الكافية لدى أغلبية النشطين مما حال دون تطويره وتقليل
حظوظ الإستفادة منه حينما يتعلق الأمر بالحديث عن جوانب التشغيل¹
إن هذه الاعتبارات المدعومة بحدّة أزمة الركود علي مستوى الأسواق
العالمية والإجراءات النقشفية التي انتهجتها الشركة الوطنية للصناعة والناجم لتقويم
أوضاعها هي التي تفسر لنا هذا التآرجح بين الارتفاع و الانخفاض في عدد
العاملين داخل هذا القطاع حيث يلاحظ أن عددهم ارتفع من 4717 عاملا سنة 1974
إلي 5980 عاملا سنة 1980 لينخفض بعد ذلك إلي 4910 عاملا سنة 2003 بعد
أن سجل 3930 عاملا سنة 1995².

ومقابل هذا التراجع في أنشطة المعادن يظهر التشخيص المتعلق بتوزيع
النشطين بين الفروع المختلفة للقطاع الثاني نموا مستمرا ومنتظما في الصناعات
التحويلية سواء في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو بقدراتها الواسعة
في مجال التشغيل. فقد أدّى تطبيق الإجراءات التشريعية والقانونية والسياسية الهادفة
إلي تطوير قطاع الصيد البحري الصناعي وتنمية من جهة وارتفاع الأجر فيه مقارنة
بغيره من فروع النشاط الإقتصادي من جهة أخرى إلي ارتفاع منتظم يتناسب إلي حد
كبير مع توسع مجالات وتنوع قدراته في مجال استيعاب اليد العاملة. وهكذا ارتفع
عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي من 975 عامل سنة 1980³ إلي 15562
عامل سنة 1995 ليتم تقديرهم ب 20000 عامل سنة 2003⁴ الأمر الذي يفسر لنا

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 374

² - الشركة الوطنية للصناعة والمناجم، إدارة المصادر البشرية 2003.

³ - Projet RAMS ; Ministère de La Pêche en Mauritanie 1980, p 19

⁴ -Ministère de la Pêche et de l'économie Maritime ; bulletin de cellule
économique d'appui pour le développement de la pêche maritime en
Mauritanie 2003 ; p 12.

مدي استفادة هذا الفرع الإنتاجي من تراجع أعداد العاملين في الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

وفي نفس السياق تشير المعطيات المتعلقة بالتشغيل إلي أن تطور الحركة العمرانية التي عرفتها البلاد منذ أواسط السبعينات جعل عدد العاملين في فرع البناء والأشغال العامة ينمو ويتطور بصورة منتظمة تتناسب مع طبيعة تلك الحركة الاجتماعية العمرانية حيث ارتفع عدد العاملين في هذا الفرع من 7343 عامل سنة 1977 إلي 12240 عامل سنة 1988¹ ثم إلي 15562 عامل سنة 2000² وهو ما يمثل نسبة 2.25% و3.4% و3.1% علي التوالي من مجموع النشطين في البلاد. ولا يمكن تفسير هذا التقارب في النسب الممثلة لعدد العاملين في هذا الفرع الإنتاجي بتراجع حركة التوسع المجالي للسكان أو بتراجع الأهمية المعطاة له بقدر ما يفسر بالضغط الديمغرافي المدعوم بالنزوح الريفي من جهة واستكمال جزء كبير من البني التحتية التي كانت الدولة في أمس الحاجة إليها.

ويستخلص من المعطيات الخاصة ببنية التشغيل في القطاع الثاني أنه علي الرغم من تبني الدولة لنهج سياسي واضح يقوم علي أساس تصدير الحديد في السبعينات والمنتوجات السمكية في الثمانينات علي حساب القطاع الأول، فإن غياب بنية صناعية وطنية تدعم التحرر الإقتصادي واقتصارها الصناعات التحويلية ومواد البناء التي تبقي في تبعية كاملة للخارج نتيجة لحاجتها من المعدات وقطع الغيار جعل إسهام القطاع الثاني في مجال التشغيل ضئيلا بحيث نجد أن نمو أماكن العمل الجديدة لا يلحق بنمو عرض اليد العاملة وهو ما يعني أنه غير قادر عل تعويض خسارة القطاع الرعوي و الزراعي لا من حيث المساهمة في تكوين الناتج المحلي

¹ - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol 3 ; p 356

² - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol2 ; p 36.

الإجمالي ولا من حيث القدرة علي استيعاب اليد العاملة وخلق فرص جديدة نظرا لنوعية الأنشطة المتعاطاة و طبيعة الهيكل الإنتاجي الذي يبقي خاضعا لظروف السوق العالمية و توفر التمويلات اللازمة له¹.

4- الأزمة الاقتصادية العالمية: لقد تأثرت روافد الاقتصاد الوطني كغيرها من روافد اقتصاديات العالم بالأزمة الاقتصادية العالمية. فقد أدى تراجع أسعار الحديد ونوبات الكساد التي تعرفها الأسواق العالمية من حين لآخر إلي ارتفاع المديونية وعجز ملحوظ علي مستوي ميزان المدفوعات وانخفاض الإستثمار وتضاعف النفقات الأمر الذي أثر علي كافة القطاعات الإنتاجية التي لها صلة بحياة السكان.

ولتقليل حدة هذه الأزمة اضطرت الدولة منذ أواسط إلي رسم سياسة تهدف إلي استغلال عقلائي ورشيد للمصادر الطبيعية والبشرية في نفس الوقت والقضاء علي الازدواجية القطاعية التي تميز بها الاقتصاد الوطني خلال السنوات السابقة.

إن المسار الذي حكم تطور القطاعات الإنتاجية تميز بنمو غير متساو الأمر الذي أدى إلي ما يعرف بالازدواجية القطاعية التي جعلت السيطرة أحادية الجانب وعلي شكل دورات متتالية، فمن هيمنة القطاع الأول خلال فترة الستينات و السبعينات إلي هيمنة القطاع المنجمي علي الحياة الاقتصادية حتى أواسط الثمانينات من القرن الماضي حيث جاء دور قطاع الصيد البحري. أما في السنوات الأخيرة فقد تميزت بطفرة أو سيطرة ما يسمى بالقطاع الثالث وهو ما كانت قد أشارت الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية-1981-1985- حين أكدت أن قاعدة الاقتصاد

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 362.

الوطني انتقلت علي مدي عشرين سنة-1959-1980- وبصورة تدريجية من القطاع الأول إلي القطاع الأرضي¹.

وهو ما يؤكد صحة مسلمة كولن كلارك و التي تتلخص في أن الإقتصاد ينتقل من إقتصاد يسيطر عليه النشاط الزراعي-القطاع الأول- إلي إقتصاد يسيطر عليه النشاط الصناعي ومع استمرارية التنمية الإقتصادية تصبح السيطرة للقطاع الثالث².

وتبعا لهذا التشخيص الذي يهدف في أساسه إلي الكشف عن اتجاهات تطور بنية التشغيل فإن المعطيات التي تم استيفاؤها من مختلف الخطط التنمية ونتائج التعدادات السكانية و المسوح تشير كلها إلي التنامي السريع لمختلف الفروع المكونة لهذا القطاع مع الإشارة إلي سيطرة مطلقة للأنشطة غير المصنفة علي جوانب كثيرة من الحياة الإقتصادية والاجتماعية للسكان.

وهكذا تظهر تلك المعطيات أن عدد العاملين في خدمات الإدارة و البنوك ارتفع من 35732 عامل سنة 1977 إلي 82258 عامل سنة 1988 ليصل إلي 100371 عامل سنة 2000³ وهو ما يمثل نسبة 10.98% و 21.9% و 21% علي التوالي خلال نفس الفترة. ويعزي هذ التطور إلي الدور الذي أصبح يلعبه القطاع الخاص وتزايد حاجات السكان من الخدمات إضافة إلي استمرارية اكتتاب العاملين في مجال الصحة و التعليم. ويأتي في المرتبة الثانية فرع التجارة الذي ارتفع عدد العاملين فيه بشكل متسلسل ومنتظم من 23495 عامل إلي 68246 عامل

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364.

² - سيد محمود سيد محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، محاضرات جامعة انواكشوط كلية العلوم القانونية والإقتصادية 1995، ص 114.

³ - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol2, p 336

ثم إلي 108532 عامل خلال نفس الفترة المذكورة أعلاه. وهو ما يعني تضاعف عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي إلي أكثر من أربع مرات خلال الفترة الفاصلة ما بين 1977 و 2000.

وفي المرتبة الثالثة نجد فرع النقل و المواصلات الذي ارتفع فيه هو الآخر عدد العاملين من 3842 عامل إلي 8393 عامل ليصل إلي 17916 عامل خلال نفس الفترة السابقة وهو ما يمثل نسبة 1.18% و 2.23% و 2.7% علي التوالي من مجموع النشطين في البلاد.

أما فرع السياحة فإن مساهمته لا تزال ضعيفة دون المستوي المطلوب رغم توفر الظروف الملائمة والإمكانات الهائلة لتطويره بحيث أن عدد العاملين فيه لا يتجاوز 1800 عامل تعمل نسبة 90% في مجال الفنادق والمطاعم.

ويمكن إرجاع تواصل ارتفاع عدد العاملين في القطاع الثالث إلي العوامل

التالية:

1- إن جزءا كبيرا من التطور العددي للعاملين في خدمات الإدارة والبنوك يعزي إلي الدور الذي أصبح القطاع الخاص يلعبه في مجال الحياة الإقتصادية والإجتماعية إضافة إلي تزايد حاجات السكان من الخدمات واستمرارية الإكتتاب في مجال التعليم والصحة وتوقفه في قطاعات أخرى باعتبار أنه خيار لا بديل له من أجل ضمان استمرارية هذه المؤسسات في تأدية نشاطها.

2- أما بالنسبة للتجارة فإن امتلاك غالبية سكان البلاد لتقاليد عريقة في هذا المجال إضافة إلي توسع و تنوع الأنشطة التجارية داخل الفضاءات الحضرية وما يمكن أن تحققه ممارستها من أرباح سريعة لا يمكن تحقيقها في الفروع الإقتصادية الأخرى، كان من بين أهم العوامل التي أدت إلي تضاعف عدد العاملين في هذا الفرع الإقتصادي إلي أكثر من 4 مرات خلال فترة وجيزة لا تتعدى 25 سنة. لكن

هذه الوضعية ترتبت عنها إشكالية أخرى تتمثل علي حد تعبير الدكتور المحبوبي سيد عبد الله في تضخيم النشاط التجاري بصورة ملفتة للا نظر داخل أسواق وأحياء العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى لدرجة أن المتجر الصغير تقوم علي خدمته مجموعة من الأفراد¹.

3- وفي نفس الإطار ترجع عوامل تحليل التطور العددي للعاملين في مجال النقل والمواصلات إلى تحسين وتطور البني العمرانية من جهة وإلى تداخل وتكامل فرعي النقل والتجارة من جهة أخرى .

وعموما فإن تطور الأعداد العاملة في القطاع الثالث يعزي إلى وجوده في محيط سوسيو- إقتصادي متميز بالخصائص التالية:

- تحسين النظم القانونية والتشريعية الخاصة به وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالدخول إلى هذه المجالات التي ظلت إلى عهد قريب حكرا على المؤسسات العمومية بحيث أنه أصبح أي القطاع الخاص يقدم اليوم العديد من الخدمات الإدارية والمصرفية إضافة إلى تلك المتعلقة بالنقل والمواصلات.
- تطور العمل في المشاريع التنموية الهادفة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- تطور أنماط الإستهلاك والإستيراد الأمر الذي عمل على تعاضد التجارة وفي نفس الوقت النقل والمواصلات.
- إرتفاع نسبة الخدمات الأسرية في الوسط الحضري.
- تطور المسار الديمقراطي وما يتطلبه من إقامة مؤسسات وإصلاحات على مستوى الحالة المدنية الأمر الذي ساعد على اتساع الخدمات الإدارية والعمومية.

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 364.

بيد أن أهمية حجم ودينامكية القطاع الثالث وتوسع قاعدته تبدو أكثر وضوحا إذا تم تناولها على مستوى القطاع غير المصنف، إذ تظهر المؤشرات المتعلقة بتطور التشغيل فيه رغم ندرتها وقصورها عن تشخيص حالته الراهنة بشكل كافٍ أن عدد العاملين في هذا القطاع ارتفع داخل مختلف فروعه 73540 عامل سنة 1980¹ إلى 134726 عامل سنة 1988² ثم إلى 293785 عامل سنة 2000³، وهو ما يعني أن نسبتهم ارتفعت داخل مجموع سكان النشطين من 15,8% إلى 23,7% لتصل إلى 43% خلال نفس الفترة المذكورة، الشيء الذي يجعل منه مجالا ذو وظيفة حيوية تنعكس بشكل إيجابي على مختلف الجوانب الإقتصادية والإجتماعية لكافة شرائح السكان مع الإشارة إلى السيطرة المتنامية للأنشطة التجارية حيث تشير النتائج المستخلصة من المسح حول القطاع غير المصنف سنة 1992 أن نسبة العاملين في التجارة وصلت إلى 77,3% في انواذيبو و 37,6% في انواكشوط مقابل 15,8% للخدمات الأخرى و 8,3% من مجموع العاملين في كيهيدي⁴.

وفي نفس السياق ارتفع عدد العاملين في الخدمات إلى ما يقارب الضعفين بحيث ارتفع من 30896 عاملا سنة 1980 إلى 6308 عاملا سنة 1988 ليصل في سنة 2000 إلى 118647 عاملا وهو ما يتناسب إلى حد كبير مع حجم التغيرات البنوية المتمثلة في الميل السريع إلى الاستقرار وسرعة نمو التحضر والعجز

¹ - RIM 4^{ème} plan de développement économique et social ;ibid p 5

² - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 374

³ - Recensement de la population et de l'habitat 2000 ; vol III ; p 36

⁴ - Charmes (j) : la contribution du secteur informel a l'emploi et au produit national ; 1977 - 1992 ; p 64

المواصل للقطاعين التقليدي (الرعي والزراعة) عن استيعاب ما ينتج ديمغرافيا من اليد النشطة والذي لم يتجاوز نموه 1،2 % خلال نفس الفترة¹.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن تطور عدد العاملين في مختلف فروع القطاع غير المصنف صاحبه ظاهرة تتمثل في أن مسار الإقتصاد الوطني أصبحت تحكمه ثنائية الاشكالية الأنشطة التي ظهرت بشكل واضح من خلال نمو وتطور كل فروع الأنشطة التي يتكون منها بإستثناء فروع الصناعات التحويلية من جهة واعتماده على الأنشطة الأرضية باعتبار أن تراجع حصة الصناعات كان في جزء كبير منه لصالح التجارة والخدمات الذين يستوعبان أكبر عدد من الداخلين الجدد من سوق العمل. وهو ما يعكس تطور نسبة مساهمتها داخل القطاع غير المصنف من 71.1 سنة 1980 إلى 85،3 % سنة 1988². وهي ظاهرة تبدو أكثر وضوحا وتمركزا على مستوى مدينة انواكشوط التي ارتفعت فيها هذه النسبة من 61،8 % إلى 86،0 % خلال نفس الفترة المذكورة.

إن استمرار الأنشطة غير المصنفة في التوسع والتنوع لا يعكس فقط قدرتها على إستيعاب المزيد من اليد العاملة التي لفظتها القطاعات الأخرى (القطاع الأول والثاني) بقدر ما يعبر عن مسار التحول الإقتصادي والإجتماعي الذي تترجم بالإنتقال من مجتمع بدوي يكره الإمتحان فيما عدا تربية الماشية والزراعة الى مجتمع مستقر تتطلب حياته الدخول في نمط جديد من العلاقات الإجتماعية والثقافية والإنتاجية.

إن مراقبة التطورات وتوسع وتنوع أنشطة القطاع الغير مصنف تدل على أن المعول عليه في الوقت الراهن بالنسبة للكثير من العاطلين من العمل داخل المدن

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص ص 384 - 385

² - نفس المصدر، ص 384

هو أنشطة قطاع غير المصنف التي أثبتت التجربة والمشاهدات الحية على أنها تدر على صاحبها دخلاً و تساعد على تكوين الخبرة في مجاله عن طريق الممارسة ودخول سوق العمل، كما أن مثل هذه الأنشطة أصبحت شبه مكملة لأنشطة أخرى مصنفة يشكو أصحابها من عجز مداخيلهم عن تغطية حاجات أسرهم الشيء الذي يدفع ببعض أفراد الأسرة (النساء والأطفال) إلى دخول سوق القطاع غير المصنف مستفيدين من الفرص المتفاوتة التي يوفرها، وبالتالي فإن العملية في النهاية تشكل سندا لميزانية الأسرة، بل إنها أحيان كثيرة تكون موردها الأول في حالة نجاحها¹. وهو ما يسمح لنا القول بأن الدور الذي تلعبه مؤسسات القطاع غير المصنف في مجال التشغيل يقود إلى معالجتها على نمط إجتماعي أكثر من إقتصادي وإن كان مفهوم المؤسسة لا يمكن تطبيقه إلا بصور جزئية.

إنما نلاحظه اليوم من تضخم أنشطة القطاع غير المصنف لا يعبر في أي حال من الأحوال عن ارتفاع مستوى التنمية فيها بقدر ما يعبر عن أزمة تتجلى أهم أعراضها في التخلف والعجز المتواصل للقطاع الزراعي والرعي، وضالة ومحدودية مساهمة القطاع الثاني في امتصاص البطالة، مما جعل الباحثين عن العمل أمام خيارين أحلاهما مر: إما نقص التشغيل في الوسط الريفي أو البطالة في الوسط الحضري، وهو ما يعني في كلتا الحالتين أن التحول الذي عرفته بنية التشغيل في موريتانيا يحمل في طياته أعراض أزمة تتمظهر أوضح صورها في تزايد وتنوع انبطالة حيث ارتفع الرقم المطلق للعاطلين عن العمل من 34831 سنة 1977 إلى 110828 عاطل سنة 1988² ليصل سنة 2000 إلى 147708¹ أي ما يمثل نسبة 9,67 % و 19% على التوالي.

¹ - المحبوبي (سيد عبد الله)، مصدر سبق ذكره، ص 385

² - Recensement de la population et de l'habitat 1988 ; vol III ; p 415

الجدول رقم (4) يبين تطور معدل البطالة من 1977 إلى 2000

السنة / الجنس	الذكور	%	الإناث	%	المجموع	%
1977 ²	23477	8,3	11354	14,7	34831	9,67
1988 ³	70929	19,91	33899	30,66	10428	22,8
2000 ⁴	81009	15,24	66699	27,2	147708	19,0

وعلى مستوى النوع تظهر المؤشرات الإحصائية أن البطالة تمس جنس الإناث أكثر من الذكور بحيث أنها ارتفعت بشكل تصاعدي من 14,7 % سنة 1977 إلى 66,30 % سنة 1988 لتتراجع إلى 27,2 % سنة 2000 مقابل 8,3 % و 19,91 % و 15,24 % على التوالي خلال نفس الفترة. ويمكن إرجاع هذا التفاوت الصارخ في مؤشرات بطالة الجنسين إلى التزايد الديمغرافي، وسرعة ارتفاع معدل النساء النشاطات (4,8) مقارنة بمثيله لدى الذكور والذي لم يتجاوز 1,38 / % سنة 1988⁵، وهو ما يفسر لنا جزءا من أسباب تطور النشطين الذي يبدو أنه لا يزال أقل بقليل أقل من معدل النمو الديمغرافي (2,4 %).

وبالإضافة إلى تطور عددهم وتفاوت توزيعهم حسب الجنس تتميز فئة العاطلين عن العاملين بخصائص أهمها:

- أغلبهم أنهم من فئة الشباب: بمعنى أن البطالة تمس فئة الشباب أكثر من الكبار حيث تشير المعطيات السابقة إلى أن نسبة العاطلين عن العمل من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 - 25 سنة ارتفعت من 38 % سنة 1977 إلى 40,43 % سنة 2000 مقابل انخفاض مهم لتلك المؤشرات كلما إتجهنا إتجاه الأعمار الكبيرة (

¹ - Recensement général de la population et de l'habitat 2000 ; vol ; p 30

² - Recensement général de la population 1977

³ - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ; vol III

⁴ - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ,vol II

⁵ - Recensement général de la population et de l' habitat 1988 ; vol III, p 339

33،1 % بالنسبة للفئة العمرية 25 - 44 سنة) و 23،2 % للفئة العمرية (25 - 64 سنة فأكثر) وهو ما يبرهن على عدم قدرة سوق الشغل على امتصاص الفائض من اليد العاملة المتوفرة وفي نفس الوقت عدم دعم الجانب الكمي للجانب الكيفي .

- إن البطالة أصبحت حضرية أكثر من كونها ريفية إذ تكشف لنا البيانات المتوفرة عن علاقة تكاد تكون تناسبية ما بين ارتفاع معدل البطالة وتطور نسق التصحر ذلك أن معدل البطالة ارتفع في الوسط الحضري إلى 28،93 % سنة 1988 مقابل 1،8 % في الوسط الريفي خلال نفس الفترة. وهو أمر يعزي إلى الهجرات المتتالية والمستمرة لليد العاملة نحو المدن الكبرى والتجمعات الأخرى بحثا عن فرص للعمل.

- إرتفاع المستوي التعليمي للعاطلين: حيث أرتفعت نسبة العاطلين من المتعلمين تعلمًا مهنيًا أو تقنيًا من 3،1 % سنة 1977 إلى 17،51 %، سنة 1988 وفي المقابل أرتفعت نسبة العاطلين المتعلمين تعليمًا جامعيًا أو عاليًا إلى 18،89 % سنة 1988 بعد أن كانت معدومة في الفترات السابقة في حين أرتفعت لنسبة الكبيرة من العاطلين المتعلمين تعليمًا ابتدائيًا من 18،46 % إلى 52،49 % والمتعلمين تعليمًا ثانويًا من 12،43 % إلى 51،5 % والذين لا يملكون مستوى تعليمي من 12،67 % إلى 25،3¹ % في نفس الفترة.

إن هذا الإرتفاع يمكن تفسيره أساسًا بضالة التشغيل وعدم الرغبة في تحسن المستوى الدراسي وسهولة الاندماج في القطاع غير المصنف بالنسبة لأصحاب المستويات التعليمية الدنيا وصعوبة الاندماج فيه بالنسبة لأصحاب المستويات العليا (الجامعية) وهو ما يعني الإيمان اللا محدود بالقدرة المطلقة للتعليم تزرع تحت تأثير البطالة في صفوف المتعلمين¹.

¹ - بلقاسم خصائص، التنمية والتشغيل في تونس، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية بتونس، 1985-1986، ص 118

وبالإضافة إلى العوامل المؤثرة في بنية التشغيل السالفة الذكر فإن بطلالة أصحاب الشهادات ترجع إلى أسباب هيكلية تتمثل:

- في وجود نشاط إقتصادي لا يسمح أداؤه أو بنيته بإيجاد فرص عمل تتناسب مع تدفق مخرجات التعليم بأنواعه.

- نظام تربوي معمم جاف ولا يعطي الفرصة للمتخرج أو المتسرب أي تأهيل يمكنه من الاندماج بسرعة في سوق العمل في حال تخرجه أو انقطاعه عن المؤسسة التعليمية.

- الطابع الأسري والعائلي الذي يميز المؤسسات الإنتاجية والصغيرة والمتوسطة.

- فوضوية بعض النشاطات الإقتصادية والتجارية وعدم خضوعها لأدنى حد من الرقابة.

- سيادة بعض العقليات البائدة، والمصاعب المرتبطة بعوامل نفسية إتجاه مستويات معينة من العمل، وهي مسألة يدعمها التضامن الإجتماعي الذي يجعل العاطل عن العمل في منأى عن ضرورة اللجوء إلى هذا النوع من الأعمال ذات المردودية المتواضعة.

- إحجام الوظيفة العمومية عن الإكتتاب في عدة قطاعات في إطار ما يسمى بالإصلاح الهيكلي لإعادة الإعتبار إلى المؤسسات العمومية في الوقت الذي تميزت فيه الوضعية لضعف دور القطاع الخاص الذي غالب ما يعتمد إلى تقليص عدد عماله تحت ضغط وتأثير الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها المحلية¹.

¹ - المندوبية المكلفة بالموريتانيين في الخارج، عناصر استراتيجيات دمج حملة الشهادات 1995

وللخروج من طائلة البطالة لم يبق أمام العاطلين إلا الإختيار ما بين الهجرة أو قبول العمل في بعض الأعمال الصغيرة التي قد تكون دائمة لكنها أيضا ظرفية أو موسمية قليلة الأجر ضعيفة الإنتاجية.

خاتمة:

وهكذا يتضح مما سبق أن بيئة التشغيل في موريتانيا عرفت تحولا جذريا حيث ظهر أن حركة النشطين التي بدت إقتصادية في ظاهرها وإجتماعية في مضمونها ظلت تخضع بشكل كبير إلى تبدل الإشكالية الديمغرافية في البلاد والتحولات الإيكولوجية وتأثيرات الأزمة الإقتصادية العالمية وما صاحب ذلك من تغيرات على مستوى البناء الإجتماعي والإقتصادي للسكان وهو ما يعني أن حركة قوة العمل إنما هي صيرورة ملموسة لا يمكن أن تتم بمعزل تكيف رأس المال مع الفضائين الإجتماعي والإقتصادي والجغرافي والعمراني، بحيث أن تلك الحركة إنما تتفاعل مع المعضلات الإجتماعية والإقتصادية التي تتفقى أثرها.

المراجع بالعربية:

- 1- لسان العرب المحيط لابن منظور، الجزء الثاني بيروت، 1968.
- 2- المنوبي (خالد)، الهجرة الداخلية في تونس، 1986.
- 3- ابن فرج (صلاح الدين)، الشباب والتشغيل في تونس، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1984 - 1985.
- 4- ولد أحمد فال (عبد الله)، تطور قطاع الصيد البحري والتغير الاجتماعي في موريتانيا 1970 - 1992، بحث لنيل شهادة الدراسات المعمقة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس 1995.

5- ولد الشيباني (الصوفي)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا، بحث لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1993.

6- المحبوبي (سيد عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، دكتوراه دولة في الجغرافيا كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1997.

7- ولد أمينوه (محمد يحي)، مناهج وأساليب إحصاءات البدو في موريتانيا، الملتقي السابع للديمغرافيا المغاربية، انواكشوط 1988 .

8- بلقاسم خصائصة، التنمية والتشغيل في تونس، شهادة الكفاءة في البحث في علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس 1985 - 1986 .

المراجع بالفرنسية :

- 9- REY et autres Dictionnaires historique de la langue française : Paris 1992
- 10- PTITE (I robert): la sécheresse en Mauritanie: annales de géographies no 641 - 664; Paris 1975
- 11- Charmes (1); la contribution du secteur informel al emploi en Mauritanie 1977-1992
- 12- Ould Md Sidya et Zakaria (Wane); Elément pour une stratégie développement de l'emploi rural 1996
- 13- Sall Khadijetou; Femme et emploi; problématique et élément pour une stratégie 1996
- 14- RIM .plan quadriennal (1963-1966)
- 15- RIM. 2eme; plan de développement économique et social (1970-1973)
- 16- RIM. 3eme; plan de développement économique et social (1976-1980)
- 17- RIM. 4eme; plan de développement économique et social ; direction de planification; Mauritanie 1981
- 18- Recensement général de population 1977; données essentielles 1983
- 19- Programme de redressement économique et financier 1985-1988
- 20- Programme de la consolidation et de relance 1989-19
- 21- RIM. Résultat prioritaire de recensement de population de l'habitant 1988 vol 1 ONS 1992

- 22- RIM programme d'investissement public 1994-1996
- 23- RIM. enquête sur les priorités dimension sociales et l'ajustement 1992
vol II ONS 1994
- 24- RIM priorités de recensement de population et de l'habitant 1988 vol
II ONS 1994
- 25- RIM enquête sur le secteur informel à NKT .NDB.KAEDI.1992 .vol I
.ONS .
- 26- RIM. développement rural en chiffres
- 27- RIM Résultats prioritaires du recensement de la population et de
l'habitat 1988 ; Vol III ONS 1996.
- 28- Résultats prioritaires du recensement général de la population et de
l'habitat 2000 série A VOL II.

العولمة الثقافية:

الأبعاد و التجليات

سيدي محمد ولد الجيد

قسم الفلسفة وعلم الاجتماع

كلية الآداب والعلوم الانسانية

جامعة انواكشوط

مقدمة

بعد أقوال نجم "إمبراطورية الشرق" مجسدة في الإتحاد السوفيتي في مقابل سطوع كوكب "إمبراطورية الغرب" مجسدة في الولايات المتحدة الأمريكية، وما عناه ذلك كله من انكسار واندحار، بل وتلاش للمعسكر الشرقي الذي كان يضمن نوعا من التوازن على المستوى الدولي باعتباره الند والقطب المقابل ومن ثم الكابح لهيمنة وتغطرس المعسكر الغربي، أصبح من الجلي أن الثنائية القطبية أصبحت في خبر كان، وولت إلى غير رجعة فاسحة المجال — وبرحابة نادرة — إلى الأحادية القطبية بكل ما في الكلمة من معنى.

وتبعاً لذلك طفت على السطح أنساق مفاهيمية فريدة من نوعها، كالنظام العالمي الجديد، نهاية التاريخ¹.. ومن ثم العولمة، لتجسد كلها الهيمنة المطلقة لما

1- من المعلوم بأن مهندس مقولة "نهاية التاريخ"، التي أقامت الدنيا وأسالت طوفانا من الحبر، هو الأمريكي "فرانسيس فوكوياما". وتتخلص في القول بحسم الرأسمالية، على حساب الاشتراكية، للجدل التاريخي حول أنسب وأنجع النظم الاقتصادية للحياة البشرية في تاريخها المعاصر، حيث

كان يعرف سابقا بالمعسكر الغربي بزعامة "العم سام" وبالتالي سعيه الحثيث إلى بسط نظريته وأسلوبه في الحياة على مجموع المعمور.

والواقع أن العولمة ظاهرة على قدر بالغ من الأهمية والخطورة لدرجة تجعلنا نقول دون مبالغة أنها بقدر ما تشكل بحق أهم ما ميز نهاية القرن العشرين، فإنها ستمثل لا محالة أهم ما سيطبع ويظل ويلون القرن الواحد والعشرين. ولا شك أن ذلك يجعلها فعلا جديرة بالدراسة والتمحيص سعيا إلى فهم أحسن لأبعادها ومضامينها وتداعياتها القائمة والمحتملة.

بات من المسلم به أنها النظام الرأسمالي ولا شيء سواه. أنظر: بول سالم، الولايات المتحدة و العولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الواحد والعشرين، المستقبل العربي، عدد 229 آذار — مارس 1998 ص 81.

وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث (إن كان هذا المصطلح لا زال ذو دلالة في فضاء العولمة)¹، بل وحتى البعض من المجتمعات الغربية (كما هو الحال مع فرنسا مثلاً)، تتوجس من العولمة وبالتالي تستشعر ضرورة البحث المعمق والمتبصر لمعطياتها، فإننا في الوطن العربي و العالم الإسلامي لا محالة معنيون بالأمر أكثر من غيرنا. وعلى الرغم من أن الاهتمام بموضوع العولمة في فضاء دوائر البحث والفكر العربي و الإسلامي حديث العهد مقارنة بما عليه الحال لدى مثيلاتها في المجتمعات الغربية²، إلا أنها أضحت الآن الشغل الشاغل للسواد الأعظم من الباحثين والمفكرين العرب و المسلمين، شأنهم في ذلك شأن أغلب المراكز البحثية والمؤسسات الثقافية بالوطن العربي و العالم الإسلامي، التي أصبحت أجندتها لا تخلو بحال من الأحوال من حيز هام لموضوع العولمة، إن لم تقتصر عليها دون غيرها.

وفي هذا السياق تأتي ورقتنا البحثية هذه التي تسعى إلى تسليط الضوء على أبعاد ومعطيات العولمة بمختلف مظهراتها السياسية والاقتصادية والثقافية

1- يرى البعض من الباحثين أن معطيات العولمة تجب العديد من الأنساق المفاهيمية والإصطلاحية: «شرق - غرب»، «شمال - جنوب»، «عدم الإنحياز»، «التأميم» وكذلك «العالم الثالث». انظر في هذا الصدد: سمير أمين في سيار الجميل، العولمة إختراق الغرب للقوميات الأسوية متغيرات النظام الدولي القادم رؤية مستقبلية، المستقبل العربي، عدد 217 آذار - مارس 1997، ص 53

2- نجد تأكيداً على حداثة اهتمام الدوائر البحثية العربية بموضوع العولمة لدى "نايف علي عبيد" حيث يقول: «إن ظاهرة العولمة (Globalisatin) التي بدأ الحديث عنها بشكل مكثف في الوطن العربي منذ مدة وجيزة لا تزيد على ستة أشهر (...) كان قد مضى عليها أكثر من عشر سنوات من الإهتمام الغربي». انظر نايف علي عبيد، العولمة .. والعرب، المستقبل العربي العدد 221، تموز - يوليو 1997، ص 27.

والاجتماعية، حيث ستعمل على محاولة الاجابة على مجموعة من الاستفهامات التي تطرح نفسها في هذا السياق: ما هي العولمة على وجه التحديد؟ وما طبيعة جذورها التاريخية؟ فيم تتحدد أبعادها وتمظهراتها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ وما طبيعة تأثيرها وتداعياتها؟

أولاً: مفهوم العولمة

رغم ما أسالته العولمة Mondialisation، أو الكوكبة Globalisation كما يفضل البعض أن يسميها، من حبر وما أثارته من جدل ونقاش وما حفزته من بحث وتقص، إلا أن مفهومها لحد الساعة لازال يشوبه الغموض والإبهام ولا يخلو من هلامية وضبابية، حيث لم يتفق الباحثون والمفكرون على كلمة سواء في هذا المضمار¹.

وعلينا القول بأن تعذر واستعصاء تحديد مفهوم العولمة يعود في الأساس من بين أمور أخرى إلى حداثة الموضوع ومن ثم المفهوم من جهة، ومن جهة أخرى إلى تباين الخلفيات العلمية والمشارب الفكرية، بل والموافق الايديولوجية للباحثين، والتي تتعكس بشكل أو بآخر على موقفهم من العولمة إيجاباً أو سلباً². كل ذلك أفرز تعددا واختلافا في المحاولات التعريفية، كما سيتضح لنا جلياً من خلال ما سنقدم عليه وشيكاً من استعراض للبعض من نماذجها.

¹ - أنظر: اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، عدد 222 إبريل - أغسطس 1997، ص 5.

² - راجع: السيد ياسين، في مفهوم العولمة، والمستقبل العربي، عدد 228، ص 5.

يعرف محمد الأطرش¹ العولمة بقوله بأنها: «تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة و الثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانكسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات».

وإذا كان من الممكن أن نستشف من تعريف محمد الأطرش للعولمة الواردة نتوه تعدد أبعاد العولمة، فإننا نلمسه جليا لدى باحث سياسي بارز، ألا وهو الاقتصادي الأمريكي "جيمس روزناو"، والذي يذهب إلى أن مفهوم العولمة يقيم « علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيدلوجيا. وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة بمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة». ويؤكد "روزناو" في نفس السياق على أن العولمة تشير إلى عمليات جوهرية ثلاث، تتحدد أولاها في مشاعية المعلومات بين الجميع، في حين تتحدد ثانيتهما في تلاشي الحدود بين الدول والمجتمعات في أدني المعمورة و أقاصيها، أما العملية الثالثة فتتحدد في اطراد التماهي والتشابه والتشابك ما بين الجماعات المجتمعات و المؤسسات، أينما كانت وكيفما كانت. وتبعا لذلك يكون جوهر العولمة، حسب "روزناو" هو يسر وسلاسة انتشار المواد والنشاطات عبر

¹ - انظر: محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟ المستقبل العربي، عدد 229، آذار-مارس 1998، ص 107.

الحدود، والتي تتمثل أساسا في: البضائع، الخدمات، الأفراد، الأفكار، المعلومات، النقود، المؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات¹.

ومن الباحثين العرب الذين أدلوا بدلوهم في إطار تحديد مفهوم العولمة يذكر السوسيولوجي برهان غليون، والذي ذهب إلى وصفها بأنها: «ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة [...] يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدوائر المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا». ويخلص غليون من ذلك إلى أن المقصود بالعولمة هو: «الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية، في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا نازعا للتوحد»².

وقبل أن نختم استعراضنا لنماذج المحاولات التعريفية للعولمة، لا بأس لو أوردنا المحاولة القيمة التي تقدم بها الباحث وأستاذ الفلسفة "صادق جلال العظم"، ومفاد ذلك أن العولمة هي: «وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و الرأس المال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره». ويخلص "العظم" إلى القول بأن العولمة في جوهرها هي «حقبة التحول الرأسمالي

¹ - راجع محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص 7.

² - أخذا عن نايف على اعيد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز بقيادتها وتحت سيطرتها، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ»¹.

لعله أصبح جليا من خلال ما سبق أن مفهوم العولمة هو بحق من أكثر المفاهيم الإشكالية التي تضاربت حولها الأقوال واختلفت فيها الآراء، ومع ذلك يبقى من شبه المؤكد أنها في كل الأحوال عملية وآلية تاريخية تلغي الحدود وتتجاوز الخصوصيات، حيث أنها بالفعل تقفز على التاريخ بنفس القدر الذي تقفز فيه على الجغرافيا².

إذا كان ذلك إذا هو مفهوم العولمة، فما ذا عن جذورها التاريخية؟ وهل لها من أصول فكرية؟

ثانيا: الجذور التاريخية للعولمة

لعله من الحري بنا، قبل أن نستعرض في محاولتنا التأصيلية و التحليلية هذه لظاهرة العولمة، أن نحاول تلمس جذورها التاريخية. والواقع أنه على الرغم من أن السواد الأعظم من الباحثين ينأى عن البحث عن أصول فكرية للعولمة، من منطلق التسليم بانثقافتها³، فإنهم يحرصون على تأصيل جذورها التاريخية. وفي هذا الصدد

¹ - انظر: صادق جلال العظم، ماهي العولمة؟، أخذنا عن السيد ياسين، مرجع سابق، ص 8

² - راجع مقالنا: العولمة أمر لا بد منه، فهل الملاذ في الهروب منها أم إليها؟ مقال منشور في جريدة الشعب (المصرية) عدد 6443، 7 يناير 1999، ص 10.

³ - يرى أغلب الباحثين بأن أبرز ما يميز العولمة أنها ذاعت ونفشت من دون أن ترتكز على حركة فكرية واضحة المعالم تنهل من ينابيعها وتسترشد بروح توجهاتها، بل وأكثر من ذلك يذهب البعض إلى أن مهندسي المشروع الأمريكي للعولمة يعانون من عدم وضوح الرؤى بجلاء، نظرا لافتقارهم للوعي والخبرات الضرورية للتفاعل الإيجابي مع النظام الدولي الجديد.

نجد البعض منهم يذهب إلى أنها تمثل امتداد وتطورا طبيعيا للحضارة منذ غابر الزمن، بمعنى أنها ليست سوى حلقة آنية من سلسلة من حلقات سالفة، طبعت أجبقة زمنية ماضية من تاريخ البشرية، منذ فجر التاريخ ابتداء من أول " ثورة تقنية" (العصر الحجري و مرورا بتلك المرتبطة بالعصر الحديدي.. لتنتهي بما نعيش إرصاصاته في أيامنا هذه¹.

ومن الباحثين من يرى بأن الجذور التاريخية للعولمة تعود إلى الخمسة قرون الماضية. ذلك ما يؤكد جلال أمين بقوله: «العناصر الأساسية في فكرة العولمة: ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال، أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم، كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون، وعل الأخص منذ الكشف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر، أي منذ خمسة قرون»².

ويتقاطع الباحث الأمريكي "رولاند روبرستون" مع جلال أمين في القول بأن الجذور التاريخية للعولمة تعود إلى القرن الخامس عشر. وفي هذا السياق نجده يضع نموذجا من خمس مراحل³، يوضح أهم المراحل والفواصل المتتالية في تاريخ العولمة على نحو ما يلي:

انظر في هذا الصدد: إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق ص 5، و راجع كذلك سيار الجميل، مرجع سابق، ص 55.

¹ - انظر: برهان غليون في نايف علي ابيد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

² - انظر: جلال أمين، العولمة والدولة، المستقبل العربي، العدد 229، آذار- مارس 1998، ص 23.

³ - أخذنا عن السيد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.

- المرحلة الجينية (بداية القرن الخامس عشر - منتصف القرن الثامن عشر)
- مرحلة النشوء (منتصف القرن الثامن عشر - 1870)
- مرحلة الانطلاق (1870 - العشرينات من القرن العشرين)
- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة (العشرينات من القرن العشرين - منتصف الستينات)
- مرحلة عدم اليقين (منتصف الستينات - التسعينات) .

من خلال ما سبق يتضح لنا جليا أنه على الرغم من حداثة تداول مفهوم العولمة، والذي لا يكاد يتعدى العشر السنوات الأخيرة، إلا أن الظاهرة التي يجسدها تعود جذورها التاريخية إلى قرون خلت. وإذا كان الأمر على ما وصف، فماذا عن أبعاد (العولمة) وتجلياتها؟

ثالثاً: أبعاد العولمة

تتجلى العولمة في مجموعة من الأبعاد يمكن تلخيصها في الثلاثة التالية:

1- البعد الاقتصادي للعولمة: يعتبر البعد الاقتصادي للعولمة، أي العولمة الاقتصادية أو الاقتصاد العولمي - إن صح لنا هذا التعبير الأخير - من أبرز تجليات هذه الظاهرة وضوحاً ونفاذاً بل وحسماً، لدرجة جعلت البعض يزعم سذاجة أو تساذجاً أن محور ما يجري وعمقه لا يتعدى الفضاء الاقتصادي بأي حال من الأحوال، بمعنى أن العولمة ما هي إلا مجرد عملية وآلية اقتصادية بحتة لا أقل ولا أكثر.

ويتجسد البعد الاقتصادي للعولمة في السيادة المطلقة لنموذج الإنتاج الرأسمالي (رأسمالية السوق على وجه التحديد) وانتشار وتمدد وهيمنة ما يعرف

بالشركات المتعدية الجنسيات¹ التي أضحت الآلية الأكثر فاعلية وفعالية في ضمان الانتقال السريع والهائل لرأس المال والسلع والأفكار والمعلومات على مستوى المعمور، وقافزة بذلك على كافة الحدود جغرافية كانت أم سياسية أو ثقافية. والواقع أن الشركات العابرة القوميات قد اعتمدت في سبيل إحكام سيطرتها على مشارق العالم ومغاربه استراتيجية محكمة تتسلح بأحدث منتجات البحث والتطور التقني (التكنولوجيا) وما تفرزه بنسقية وانتظام من ثورة وطفرة في المعلومات والاتصالات. كما عمدت كذلك إلى توظيف البعض من المؤسسات (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما على شاكلتهما) لفرض الشروط والحيثيات الكفيلة بتحقيق ذلك في أقصى الكرة الأرضية وأدانيها سواء بسواء: الخصخصة، حرية الأسواق، وإلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية، وغيرها من الأمور التي أضحت ذات طابع إلزامي أو شبه إلزامي دولي من خلال المواثيق والعقود والاتفاقيات، لعل أوضحها وأكثرها تعبيراً اتفاقية "الغات" ومتعلقاتها. كل ذلك جعل

¹ - الشركات متعددة الجنسيات هي طراز فريد من الشركات مغاير للطراز الذي كان العالم يألفه، وهو الشركات الدولية. ويتحدد الاختلاف ما بين الطرازين في أن الأخير (الشركات الدولية) يقتصر نشاطه على العلاقات ما بين الدولة الأم والدولة المستعمرة، وقد يتسع ليشمل -على أكبر تقدير- عددا محدودا من الدول، بينما نجد الأول (الشركات متعددة الجنسيات) يتدفق نشاطه عبر كل حذب وصوب متخذاً بذلك من العالم بأسره مسرحاً لمختلف عملياته: إنتاج، توزيع، تسويق. وخلافة انظر في هذا الصدد جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 24، ولمزيد في التوسع حول أهم الفروق ما بين الإحتكارات الكبيرة المسماة الشركات الدولية والشركات متعددة الجنسيات راجع: إسماعيل صبرى عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-14، وراجع كذلك:

Jacques Adda, La Mondialisation de l'économie 1.Genèse, Editions de la découverte, Paris 1996 p.p 18-19

الاقتصاد على مستوى العالم ينصهر في بوتقة واحدة متخذاً بذلك سمة الكوكبة أو العولمة¹.

(2) - البعد السياسي للعولمة: لعل أبرز ما يميز البعد السياسي للعولمة أو العولمة السياسية، هو سيادة النموذج الديمقراطي الغربي وكأنه الوصفة السحرية الكفيلة بتحقيق المعجزات، والتي لا يعذر أحد في النأي أو العزوف عنها، بل وأكثر من ذلك قد يعرضه خيار كهذا للعزلة دولياً والتفوق على الذات (سلاح المقاطعة الاقتصادية والسياسية). يضاف إلى ذلك تراجع وتقهر مبدأ السيادة الوطنية، والذي أصبح مفهوماً هلامياً ضبابياً و مائعاً لا يخلو من غموض وإيهام. وتبعاً لذلك لم تعد الدولة مطلقة الحرية في فضائها الترابي الوطني، وإنما أضحت مكرهة على العمل وفقاً لما تفرضه المراكز الرأسمالية، والتي تسهر - بفعل القوة العسكرية والاقتصادية - على مصالحها مهما كلف ذلك من ثمن.

ومن مظاهر البعد السياسي للعولمة اللافتة للنظر ما شهدته سطوة الدولة من انحسار وما عرفته من انسحابية على مستوى أدوارها والتزاماتها المجتمعية. وفي هذا السياق طفت على السطح مفاهيم جديدة كمفهوم الدولة الرخوة²، على سبيل المثال لا الحصر مكرسة بذلك تراجعاً حقيقياً لقوة الدولة³ التي كانت تعرف بأنها

¹ - للمزيد من المعلومات حول العولمة الاقتصادية يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- Jacques Adda, La Mondialisation de l'économie, op cit.

² - راجع في هذا السياق جدال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 26-30.

³ - الواقع أن البعض من الباحثين يصور ازدهار العولمة وتألقها على أنه يأتي على حساب قوة الدولة وجبروتها. ومنه يكون عصر العولمة هو عصر أفول نجم الدولة الوطنية (أو الدول القومية كما يفضل البعض أن يسميها) على المستوى الدولي، بما في ذلك الدول الغربية ذاتها. بينما يرى باحثون آخرون أن الدول الوطنية في الغرب لا زالت بخير مصونة الجانب محفوظة السيادة، وأن الذي وقع ضحية العولمة ليس سوى الدولة الوطنية في العالم الثالث (الجواشي

المحتكر الأوجد "لقهر القانوني" حسب تعبير "ماكس فيبر" في نطاق حدودها الجغرافية.

(3)- البعد الثقافي والاجتماعي للعولمة: لقد بات من الواضح أن أهم ما يميز العولمة الثقافية والاجتماعية هو بروز الثقافة ونمط العلاقات الاجتماعية الغربية والأمريكية منها على وجه الخصوص، كما لو كانت عصارة التفاعل الحضاري للعنصر البشري على امتداد تواجده، الشيء الذي يجعلها أنبل وأسمى وأنضج ما أنتجته الحضارة الإنسانية! ويترتب على ماسبق نتيجة منطقية وهو أنها (الأطر الثقافية والاجتماعية الغربية الأمريكية) الأجدر بالانتشار والهيمنة.

وهكذا تركز العولمة الثقافية والاجتماعية على نشر وبسط الثقافة ونمط الحياة الغربي الأمريكي على مستوى الكرة الأرضية، بالاعتماد بشكل خاص على وسائط ذات طابع اتصالي معلوماتي. وتبعاً لذلك أصبحت الأكلات السريعة والجاهزة (الهامبرغر) كما لو كانت المفضلة لدى السواد الأعظم في المستهلكين القادرين شباباً كانوا أم شبياً، حالها في ذلك حال "الجينز" مثلاً من الملابس، و"الكوكاكولا" من المشروبات¹.. وقس على ذلك . وهكذا يتم إيهامنا ومحاولة إقناعنا بأن هذا النوع من المنتجات وهذا النمط من العلاقات الاجتماعية ذلك الطراز من التنظيمات المجتمعية، وهذا اللون من الفنون الجمالية.. هو الأحسن والأسمى،

والتوابع). ويذهب بعضهم في تحليله لهذه المعطيات إلى أن هذه الأخيرة (الدولة الوطنية في العالم الثالث) لم تكن يوماً كذلك (دولة وطنية) بمعنى أن مفهوم الدولة الوطنية لم ينطبق يوماً من الأيام على دول العالم الثالث نظراً لارتباطها العضوي بدول المركز في إطار من التبعية، مما يجعل الحديث عن سيادة وطنية على مستواها أمراً مشكوكاً فيه. راجع في هذا الصدد عبد الله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟، العدد 229 آذار - مارس 1998، ص 92

¹ - انظر: جلال أمين، مرجع سبق ذكره، ص 33

ومن ثم الأجر بالاستهلاك دون ما سواه. وبعبارة واحدة إن العولمة الثقافية والاجتماعية هي باختصار قهر وهيمنة الثقافة الغربية الأمريكية لما سواها من الثقافات، واكتساح أسلوبها في الحياة لما عداها من أنماط الحياة.

وتوصف الثقافة العولمية بأنها ثقافة «ما بعد المكتوب»¹، إنها ثقافة الصورة. وهكذا أصبحت هذه الأخيرة (الصورة) محور إنتاج وتوزيع وتبادل الثقافة على مستوى كافة المعمور. والواقع أن تألق الثقافة المرئية المسموعة جاء على حساب الثقافة المكتوبة والتي تداعت إمبراطوريتها في خضم المناخ العولمي الذي يمجّد الصورة ويتخذ منها وسيطا سحريا وفعالا للانتشار الواسع والسريع في كل أصقاع العالم بالاعتماد على التقانة (التكنولوجيا) الفائقة. وهكذا أيضا أفرزت العولمة آلية جديدة لهندسة الرموز وإنتاج القيم وبلورة ضروب الوعي (أو الإدراك كما يفضل أغلب مناصري العولمة أن يسموه)²، وتشكيل أطناب الأذواق على المستوى الكوني، الأمر الذي جعل الحديث عن القرية الكونية أمرا دارجا ومألوفا. وعلى العموم "تبشر" العولمة الثقافية والاجتماعية بأنها تكرر تشكل وبلورة نمط ثقافي واجتماعي وإنساني عالمي كوني، عبارة عن زبدة التفاعل الحضاري والتلاقح والانصهار الثقافي ما بين كافة الأمم، تسعى إلى تحقيق ديمقراطية الشعوب ووصل جسور التواصل والتحاور والأخذ والعطاء ما بينها، تقديس حقوق الإنسان وضمان حرية اختياره وفعله... وذلك سبيلا إلى بلوغ النماء والرخاء والرفاه لكل مستوطني الكرة الأرضية أين ما كانوا، أيا كانوا، وكيف ما كانوا!³ لكن يبقى

1- انظر: عبد الإله لقريز، مرجع سبق ذكره، ص 95.

2- انظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية، عشرة أطروحات، المستقبل العربي، عدد 228، شباط - فبراير 1998 ص 17.

3- Reich Robert: L'économie mondialisée, éditions Américaine 1991 P: 8

السؤال: هل تلك الثقافة العولمية هي فعلا كما يزعم مهندسوها ومروجوها؟ هل هي فعلا تجسد قمة التفاعل والتساند الإنساني الحر والبناء؟ أم أنها تكرس فصلا جديدا وحلقة فريدة من الحيف والقهر؟

رابعا: تأثيرات العولمة وتداعياتها

لعل أهم وأول سؤال يمكن طرحه في سياق الحديث عن تأثيرات وتداعيات العولمة هو الاستفهام حول ما إذا كانت العولمة نعمة أم نقمة؟، وهنا نجد البعض من الباحثين يهال للعولمة ويصورها كما لو كانت الوصفة السحرية الكفيلة بإزالة شرور العالم وخطاياهم وقهر كل مآسيه وهناته والبلسم الشافي لعلله، فهي خليفة بإنتاج وبلورة الميكانيزمات الفعالة لطي صفحة البؤس والشقاء وتشديد صرح عالم "عولمي" أسطوري لم يشهد التاريخ له مثيلا، يضاهي مدينة افلاطون المثالية الافتراضية أيما مضاهاة. ومنه تكون (العولمة) على رأيهم «تبشر بوعود مشرقة للجميع»¹، أي أنها نعمة بكل المقاييس، وليست نقمة بحال من الأحوال.

والواقع أننا نقر بأن العولمة لا تخلو من نعم، بل هي النعم ذاتها! لكن نعمة بالنسبة لمن؟ هل هي نعمة تشمل كل المتفاعلين في إطار فضائها، ومن ثم تكون نعمة شاملة وجامعة؟ أم أنها نعمة تقتصر على الفاعلين بها دون سواهم، ومن ثم تكون نقمة ووبالا على غيرهم (المفعول بهم) بقدر ما هي نعمة وميزة بالنسبة لهم (الفاعلين)؟

الحقيقة أن القول بأن العولمة نعمة تغمر الجميع أمر مبالغ فيه ومجانِب للصواب أيما مجانبية، بل وأكثر من ذلك لا يخلو من سذاجة أو تساذج على أقل تقدير، من منطلق أن نيرها وشططها بالنسبة لغير الفاعلين بها (يتموقع وطننا

¹ - مصطفى حمدي، الخليج وتحديات العولمة، في نايف على اعبيد، مرجع سبق ذكره، ص 27

العربي والإسلامي في مقدمتهم) بين لا مرأى فيه. ويمكن تلخيص تجليات مثالب العولمة ومحاذيرها في النقاط التالية:

1- العولمة إيديولوجية هيمنة إمبريالية جديدة:

رغم ما يزعم زيفا من أن العولمة إيدان بإقبار الإيديولوجيا (نهاية التاريخ كما يدعي فوكوياما)، فإنها في حقيقة الأمر تكرر ميلاد إيديولوجية جديدة شرسة وفريدة تصارع بعنف من أجل جب كل ما سواها. فهي تسعى بكل الوسائل (والتي غالبا ما تكون لا أخلاقية ولا إنسانية)، ترغيبا وترهيبا بل وإرهابا، إلى تبني نموج محدد، نيس شيئا آخر سوى النموج الغربي الأمريكي. إنها ضرب من ضروب الهيمنة، بل لون جديد من ألوان الإمبريالية الغربية همه الأساسي (غربة Ocidentaisation) العالم بأسره على الطريقة الأمريكية. (الأمركة Amercanisation)، إنها فصل جديد من فصول تجذير المركزية الغربية (جنون العظمة).

2- العولمة آلية للاختراق الثقافي:

تعصف العولمة بالسيادة الثقافية وتقفز على الخصوصيات التاريخية والثقافية. وهي بذلك تطحن الأنساق الثقافية الوطنية التقليدية، وتصور التمسك والتشبث بها على أنه وصمة عار بدعوى أن ذلك يؤشر إلى العجز عن مسايرة روح العصر، والقصور عن الدوران في فلكه، عصر العولمة ذات النظام القيمي الأحادي¹.

ومنه يبدو جليا أن العولمة تسعى إلى اقتلاع المجتمعات البشرية غير الفاعلة في فضائها (كما هو الحال مع وطننا العربي والإسلامي) من جذورها

¹ - راجع: عبد الإله بالقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 95

الثقافية والحضارية ،لتجد نفسها منسلخة تماما عن تراثها وماضيها، برانية عن هويتها وخصوصيتها، خاصة وأنها (العولمة) تجذر الانقسام ما بين التشكل الثقافي من جهة والفضاء المجتمعي الذي يحويه من جهة أخرى، مما يجعل تبلور منظومات من القيم مبتورة الصلة عن نظامها الاجتماعي أمرا قائما. وهكذا إذا تكون العولمة بكل المقاييس-تكريسا للاختراق الثقافي والوآد الحضاري بأبشع صورهما.

3- العولمة تكريس لقانون البقاء للأصلح:

من أهم مظهرات العولمة أنها تجسد سيادة مبدأ البقاء للأصلح والفناء للأضعف، حيث أفرزت من الميكانيزمات (تشريعية كانت أو تنظيمية أو دعائية..) ما يضمن ذلك . وتبعاً لذلك رفعت شعار سيادة السلعة (مادية كانت أو ثقافية) "الأجود" وحتمية انتشارها في كل حذب وصوب مخترقة، بل ومحطمة لكل الحواجز أيما كان نوعها. و هنا نجد أن العولمة قد مكنت الشركات المتعدية الجنسيات من إملاء شروطها الخادمة لمصالحها على حكومات السواد الأعظم من دول العالم الثالث-المغلوبة على أمرها-ضاربة بعرض الحائط ما سينجر عن ذلك من وبال على مجتمعاتها.

4- العولمة ميكانيزم لتضحيل الثقافة و تسطيح الوعي:

من التجليات الواضحة للعولمة أنها تعمل بنسقية محكمة على «تسطيح الوعي»¹، من خلال إنتاج و ترويج ثقافة قشرية و رثة، إن لم نقل سوقية«تسطيح الثقافات»²، إنها ثقافة براققة أنيقة و مبهرة، لكنها هشة سطحية و ضحلة بعيدة عن العمق، لا

¹ - أنظر: محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 17

² - أنظر: عبد الله عبد الدائم، العالم و مستقبل الثقافة العربية، المستقبل العربي عدد 222

آب/أغسطس 1997، ص 28

تثير التأمل و لا تحفز التبصر بقدر ما تطوق العقل و تكبله، إنها ثقافة معلبة(جاهزة للإستهلاك) مبالغتة و فتاكة لا تترك لك فرصة التروي أو النظر بروح ناقدة ثابتة، و إنما تجرك جراً و تسحبك رغماً عنك لمجاراتها و مسايرة حيثياتها و الدوران في فلكها (السير مع التيار).

إذا كان ذلك هو حال العولمة إذاً، فما سبيلنا في الوطن العربي والعالم الإسلامي إلى التعامل معها ومواجهة تحدياتها وإكراهاتها؟ ذلك سؤال آخر يتطلب معالجة أخرى.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، المستقبل العربي، العدد 222 إبريل/ أغسطس 1997.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة، المستقبل العربي، العدد 229 آذار/ مارس 1998
- سيار الجميل، العولمة، اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، المستقبل العربي، العدد 217 آذار/ مارس 1997
- نايف على إعبيد، العولمة والعرب، المستقبل العربي، العدد 221 تموز/ يوليو 1997
- محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل؟، المستقبل العربي، العدد 229 آذار/ مارس 1998
- سيدي محمد ولد الجيد، العولمة أمر لا بد منه فهل الملاذ في الهروب منها أم إليها، جريدة الشعب، العدد 6443، يناير 1999

- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية والثقافية، عشرة أطروحات، المستقبل العربي، العدد 228 شباط/فبراير 1998
ثانياً: المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

-Reich Robert : L'économie Mondialisée, Editions Américaines 1991

-Jacques ADDA : La mondialisation de l'économie, 2. Problèmes ; édition la découverte ; Paris 1996.

نباك أقليم انواكشوط

دراسة جيومورفولوجية

كمال إبراهيم صيدم

قسم الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة انواكشوط

بشير ولد محمد

قسم الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة انواكشوط

مقدمة

يعتبر العمل الريحي من أهم العوامل الجيومورفولوجية Geomorphological agents المشكلة للتضاريس السطحية في موريتانيا بشكل عام. وأثر هذا العامل على منطقة الدراسة بوجه خاص. وقد ساعده على ذلك عدة من العوامل الطبيعية والبيئية تضافرت معا لتدعيم تلك السيادة و هي:

- 1- رياح نشطة ومستمرة طوال العام.
- 2- مدى حراري كبير يساعد على ظاهرة التجوية الميكانيكية.
- 3- كميات تساقط ضئيلة.
- 4- غلبة معدلات التبخر على معدلات التساقط.
- 5- توفر المادة الأولية المفككة التي تذروها الرياح.
- 6- ندرة الغطاء النباتي وتبعثره.
- 7- استواء السطح وانعدام العوائق التضاريسية أمام حركة الرياح.

ولما كان العمل الريحي بشكل عام يتضمن عدة عمليات (عبد الحميد كليو 1986، ص 8) Processes هي التذرية Deflation، والتخريش Abrasion، أو النحت Corrosion، والنقل Transportation، وأخيرا الترسيب أو التراكم Depositaion or Accumulation. فمن الضروري التأكيد على أهمية المرحلة الأخيرة من العمليات الجيومورفولوجية الريحية، ألا وهي التراكم أو الترسيب، والتي تمثل في المنطقة المدروسة أكثر العمليات أثرا وأكثر أهمية.

ومما لاشك فيه أن كافة مراحل العمل الريحي مترابطة فيما بينها، فليس هناك تراكم بدون عمليات النقل، كما أن عمليتي النقل والتراكم بدورها ترتبطان بشكل واضح بعمليات التذرية والنحت، سواء تمت تلك العمليات في المنطقة المدروسة أو في مناطق مجاورة تبعد عنها عشرات أو مئات الكيلومترات.

وسنحاول في دراستنا أن نعتمد على الدراسة التطبيقية الهادفة، والتي تستند في نتائجها وخلصاتها وتوصياتها على الدراسة الميدانية. والحقيقة أننا في دراستنا لظاهرة جيومورفولوجية محدودة في إقليم انواكشوط، لا نواجه تكتل الظاهرة من جانب علمي فقط، بل سنواجهها على اعتبار أنها مشكلة جيومورفولوجية- بيئية تستدعي تدخل الإنسان والسلطات المسؤولة لحماية البيئة الموريتانية من زحف الرمال وتناقم ظاهرة التذرية الزحية والتلوث الهوائي في أجواء موريتانيا بصفة عامة وانواكشوط بصفة خاصة.

إن الظاهرة المورفولوجية التي سنحاول دراستها هي ظاهرة النباك أو النباك ومفردتها نبكة (صلاح الدين بحيري، 1979، ص 107). والتي تمثل مع الفرشات الرملية Sandsheets أهم مظاهر الترسيب الرحي في المنطقة المدروسة.

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة النباك نادرة للغاية، على الرغم من توافر بعض الدراسات التي تناولت الأشكال الرملية الهوائية، كالكتبان الرملية، وفرشات الرمال والعروق الرملية. لذا فإن دراستنا للنباك سوف تلقى ضوءاً على بعض الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة لم تكن معروفة، ومن أهم الدراسات السابقة بحوث (كمال صيدم 1998، 2001، 2002، 2004) وفيها يتناول الأشكال الرملية وتصنيفاتها المختلفة ومن ضمنها أشكال التجمعات الرملية حول النبات والتي يطلق عليها "النباك" ومن هذا العرض السريع للدراسات السابقة يتضح أن ظاهرة النباك في موريتانيا لم تدرس دراسة علمية جيومورفولوجية تفصيلية ولم تكن هدفاً مباشراً لأي بحث جغرافي من قبل.

طريقة ومنهج البحث:

تتضمن هذه الدراسة بحثاً ميدانياً مكثفاً لظاهرة النباك في إقليم انواكشوط بهدف دراسة توزيع النباك، ومحاولة تصنيفها، وتوضيح العوامل التي تؤثر في تكوين هذه الظاهرة، ومصادر الرمال المغذية للنباك، والعلاقة بين النباك كنمط من أنماط الرواسب الهوائية السطحية، الحديثة في موريتانيا، ونشاط الإنسان. وتحقيقاً لهذا الغرض تم القيام برحلتين استطلاعيتين للتعرف على أهم مناطق تواجد النباك في منطقة انواكشوط، وتبع ذلك الرحلات الميدانية الفعلية والتي اشتملت على ست رحلات تم خلالها إجراء قياسات مورفومترية لعينات مختارة من النباك وصل عددها 20 نبكة، وقد شملت هذه القياسات أبعاد النباك (الطول - العرض - الارتفاع) (كمال صيدم 2001، ص: 77) وقياس زوايا الانحدار لسطوح النباك، وقياس ارتفاع النبات على سطوح النباك، وأخذ عينات من هذه النباك، كما أخذت عينات من رمال النباك من مواضع مختلفة من النبكة، وعينات سطحية أمامية وخلفية وعينات من جسم

النبكة. وأجريت بعض التحليلات لعينات الرمال التي تم جمعها للتعرف على الخصائص الطبيعية والكيميائية والمعدنية لرواسب النباك، ولقد تم ذلك في مخبر الجيولوجيا في كلية العلوم والتقنيات- جامعة انواكشوط.

I- التوزيع الجغرافي للنباك:

النباك من الرواسب الهوائية التي تعتبر أكثر أنواع الرواسب السطحية الحديثة أنتشارا في إقليم انواكشوط. وتغطي هذه الرواسب ما يقارب من 80% من مساحة انواكشوط.

وتدرج النباك ضمن ما يسمى بالتراكمات الرملية التي يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

1-رمال مثبتة بواسطة النباتات (النباك).

2-رمال ذارية متحركة.

وتظهر النباك في منطقة الدراسة على شكل تراكمات رملية قبابية -Dome

Shaped Sand mounds.

كما يطلق (امبابي وعاشور 1985) على النباك أحيانا الكثبان الذيلية. وتنتشر بصورة متفرقة، وفي بعض الأحيان توجد بصورة متجمعة، وتختلف عن الكثبان الرملية الهلالية Barchans وفي كونها تتكون من رمال ناعمة طميية وجبسية Fine Silty sand and gypsiferous وفي كونها تتخذ شكل مثلث متساوي الساقين رأسه يشير على اتجاه منصرف الريح (Lee-ward) (ظل الريح) ويمثل قاعدته التي تواجه مهب الريح (Wind-ward) النباتات التي تثبت الرمال. ولقد أمكن التعرف على النباك على أساس نمط توزيعها وشكلها الجيومورفولوجي.

أما الرمال الذارية (عبد الحميد كليو 1986، ص:16)، المتحركة فهي غالبا ما توجد كتلال رملية صغيرة خلف الشجيرات الصغيرة، وترتبط عادة بالغطاءات الرملية المستوية Smoth Sand sheets والحصى المتبقي Residual gravel وتظهر بصورة طولية وتتكون في مجملها من رمال خشنة وبها بعض التموجيات.

ومن خلال مشاهداتنا الميدانية لمختلف مناطق انواكشوط، تبين لنا وجود اختلافات بين النباك التي توجد في منطقة آفطوط الساحل، ونباك الشرق والشمال. ويمكن تلخيص أوجه الاختلاف بينهما فيما يلي:

1- تغطي النباتات أجزاء كبيرة من نباك آفطوط الساحل بالمقارنة بنباك الشمال والشرق.

2- تختلف الرمال المكونة لنباك آفطوط الساحل عن رمال نباك الشمال والشرق، حيث تسود الأولى حبيبات الكربونات التي يميل لونها إلى اللون الأبيض ويعزى ذلك إلى أن جزءا كبيرا من مكونات هذه النباك مشتق من الرمال المختلطة بالمخلفات البحرية. وهذا يؤكد المصدر المحلي لأغلب الرمال في نباك آفطوط الساحل.

3- ومن ناحية حجم الحبيبات الرملية نجد أن رمال نباك آفطوط الساحل تحتوي على نسبة أعلى من الحبيبات الناعمة بالمقارنة برمال نباك الشمال والشرق، والتي تحتوي على نسبة مرتفعة من الرمال المتوسطة الحجم والخشنة، وهذا يؤكد أنها رمال قارية منقولة وليست بحرية محلية.

وتنتشر النباك في إقليم انواكشوط على هيئة تجمعات رملية مثبتة بواسطة النباتات، وتتوزع في المناطق الآتية: (دراسة ميدانية).

1- النباك في آفطوط الساحل: تعتبر هذه المنطقة إحدى مناطق تجمع النباك الرئيسية في الإقليم.

فعلى الشريط الرملي الساحلي تنتشر النباك من خلال وجود نباتات الطرفاء *Tamarix Senegalensis*، وهذه النباتات من النوع الذي يتحمل الملوحة، وهو المسؤول عن تكوين النباك في هذه المنطقة، وهي نباتات غير مستساغة بالنسبة لعمليات الرعي. وهي تقترب في بعض المواقع وتتبعثر في بعض المواقع، ويتراوح ارتفاعها ما بين متر إلى مترين.

أما في شمال الشريط الرملي الساحلي تنتشر النباك من خلال نباتات القرزيم *Nitraria retusa* ونباتات العكاية، ويتراوح ارتفاعها بين 50سم ومتر وهي متقاربة، وتتخللها بعض النباك كبيرة الحجم والتي يصل ارتفاعها إلى 2 أمتار بشكل متفرق.

وفي منطقة الحزام الأخضر تظهر النباك على شكل تجمعات رملية طينية رطبة صغيرة. والتي توجد فوق رمال بيضاء تكثر فيها كربونات الكالسيوم وحيث تنتشر بعض نباتات القرزيم، واليتوع (الفرنان) *Euphorbia balsamifera* والآراك (أفرشي) *Salvadora Persica*.

2-- النباك في شمال غرب الإقليم (تيارات):

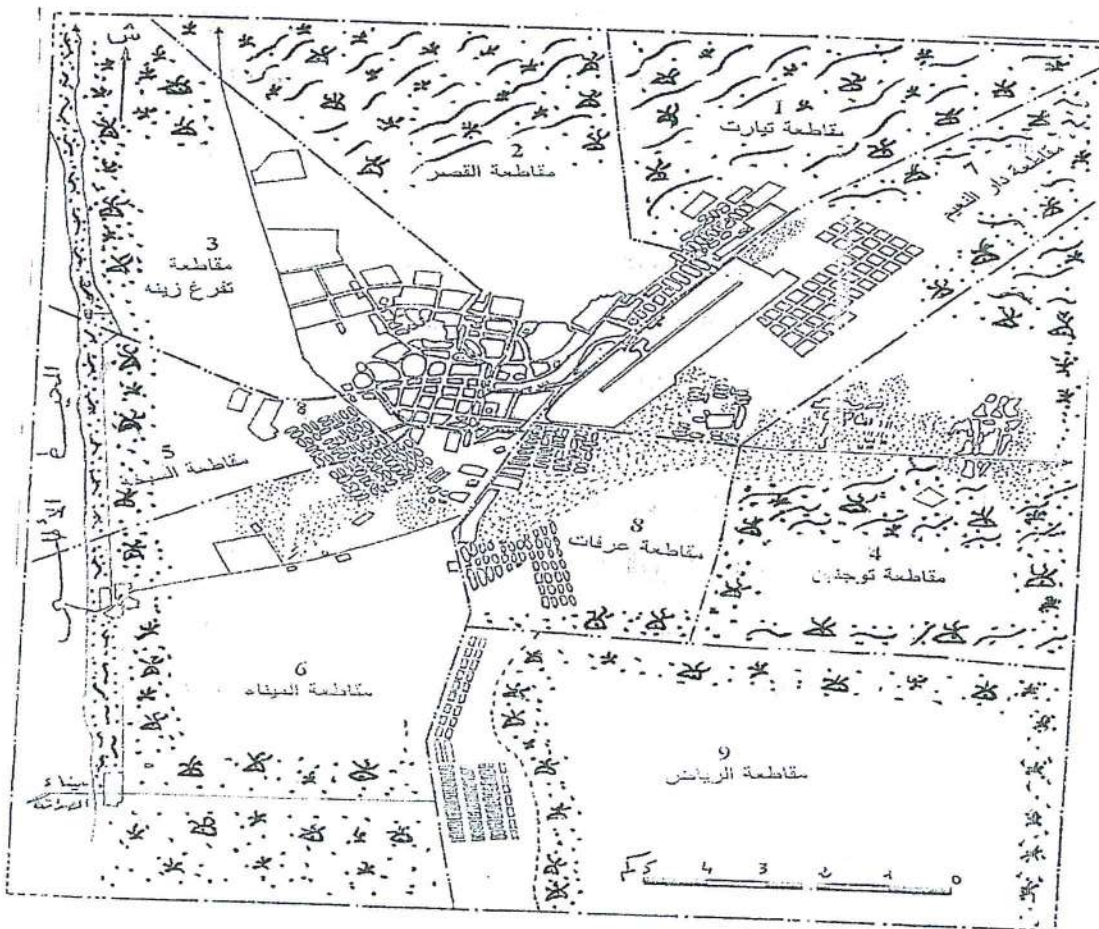
وتنتشر النباك في هذه المنطقة من خلال بعض نباتات الطرفاء، والعكاية، والقرزيم، والفرنان، حيث تظهر النباك على شكل تجمعات رملية حمراء، مما يدل على أن الرمال العقولية قارية النشأة هي مصدر رمال هذه النباك. ويعود لونها الأحمر إلى وجود خامات الحديد في هذه الرمال. ويتراوح ارتفاعها ما بين 50سم ومتر ونصف. وتقدر نسبتها بحوالي 30% من نسبة نباك الإقليم.

3- النباك في شرق الإقليم (توجنين):

تنتشر النباك في شرق الإقليم من خلال نباتات الآراك (أفرشي) ونباتات العكاية. وهي عبارة عن تجمعات رملية تسودها الرمال الحمراء، ويتراوح ارتفاعها

بين 80سم ومترين متفرقة عن بعضها البعض وتقدر نسبتها بحوالي 20% من نسبة النباك في الإقليم.

خريطة رقم 1: توضح توزيع مناطق النباك في الإقليم



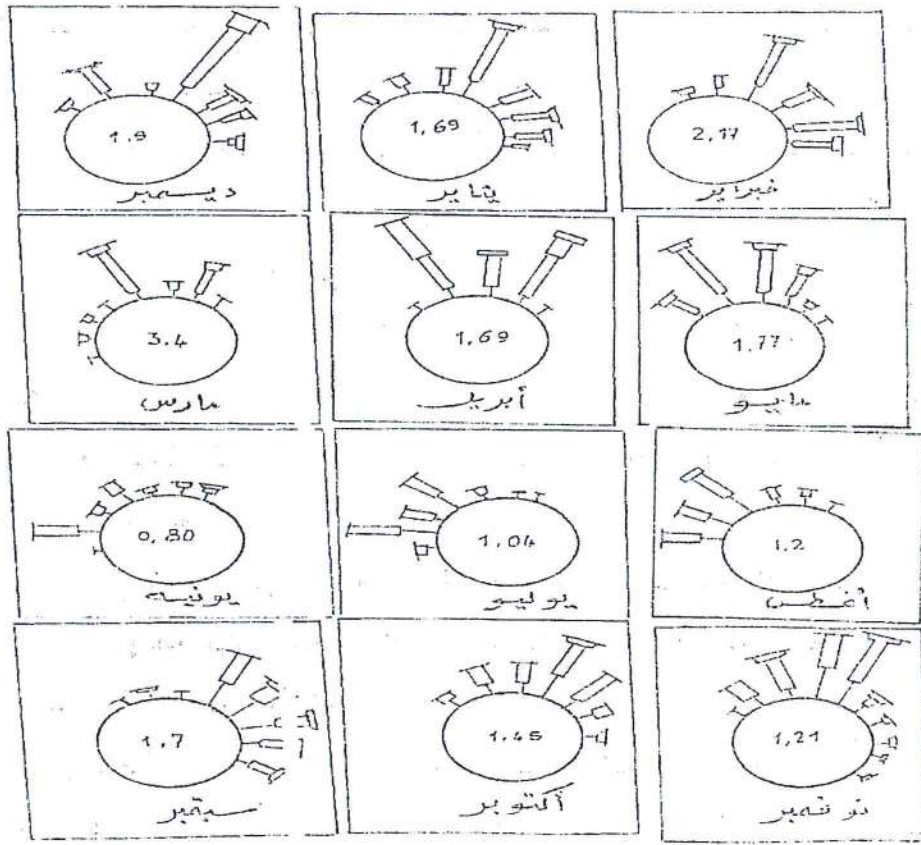
المصدر: الرياح وزحف الرمال، 2001

II-عوامل تكوين النباك:

تتحكم في تكوين النباك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تلعب أدوارا متباينة في عملية تشكيل النباك واعطائها خصائصها المورفولوجية المتميزة. وأهم هذه العوامل هي:

1-الرياح: تعتبر الرياح القوة الميكانيكية الأساسية التي تلعب دورا كبيرا في عملية تشكيل النباك بصفة خاصة، وفي عمليات تشكيل كافة مظاهر الإرساب الهوائي في الصحاري الجافة بشكل عام. ومن أهم عناصر الرياح المؤثرة في تكوين النباك. الاتجاه، والسرعة.

أ- اتجاه الرياح: إن المنتبغ لوردات الرياح الشهرية في محطة انواكشوط يلاحظ أن الرياح الأكثر هبوبا هي الرياح التجارية الشمالية الشرقية التي تعتبر الصحراء الكبرى مصدرا لها. خاصة في فصل الشتاء عند ما تخضع منطقة الصحراء للضغط المرتفع الصحراوي، ونلاحظ أيضا أثر الضغط المرتفع الأزوري ممثلا في الرياح الغربية والشمالية الغربية والذي يعتبر ملطفا لجو المنطقة وهي ميزتها عن المحطات الداخلية. والتقسيم الشهري للرياح الذي تبينه الوردات الشهرية أمكن من خلاله تقسيم السنة حسب اتجاهات الهبوب إلى فصول، ثم تحديدها على أساس تقارب القيم. ويوضح شكل رقم (1) تكرار سرعة واتجاه الرياح في محطة انواكشوط:



المصدر: الرياح وزحف الرمال، 2001

ففي فصل الشتاء الذي تمثله شهور ديسمبر ويناير وفبراير تسود في هذه الحقبة الاتجاهات (ق وق ق ش ق و ش ش ق وبدرجة أقل ش المعبرة عن كتل هوائية قارية متفاوتة في السرعة، فهي متوسطة السرعة عموماً) (بين 3-6 م/ث). ولم يمكن تجسيد أي من الاتجاهات المعاكسة.

أما في فصل الربيع الذي تمثله شهور مارس وأبريل ومايو. فقد برز فيهما اتجاه الشمال والشمالي الغربي وأهم ما يميزها هو غياب الهبوب من الشرق مع

ثبات ظهور الحركة من الاتجاهات التي كانت تهب منها في الفصل الأول يضاف إليها إرتفاع نسبة الشمال والشمال شمال غرب والشمال الغربي.

وفي فصل الصيف الذي تمثله شهور يونيو يوليو اغسطس وهو فصل تغيب فيه الاتجاهات الواردة بين الشمال الشرقي والجنوب جنوب غرب مروراً بالجنوب ويسود فيه الشمال الشمال الغربي يليه اتجاه الشمال الغربي.

وفي فصل الخريف الذي تمثله شهور سبتمبر أكتوبر ونوفمبر وتظهر فيه الحركة من كل الاتجاهات، التي تتحرك بها في هذه المحطة بمستويات متفاوتة، يطغى عليها الشمال شمال شرق ثم الشمال ويظهر اتجاه الجنوب الشرقي الذي لم يظهر إلا في هذا الفصل.

وعموماً يمكن القول أن الرياح في انواكشوط تتذبذب بين 90 درجة، 360 درجة، 270 درجة، بينما المحور 90 درجة، 180 درجة، و270 درجة، ظل هامشياً. (كمال صيدم 2001 ص: 165).

ويلاحظ من الوردات الشهرية أن نسبة السكون تراوحت بين 3,4% و0,8% وهو ما يعني أن الحركة كانت قوية في جميع الفصول ومن ناحية الخصائص نجد أن الرياح البحرية القادمة من الضغط المرتفع الأزوري تسود شهور يوليو واغسطس وسبتمبر، وأن الرياح القارية القادمة من الصحراء الكبرى والبحرية القارية ذات الأصل الأزوري تسود في شهري ديسمبر ويناير، وفي فبراير ومارس وأبريل ومايو وأكتوبر ونوفمبر يظهر الوضع وكأنه انتقالي بين القارية والبحرية.

وعلى العموم فإن متوسط سرعة الرياح في الإقليم تتراوح بين 3-7م/الثانية.

1- سرعة الرياح: من المعروف أن الطاقة الحركية الديناميكية للرياح تزداد بإزداد سرعتها. فالرياح القوية السريعة يمكنها إثارة الرمال والتربة، وحملها إلى مسافات تتناسب طردياً مع تلك السرعة، ويرى العديد من الباحثين أن أقل سرعة مطلوبة

لجعل الرياح قادرة على حمل الرمال الناعمة والغبار وتذريتها هي 20 كم/ الساعة، أما سرعة الرياح القادرة على حمل وتحريك الرمال المتوسطة الحجم فيجب أن تصل إلى 35 كم/ للساعة. إذ أن عملية حمل ونقل الرمال والرواسب السطحية المفككة بواسطة الرياح هي المرحلة الأولى والهامة في عمليات تكوين النباك عندما تعترض العقبات النباتية خط سير تلك الرياح المحملة بالرمال وتجبرها على ترسيب جزء كبير من حمولتها.

2- مظاهر السطح المحلية: Local relief

سطح إقليم انواكشوط عبارة عن سهل منخفض المنسوب قليل التضرس وخفيف الانحدار. (كمال صيدم 2001، ص: 27). وتلعب مظاهر السطح المحلية دورا هاما في تشكيل النباك ويتوقف هذا الدور على عدة عناصر مورفولوجية تميز تلك المنطقة وهي:

- أ- استواء السطح الطبوغرافي، وهو عنصر يتحقق في المنطقة المدروسة ويتمثل بوجود الفرشات الرملية الساحلية المستوية بشكل عام والتي تعلوها حقول النباك.
- ب- اتجاه الساحل الذي ساعد في المنطقة المدروسة على وجود ملحوظ في نمط الترسيب، وفي تكوين النباك بين الساحل والداخل.
- ج- وجود السبخات التي تشغل مساحة كبيرة في القطاعات التي تتواجد فيها حقول النباك.

د- توفر الرواسب السطحية فوق سطح الإقليم.

3- النباتات: يلعب النبات الطبيعي دورا حاسما في عملية التكوين المورفولوجي للنباك في المنطقة المدروسة شأنها في ذلك شأن كافة مناطق النباك في العالم. حيث تؤدي الشجيرات البرية النامية، دورا مشابها لما تؤديه العقبات الطبوغرافية من حيث تجمع الرمال السافية في ظلالها (صلاح الدين البحيري 1998، ص: 276).

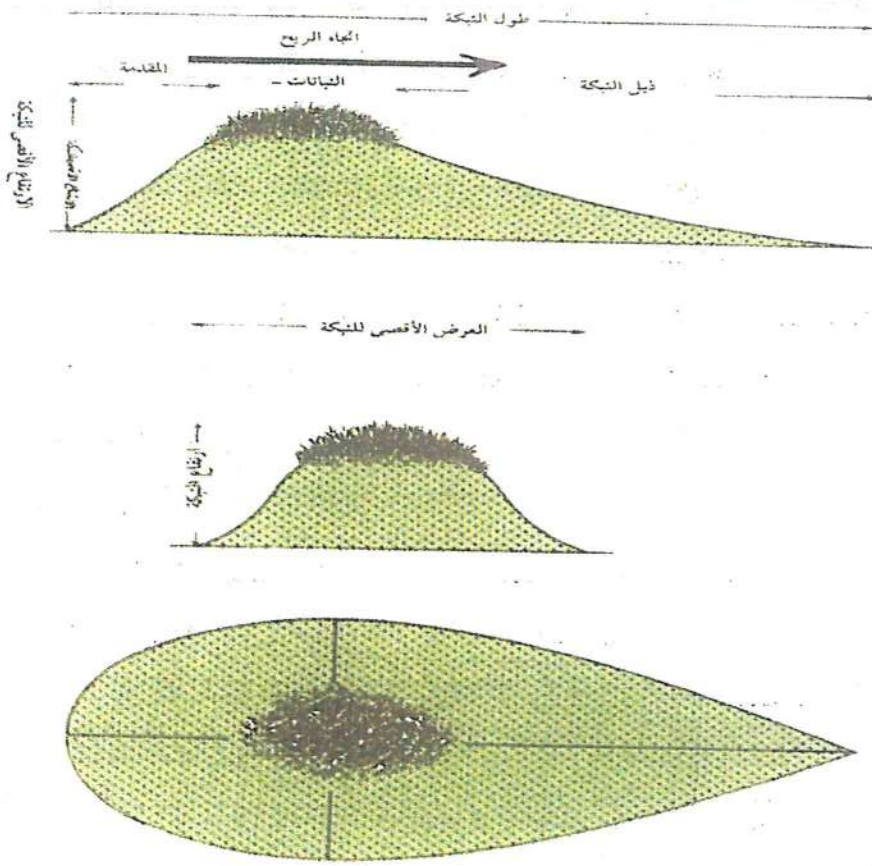
فقد لوحظ من خلال الدراسة الميدانية مدى الترابط الوثيق بين حيوية النباك من وجهة النظر المورفولوجية وبين حيوية النباتات التي تكونت تلك النباك من حولها، وإزدياد حجمها الخضري فجميع النباتات السائدة في المنطقة والتي هي جميعها من الأنواع المتحملة للأملاح مثل نباتات الطرفاء، والفرنان، والقرزيم، والعكاية، بدت من خلال ملاحظتنا الميدانية قادرة على اعتراض الرياح السطحية واصطياد ما تحمله من أتربة ورمال بأحجامها المختلفة، إلا أن قدرتها تلك، على الاعتراض تبدو متفاوتة، وذلك حسب نوع النباتات من جهة وحسب مدى حيويته وازدهار حجمه الخضري من جهة أخرى.

ومهما يكن من أمر فقد ظهر لنا بوضوح أن العوائق النباتية هي العامل الأساسي في تشكيل النباك في منطقة الدراسة، وعلى الرغم من تعدد أنواع النباتات في تلك المنطقة.

فقد ظهرت بشكل واضح قدرتها جميعها على اعتراض الرياح المحملة بالرمال والأتربة عند اجتياز تلك الرياح للفراغات بين الأغصان والأوراق، والأشواك، التي تمثل مورفولوجية تلك النباتات، مما يؤدي بدوره إلى تراكم الرمال التي عجزت الرياح عن حملها خلف العائق النباتي مباشرة.

أما الرياح الماسة للأطراف الخارجية للمجموع الخضري للنبات فتقوم بحركة دورانية التفاضلية حاملة معها الرواسب التي تزيد من حجم الرمال المتكدسة خلف النبات، كل هذا يؤدي في النهاية إلى تشكيل أكمة صغيرة (نبكة) على شكل (كتيب) صغير مثلثي الشكل متطاوّل قاعدته عند أصل النبات ورأسه عند منصرف الرياح .

شكل رقم (1) أبعاد النبتة



ومن البديهي القول بأن اختلاف مورفولوجية كل نوع من أنواع النباتات السائدة وتفاوت نموها وحجمها الخضري، يلعب دورا كبيرا في عملية (اصطياد) الرمال التي تحملها الرياح. فقد اتضح لنا أن أكثر النباتات في المنطقة قدرة على تكوين التناك، كان نبات الطرفاء الذي ارتبط وجوده في أغلب الأحيان بوجود التناك الكبيرة.

4- الرواسب السطحية: تمثل النباك أحد أشكال الرواسب السطحية الهوائية الحديثة المنتشرة في انواكشوط، والتي تتكون في أغلبها من رواسب رملية مفككة ترجع إلى القاري النهائي، كما أن بعضها مشتق من الرواسب البحرية التي يرجع تكوينها إلى فترات الغمر البحري التي سادت إقليم انواكشوط خلال الأزمنة الجيولوجية المختلفة. ولكي نتعرف على الاختلافات المكانية والعوامل المؤثرة في اختلاف حجم حبيبات الرمال وتحديد مصادر الرمال المغذية للنباك. يجدر بنا أن نشير أولاً إلى نتائج التحليلات المتعلقة بالخصائص الطبيعية والكيميائية لحبيبات الرمال. فلقد تم تحليل عدد من العينات الرملية المأخوذة من أسطح وأعماق النباك في مخبر كلية العلوم والتقنيات جامعة انواكشوط، وصونادير.

III- أنواع النباك:

تختلف النباك في منطقة الدراسة فيما بينها من حيث أبعادها (الطول- العرض - الارتفاع) وانحداراتها وأشكال ونوع النبات الذي يؤدي إلى تشكلها. فمن حيث الحجم هناك النباك الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم. ومن حيث درجات انحدار سطوح النباك، نجد بعض السطوح ذات انحدارات خفيفة بينما البعض الآخر ذات انحدارات شديدة، كما أن هناك اختلافات في اتجاه انحدارات سطوح النباك وأوضحت الدراسة الميدانية، والقياسات الحقلية وجود تباين واضح بين النباك، وعلى هذا الأساس صنفناها إلى ثلاثة أنواع هي:

1-نباك صغيرة الحجم: هي اصغر انواع التشكيلات الرملية المثبتة بواسطة النباتات، ولا تزيد ابعادها عن مترين طولاً، وعرضها لا يتعدى المتر ونصف، وأرتفاعها في حدود نصف متر، وتتميز بانحدارات خفيفة جداً. وهذا النوع من النباك يرتبط عادة بالنباتات القصيرة، ويكثر وجود هذا النوع في منطقة آفطوط الساحل والقريبة من

الشريط الرملي الساحلي، وهذا النوع من النباك يعتبر أكثر أنواع النباك انتشارا في منطقة انواكشوط، ويمثل أكثر من 50% من نباك الإقليم.

صورة رقم (1) توضح النباك الصغيرة:



تصوير الباحث

2-نباك متوسطة الحجم: وهي أكبر من النوع السابق، وتتراوح ابعادها ما بين 2 و3 أمتار طولا وعرضها ما بين متر ونصف ومترين وارتفاعها بين نصف متر ومتر واحد، وهذا النوع من النباك يعتبر أكثر أنواع النباك بروزا في منطقة انواكشوط لأنه يرتبط عادة بالشجيرات الصحراوية القصيرة، ومن الممكن اعتباره ممثلا للأطوار الأولى من مراحل تكوين النباك أي أنه كلما نمت الشجيرات وازداد طولها زادت قدرتها على تصيد حبات الرمل ومن ثم تزداد ابعادها. ويكثر وجود هذا النوع في إقليم انواكشوط.

ولكن بشكل متفرق في أفطوط الساحل، وتوجنين، وتيارت وتمثل حوالي

35% من مجموع انباك الإقليم.

صورة رقم (2) توضح النباك المتوسطة:



تصوير الباحث

3- نباك كبيرة لحجم: وهذا النوع من النباك يمثل مرحلة أكثر تطورا، فمع استمرار هبوب الرياح السائدة وورود كميات إضافية من الرمال إلى أجسام النباك المتوسطة تنمو الأبعاد (الطول- العرض- الارتفاع) تدريجيا، بحيث يزداد الطول في اتجاه منصرف الرياح، ويزيد الارتفاع مع النمو الرأسي السريع للنبات فوق رواسب الرمال المتراكمة حولها بمعدل يفوق معدلات الإرساب، وتتراوح أطوال هذا النوع بين 3-4 أمتار، وعرضها بين 2-3 أمتار، وأرتفاعاتها بين 2- 2,50 متر.

صورة رقم (3) توضح النباك الكبيرة:



تصوير الباحث

أما من حيث انتشار هذه النباك فقليل بالمقارنة بالأنواع السابقة حيث تتواجد في أفطوط الساحل، وتوجنين، وتيارت بشكل متفرق وبنسبة قليلة.

IV-خصائص رمال النباك:

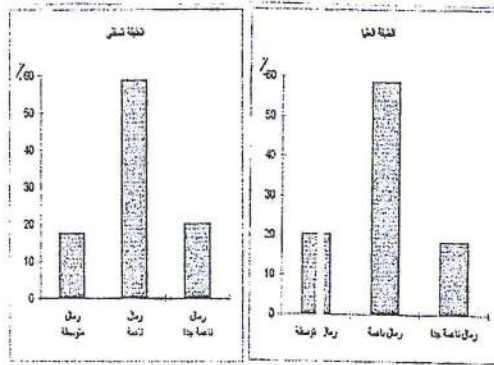
من أهم الخصائص الطبيعية التي أهتم بقياسها: التحليل الميكانيكي Mechanical analysis لحجم حبيبات الرمال، بالإضافة إلى التحليل الكيميائي. وبفهم هذه الخصائص نستطيع أن نتعرف على مصادر رمال النباك وظروف أرسابها.

1- الخصائص الطبيعية: (كمال صيدم 2001، ص: 105).

جدول رقم (1): تصنيف أحجام رمال النبكة حسب موقع طبقاتها النسبة (%)

الموقع	الحجم بالميكرون	رمال متوسطة	رمال ناعمة	رمال ناعمة جدا
الطبقة العليا (السطح)	%20,3	%58,6	125-250	63-125
الطبقة السفلى (العمق)	%17,6	%58,8		%20,3

شكل رقم (3): المدرج التكراري لتوزيع أحجام رمال النباك:



المصدر جدول رقم 1.

- أثبتت الدراسة الحبيبية لحبات رمال النباك ارتفاع متوسط حبات الرمل الناعمة في الطبقتين العليا (السطح) والسفلى (العمق) التي أخذت منها العينات المدروسة فقد بلغت النسبة 58,7%.

-أما حبات الرمل المتوسطة فبلغت نسبتها على السطح 20.3% وفي العمق 17,6%.

-أما نسبة حبات الرمل الناعمة جدا، فبلغت على السطح 16,4% وفي العمق 20,3%.

-ويدل هذا التحليل على أن رمال النباك في انواكشوط مشتقة من مصدر محلي (أي كثبان انواكشوط) حيث أن حبات الرمل المتوسطة والناعمة جدا هي السائدة في جميع الكثبان.

-أما نسبة الطين على السطح فكانت قليلة جدا - 2,7%.

وعلى العمق 3,5%، وربما يرجع ذلك إلى تباين ظروف الإرساب حيث الرياح التي رسبت هذه الحبيبات ضعيفة جدا بحيث لم تستطع أن تحمل إلا هذه المواد الطينية والتي حملتها معها من السبخة نفسها التي توجد عليها النباك. وتوضح الصورة رقم (4) البنية الداخلية للنبكة.



تصوير الباحث

2- الخصائص الكيميائية:

إذا ما انتقلنا إلى تحليل نتائج التحليل الكيميائي.

جدول رقم (2) التحليل الكيميائي لعينات رمال النباك (% من الوزن):

العناصر	السطح	العمق
أكسيد السيليكون	79,20	53,85
أكسيد حديد	1,58	0,825
أكسيد المنيوم	0,600	0,50
أكسيد مغنزيوم	4,60	3,80
أكسيد كالسيوم	2,52	3,50
أكسيد صوديوم	0,950	13,5
أكسيد البوتاسيوم	0,715	0,495
فاقد الاحتراق	9,46	23,50
المجموع	99,625	99,97

- يوضح الجدول رقم (2) نتائج تحليل العينات إلى مركبات وذلك على هيئة أكاسيد أما فاقد الاحتراق الذي سجل نتيجة للإلتصهار فهو يرجع إلى ثلاثة اسباب رئيسية وهي فاقد في الماء، وفاقد في ثاني أكسيد الكربون أثناء تحليل المعادن الكربونائية. وتأكد المواد العضوية.
 - ويوضح الجدول أن السيليكا هي العنصر الذي يشكل أكبر نسبة في كل العينات حيث تتراوح بين 79,20% على السطح و53,85% في العمق.
 - ونلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة أكسيد الصوديوم في العمق حيث بلغت 13,5% وانخفاضها على السطح حيث بلغت 0,950%.
- وهذا يوضح التأثير البحري ومحلية تكوين النباك في بدايتها. وانخفاضه على السطح يدل على تأثير العامل الريحي عليها. وللتركيب الكيميائي للرمال أهمية

كبيرة جدا فيما يتعلق بإمكانيات استغلال البيئة الصحراوية والدراسات المورفولوجية، ويبدو أنه يختلف باختلاف الظروف المناخية، كما أن معظم مظاهره يمكن ارجاعها بشكل رئيسي إلى جفاف المناخ وطبيعة الغطاء النباتي في البيئات الصحراوية. إن رمال الصحراء تكون عادة ذات أصل صخري وحيوي مزدوج.

V- الأهمية التطبيقية لدراسة النباك:

1- تثبيت الرمال والأتربة والحد من التكوين.

تطرقنا في هذا البحث إلى الدور الكبير الذي تلعبه النباك في أصطياد حبيبات الرمال والأتربة التي تذروها الرياح، ومما لاشك فيه أن آلية عملية الاصطياد هذه، والتي تتم أصلا بفضل النبات الطبيعي على اختلاف أنواعه، هي التي تقف من وراء عمليات التكوين المورفولوجي للنباك ذاتها. وسوف نركز هنا على عدة عوامل هامة اتضح لنا من الدراسة الميدانية أنها تلعب دورا واضحا في عمليات تثبيت الرمال وتشكل النباك وهذه العوامل هي: (عبد الحميد كليو 1986، ص:91).

أ- أثر قرب وبعد كل قطاع من قطاعات المنطقة المدروسة الساحلية من مصدر الرمال والأتربة، ويتجلى هذا الأثر في تفاوت حجم وابعاد النباك بحجم الحبيبات الرملية المكونة لها.

ب- أثر الأنواع والفصائل النباتية، المتباينة في مورفولوجيتها وحجمها الخضري في عمليات الاعتراض الريحي والقدرة على اصطياد حبيبات الرمال وتثبيتها.

ج- أثر ارتفاع النباتات فوق سطح النباك ودوره في ازدياد القدرة على أصطياد وتثبيت الرمال، وقد ظهر دور ارتفاع النبات بشكل واضح من خلال النتائج الاحصائية الكيميائية التي تعرضنا لها سابقا.

د- أثر العامل الطبوغرافي والمورفولوجي في مختلف أجزاء المنطقة المدروسة في عمليات التشكيل المورفولوجي الأولى للنبات في المنطقة.

هـ- الأثر الكبير الذي تلعبه النبات نفسها، بعد تشكلها، في عملية اعتراض الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة. فالنبات تكاد تمثل المظهر الجيومورفولوجي التضاريسي الوحيد في المنطقة المدروسة، ولهذا يمكن اعتبار حقول النبات أهم العقبات التضاريسية القادرة على اصطياذ الرمال المحمولة وترسيبها وبالتالي تثبيتها.

2- دور الإنسان في تدهور النبات. يلعب العامل الطبوغرافي والعامل المورفولوجي دورا مهما في تكوين النبات في المنطقة المدروسة.

وكذلك الظروف المناخية من حرارة وجفاف واتجاه الرياح في تكوين تلك الظاهرة المورفولوجية البيئية الهامة. كما لا تنس في نفس الوقت الدور الذي تقوم به التشكلات النباتية السائدة في تكوين ظاهرة النبات.

فمن خلال دراسة الخرائط والصور الجوية القديمة، واستجواب عدد من السكان المحليين، تبين لنا أن كثافة الغطاء النباتي كانت أكبر، كما أن حجم النباتات دائمة الخضرة كان أعظم بكثير مما هو عليه الآن. كما أفاد بعضهم أن تلك المنطقة كانت تعج في يوم من الأيام بعدد كبير من حيوانات البيئة البرية مثل الثعالب والأرانب وحتى الحيوانات المفترسة إضافة إلى أعداد كبيرة من الطيور.

وتجلى عمل الإنسان وأثره التخريري في البيئة الطبيعية ككل من مظاهر متعددة مباشرة أو غير مباشرة ستحاول فيما يلي عرضها بإنجاز:

أ- الرعي الجائر: يعتبر من أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع النباتات وتدهورها. فقطعان الماعز والإبل بكثافتها الرعوية العالية تمثل أكثر تهديد للغطاء النباتي السائد في منطقة انواكشوط.

ب- التحطيط والقطع: التحطيط والقطع يعتبران من الأعمال التخريبية المباشرة التي يمارسها الإنسان بحق المحيط الحيوي النباتي والتي تؤثر في نفس الوقت على المظاهر البيئية والمورفولوجية في المنطقة وبخاصة على ظاهرة النباك. وزاد الضغط على البيئة نتيجة فترة الجفاف التي أصاب دول الساحل في السبعينيات فهاجر السكان إلى انواكشوط فزادت عملية القطع والتحطيط بسبب بناء الحظائر والأكواخ وبسبب الطهي والشواء والتدفئة.

ج- آثار تجريف الرمال وإلقاء الغمامة والمخلفات. فقد لاحظنا في مواقع متعددة وخاصة منطقة أفطوط الساحلي آثار تجريف الرمال للنباك وذلك لأغراض شتى، منها استخراج المحار لاستخدامه في عملية البناء وكذلك الرمال بسبب البناء والتشييد.

وتوضح صورة رقم (5): اقتلاع المحار من التربة.



تصوير الباحث

كما لاحظنا ظاهرة القمامة ومخلفات مواد البناء في مواقع النباك، وخاصة بالقرب من التجمعات الحضرية.

ولا يخفى ما لهذه الأعمال البشرية المباشرة من أثر كبير على تدهور النباك وتراجعها بشكل سريع ومحسوس.

- وبشكل عام، ومهما تعددت أشكال التدخل البشري المباشرة، وغير مباشرة، لاحظنا أن أثر الإنسان التخريبي يتناسب طردياً مع القرب من المناطق الحضرية وخاصة فيما يتعلق بإلقاء المخلفات ومرور السيارات، في حين يزداد أثر الرعي الجائر في المناطق الأكثر بعداً عن المناطق الحضرية.

الخلاصة والتوصيات:

في نهاية البحث نود أن نشير إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات والتوصيات نوجزها في الآتي:

- 1- أوضحت هذه الدراسة أن النباك تمثل أحد أشكال السطح الرئيسية في منطقة السهل الساحلي، وتندرج ضمن ما يسمى بالرواسب السطحية الهوائية الحديثة.
- 2- تبين أن الرياح التجارية الشمالية الشرقية السائدة، هي أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن تكون النباك حيث تتخذ محاور يتفق اتجاهها مع اتجاه هذه الرياح.
- 3- أوضحت الدراسة وجود تباين واضح في أحجام النباك حيث تتراوح أطوالها بين 2متر و 4أمتار، وعرضها ما بين متر ونصف و 3 أمتار، وأرتفاعها ما بين 50 سم إلى 2,50 متر

وعلى هذا أمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

أ- نباك صغيرة

ب- نباك متوسطة

ج- نباك كبيرة

- 4-تزايد أحجام النباك في المناطق القريبة من مصادر الرمال الرئيسية ونقل كلما بعدنا عن هذه المصادر.
- 5-أو ضح التحليل الميكانيكي والكيميائي للمواد المشكلة للنباك أن أغلبها رمال قارية كوارتزية.
- 6-ترتفع نسبة كربونات الكالسيوم في رمال نباك أفطوط الساحلي ومنطقة الحزام الأخضر.
- 7-تسود الانحدارات الخفيفة في ذيول النباك بينما تسود الانحدارات المتوسطة مقدمات النباك في حين تميزت جوانب النباك بانحداراتها الشديدة.
- 8-هناك علاقة قوية بين أبعاد النباك المختلفة (الطول-العرض-الارتفاع) وأثبتت الدراسة أن الارتفاع هو البعد الرئيسي الذي يتحكم في الأبعاد الأخرى، وعلى هذا يمكن اعتباره أنسب الأبعاد التي يمكن أن تمثل حجم النبكة.
- 9-اثبتت الدراسة أن الإنسان هو العامل الرئيسي المسؤول عن تدهور وتلاشي النباك في كثير من المواقع في منطقة الدراسة من خلال ممارساته التخريبية والمتمثلة في الرعي الجائر والتحطيب وإلقاء المخلفات.

مراجع البحث

- 1- المنجي بورقو، المناطق القاحلة، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر، تونس 1994
- 2- جودة حسنين جودة، الجغرافيا الطبيعية والخرائط، منشأة المعارف، الإسكندرية 1982
- 3- _____ وآخرون، وسائل التحليل الجيومورفولوجي، الإسكندرية، 1991
- 4- صلاح الدين بحيري، جغرافية الصحاري العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1979

- 5- _____، أشكال الأرض، دار الفكر، دمشق، 1998
- 6- عبد الحميد أحمد كليو ومحمد إسماعيل الشيخ، نباك الساحل الشمالي في الكويت، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1986
- 7- عبد. القادر زين الدين، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف، الإسكندرية 1981
- 8- كمال إبراهيم أحمد صيدم، انواكشوط المدنية المهددة، مجلة المناطق القاحلة، معهد المناطق القاحلة، تونس، العدد الأول أكتوبر 1998
- 9- _____، حركة الكتبان الرملية في انواكشوط، حوليات كلية والآداب جامعة انواكشوط، العدد السادس 1999
- 10- _____، الرياح وزحف الرمال في إقليم انواكشوط، أطروحة ودكتوراه دولة جامعة هواري بومدين، معهد علوم الأرض، الجزائر، 2001
- 11- _____، الأشكال الكثيبية التي تهدد إقليم انواكشوط، مجلة التعليم، المعهد التربوي الوطني، انواكشوط، العدد 33، 2002.
- 12- _____ و بشيري ولد محمد، الأقاليم المناخية في موريتانيا حسب تصنيف ديمارتون، مجلة الوسيط، المعهد المورياتي للبحث العلمي، انواكشوط، العدد 2006/10
- 13- محمد عبد الرحمن الشرنوبى، الإنسان والبيئة، مطبعة الانجلو المصرية القاهرة، 1981
- 14- مهدي أمين التوم، طبيعة البيئات الصحراوية، معهد الدراسات والبحوث، جامعة الخرطوم 1981
- 15- نبيل سيد امبابي وآخرون، الكتبان الرملية في شبه جزيرة قطر، جامعة قطر، الجزء الأول والثاني 1983-1985
- 16- أسكنا.
- 17- الصورة الجوية لإقليم انواكشوط 1990.

شبكة الطرق البرية في موريتانيا

دراسة تحليلية كمية

احممد ولد أحمد تلمود

قسم الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة انواكشوط

مقدمة:

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لم تستفد كغيرها من المستعمرات من وجود بنية تحتية في موروثةا الاستعماري إذ لم يحاول الاستعمار الفرنسي تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومن بين أسباب ذلك كون فرنسا لم تستعمر موريتانيا لأسباب اقتصادية بحتة وإنما لأسباب إستراتيجية و عسكرية تهدف من وراءها إلى ربط مستعمراتها بغرب إفريقيا وهكذا وبعد 28 من نوفمبر 1960 وجدت الدولة الموريتانية نفسها تواجه مشكلات الوصول بنفسها إلى صورة الدولة في القرن العشرين عن طريق تشغيل مواردها بالصورة المثلى وهو أمر ليس بالسهل لوجود الكثير من المعوقات والمشاكل متمثلة في التركيبة الثقيلة التي ورثتها الحكومة الوطنية في شكلها الاجتماعي والاقتصادي، وكانت صعوبة المواصلات في مساحة شاسعة على رأس التحديات التي واجهت التنمية الحديثة للبلاد، إذ

إبان الاستقلال لم يكن بالدولة من الطرق سوى حوالي 600 كم منها 30 كم فقط معبدة.

لقد أعطى المسؤولون الموريتانيون الأولوية للبنى التحتية في المشاريع التنموية للبلاد وذلك بسبب النقص الشديد إلى الحد الأدنى من هذه البنى، وجاء ذلك واضحا من خلال الخطط التنموية للبلاد حيث في الخطتين الأولى و الثانية (1963-1970 و 1970 - 1973) خصص أكثر من ثلث استثمارات لتطوير وإنشاء البنى التحتية خاصة منها قطاع الطرق، وقد تم خلال هذه الفترة إنجاز بعض الطرق البرية كانت بمثابة النواة الأولى لما يعد اليوم شبكة الطرق البرية بموريتانيا وتابع المخطط الموريتاني في نفس الاتجاه وواصل تمويل المشاريع القاعدية. وقد ظهر أول طريق صالح لسيير السيارات في موريتانيا سنة 1926، ثم بدأت شبكة الطرق البرية تتطور من ذلك التاريخ حتى أصبحت تزيد على 12000 كم، وسكة حديدية تربط منجم ازويرات بميناء انواذيبو وسوف نقوم بدراسة تحليلية كمية لهذه الشبكة لمعرفة مدى كثافتها وكفاءتها ونخلص بالتعرض للعقد الحضرية بها.

I - شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا

"دراسة كمية"

لقد استخدم الباحثون صيغ عديدة في تحليل شبكات الطرق البرية وذلك قصد دراسة كفاءة وكثافة ودرجة ارتباط هذه الشبكات، ومن خلال دراسة الخريطة الجغرافية لموريتانيا وواقعها الملموس يتضح لنا أن شبكة الطرق المرصوفة بها لا تزيد عن 3437 كم وهو ما يعادل 27 % من طول الشبكة وكذلك الطرق الممهدة فيها لا تزيد على 986 كم وهو ما

يعادل 7,8 %، أي أن مجموع الطرق الحسنة بها لا يتجاوز 34,8 % من طول شبكة الطرق بها والتي يصل طولها 12574 كم.

إن الطريق الأمثل هو أقصر مسار يربط بين مركزين عمرانيين أو أكثر وهو أمر مرغوب فيه، ونادرا ما يتحقق واقعا حيث ينحرف الطريق عن الخط المستقيم متأثرا في ذلك بعوامل شتى منها عوامل الطبيعية⁽¹⁾ مثل الطريق الرابط بين مدينة نواكشوط ونواذيبو والذي ينحرف في اتجاه الشرق بسبب الحاجز الطبيعي المتمثل في المحيط الأطلسي ليزيد بذلك من الانحراف حوالي 125 كم عن طوله المستقيم، أو لعامل اقتصادي أو بشري والذين يؤديان إلى انحراف الطريق عن خطه المستقيم كي يربط مجموعة من التجمعات السكنية بالمناطق الأكبر منها مثل طريق الأمل الرابط بين مدينة نواكشوط ومدينة النعمة والذي يربط أربع ولايات ببعضها. وكذلك العوامل السياسية تأثر في غير مسار الطريق.

لقد استخدم P. HAGGETT⁽²⁾ مصطلحين للتعبير عن أقصر مسار

ينحرف عن الخط المستقيم وهما:

- الانحراف الايجابي: وهو يعبر عن انحراف الطرق عن مسارها المستقيم لكي يجمع أكبر قدر من حركة النقل، مثل انحراف طريق الأمل الرابط بين نواكشوط والنعمة والذي انحرف لكي يجمع أكبر عدد ممكن من التجمعات السكنية.

¹ - محمد أحمد الرويشي، شبكة الطرق البرية في منطقة المنورة "دراسة تحليلية"، رسائل جغرافيا

الكويتية، عدد 143، ابريل 1992 الكويت.

² - Peter Haagett, l'Analyse spatiale en géographie humaine, Aranmandeclon - collection U, P 67

- الانحراف السلبي: وهو تعبير عن انحراف الطريق عن مساره المستقيم لكي يتفادى عوائق طبيعية في المنطقة التي يمر بها مثل انحراف طريق نواكشوط نواذيبو.

1- تحليل شبكة الطرق حسب مؤشر الانعطاف

يمكن حساب مدى استقامة الطريق باستخدام مؤشر الانعطاف كما يلي :

$$\text{مؤشر الانعطاف} = \frac{\text{الطول الفعلي للطريق}}{\text{الطول المستقيم}} \times 100$$

ومن خلال معرفة الطول الفعلي للطريق في الشبكة والطول المستقيم نجد فكرة واضحة عن مدى استقامة كل طريق في الشبكة ومقارنته بغيره من الطرق ومن البديهي أن طول الطريق الفعلي لن يكون أقل عن الطريق المستقيم بل يمكن أن يكونا متساويين في حالة عدم انحراف الطريق.

ومن خلال تطبيق مؤشر الانعطاف على شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا يمكن معرفة مدى استقامة الطرق بها حيث أنه كما أقترب المؤشر من 100% كان الطريق الفعلي يقترب من الخط المستقيم، وكلما زاد عنها دل ذلك على وجو انعطافات به وقد حصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول 1: نتائج مؤشر الانعطاف في شبكة الطرق الموريتانية ما بين

المدن

الطريق	الطول الفعلي	الطول المستقيم	مؤشر الانعطاف %
1- نواكشوط - أكجوجت	255	234	109
2- أكجوجت - أطار	177	160	111

117	68	80	3- أطار - شنقيط
121	280	340	4- أطار - أزويرات
120	170	204	5- نواكشوط - روصو
102	180	185	6- روصو - بوكي
111	90	100	7- بوكي - كيهيدي
111	95	105	8- كيهيدي - أمبود
113	150	170	9- أمبود - كيفة
114	110	125	10- أمبود - سلبابي
109	140	153	11- نواكشوط - بوتلميت
108	100	108	12- بوتلميت - ألاك
114	300	342	13- ألاك - كيفة
102	205	210	14- كيفة - لعيون
104	270	280	15- لعيون - النعمة
108	60	65	16- ألاك - بوكي
110	350	385	17- ألاك - تجكجة
144	350	505	18- نواذيبو - نواكشوط
115	610	700	19- نواذيبو - أزويرات
% 117,4	3832	4489	المؤشر العام

المصدر: حساب الباحث اعتمادا على أطول الطرق الفعلية والأطول المستقيم قد تم حسابها من خلال الخريطة.

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

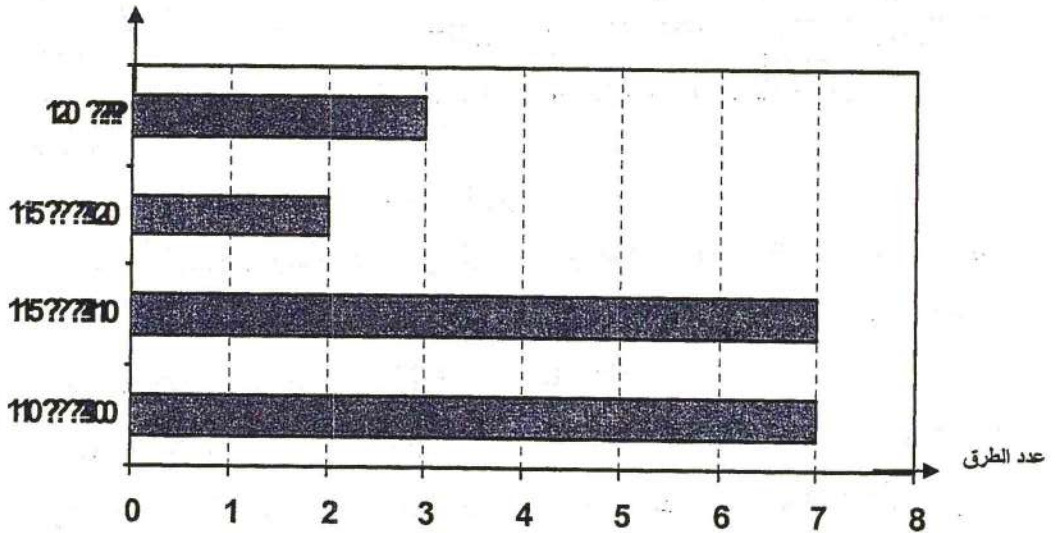
- بلغت أطول الرئيسية التي تربط بين أهم المدن الموريتانية حوالي 4489 كم، وهو ما يعادل حوالي 43,2% من جملة أطول الطرق البرية بموريتانية والتي بلغت 10297 كم سنة 1997.
- وجود ثلاث طرق مؤشر انعطافها كبير وهي التي تصل نواكشوط ونواذيبو وتسجل 144% وتتميز بمرورها بمحاذاة المحيط الأطلسي وبعد انحرافها سلمي، أما الثانية فهي التي تربط أطار بأزويرات وتسجل مؤشر 121% وتتميز بمرورها بالمنطقة الجبلية وانحرافها كذلك انحراف سلمي،

و الطريق الثالث هو الذي يربط نواكشوط بروضو ويسجل مؤشر انعطاف 120% ويمتاز هذا الطريق بمحاذاته للمحيط في بدايته وبجمعه بين مجموعة من التجمعات السكنية بولاية اترارزة وهو ما يجعل انعطافه ايجابيا في جزءه الأكبر.

- أما بقية الطرق فإن مؤشر انعطافها يقل عن 117% والذي يعد المؤشر العام للدولة وهو ما يدل على أن شبكة الطرق في موريتانيا تمتاز في معظمها بالاستقامة وذلك بسبب مورفولوجيتها البسيطة و الغير معقدة في معظمها.

الشكل 1: توزيع الطرق في فئات حسب مؤشرات انعطافها.

قيمة مؤشر الانعطاف



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الجدول

2- مؤشر كثافة الطرق:

يمكن استخدام مؤشر كثافة الطرق البرية لمعرفة مدى الخدمة التي تؤديها الطرق ويتم ذلك بالنسبة لمساحة المنطقة أو عدد سكانها وفق المؤشر التالي:

$$\text{كثافة الطرق} = \frac{\text{أطول الطرق / كم}}{\text{مساحة المنطقة / كم}^2} \times 1000$$

$$\text{كثافة الطرق / للسكان} = \frac{\text{أطول الطرق / كم}}{\text{جملة السكان}} \times 10000$$

ولتطبيق ذلك على موريتانيا نجد:

$$\text{كثافة الطرق البرية المرصوفة} = \frac{3437 \text{ كلم}}{1000 \text{ كم}} \times 1000 = 3.32 \text{ كم} / 1000 \text{ كم}^2$$

$$\text{كثافة الطرق البرية (مرصوفة وغير مرصوفة)} = \frac{12574 \text{ كلم}}{1000 \text{ كم}} \times 1000 = 12.17 \text{ كم} / 1000 \text{ كم}^2$$

1032455 كلم²

3437 كلم

- كثافة الطرق البرية المرصوفة / للسكان (تعداد 2000) = $10000 \times 16.69 = 166900$ كم / 10000 ن
2508159 ن

12574 كلم

- كثافة الطرق المرصوفة وغير مرصوفة / للسكان (تعداد 2000) = $10000 \times 50.13 = 501300$ كم / 10000 ن
2508159 ن

ومن خلال تطبيق هذا المؤشر نلاحظ ما يلي:

- تبلغ كثافة الطرق المعبدة في موريتانيا حوالي 3.32 كم من الطرق المرصوفة لكل 1000 كم² من مساحة البلاد البالغة 1036455 كم² في حين تبلغ هذه الكثافة من الطرق البرية بصفة عامة حوالي 12.1 كم لكل 1000 كم² وهو ما يعني أن خدمة الطرق البرية في موريتانيا ضعيفة مقارنة مع هذه الخدمة في دول العالم الأخرى حيث بلغت سنة 1990 في مصر حوالي 100 كم/1000 كم² و 1547 كم/1000 كم² في فرنسا ويصل متوسط هذه الكثافة عالميا حوالي 105 كم/1000 كم²(1).

ويمكن تبرير ضعف هذه الكثافة في موريتانيا بشساعة مساحتها والتي يشغل الجزء الأكبر منها الصحاري غير المسكونة، أما إذا نظرنا إلى كثافة الطرق من ناحية السكانية فإن الصورة تبدو أكثر إشراقا حيث تصل هذه الكثافة في موريتانيا حوالي 16.69 كم من الطرق المرصوفة لكل 10000 ن و 50.13 كم من الطرق البرية بصفة عامة لكل 10000 ن في حين تصل هذه

¹ - سعيد عبده، أسس جغرافيا النقل، مكتبة الأنجلو المصرية، 1994، ص 169.

الكثافة بالنسبة للسكان في مصر وفرنسا 20 و 140 كم لكل 10000 ان على التوالي أما على المستوى العالمي فإن متوسط هذه الكثافة يصل إلى 49,6 كم/ 10000⁽¹⁾، ويتضح من خلال ذلك أن هذه الكثافة مرتفعة في موريتانيا مقارنة مع المتوسط العالمي لها وكذلك بالنسبة لجمهورية مصر العربية وتعليل ذلك هو قلة عدد السكان بموريتانيا مقارنة بسكان مصر حيث لم يتجاوزوا سنة 2000 2508159 نسمة في حين أن سكان مصر يزيدون على 60 مليون نسمة.

3- درجة الارتباط:

يعد أسلوب قياس الارتباط من أهم الأساليب في تحليل الشبكات إذ من خلاله تتم معرفة درجة الكمال لوصلات الطرق بين العقد (المدن) وبمعنى آخر فإن كل عقدة (مدينة) في الشبكة تكون مرتبطة بطريقة مباشرة بأي مدينة أخرى في هذه الشبكة وكلما كانت الوصلات التي تربط بين هذه العقد أكثر في شبكة النقل كانت درجة الارتباط أعظم و أكثر كفاءة.

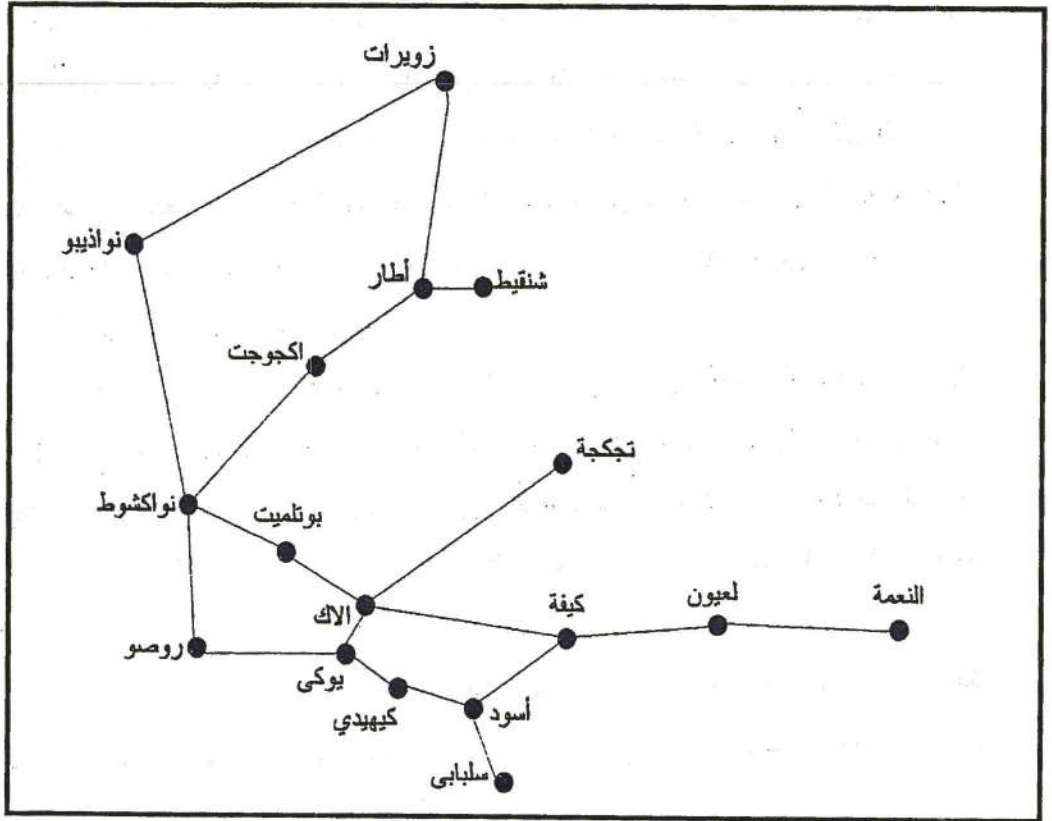
ومن أجل تسهيل تحليل الشبكة وقياس درجة الارتباط فيها يتم عادة تحويلها إلى خريطة طوبولوجية بمعنى تحويلها إلى مجرد خطوط مستقيمة مع العقد قصد تسهيل فهم خصائص تلك الشبكة.

والطوبولوجيا شكل من الهندسة اللاكمية تهتم بالمواقع والعلاقات بين النقل والخطوط والمساحات دونما اعتبار للمسافات بين النقط أو اتجاه الخطوط أو مساحات المناطق⁽²⁾.

¹ - نفس المصدر، ص 180.

² - محمد أحمد الرويش، مصدر سبق ذكره، (ص 27).

الشكل 2: خريطة طوبولوجية (لتحديد درجة الترابط)



ويتضح مع هذا الشكل أنه يتكون من مجموعة من العقد والتي تمثل أهم المدن الموريتانية ووصلات وهي عبارة عن الطرق المباشرة بين كل عقدة و أخرى.

وقد ميز "بيتر دافيس Peter DAVIS" ثلاثة أنماط للشبكات على أساس درجة وجود الوصلات بين العقد وهي:

أ- الشبكة المجزأة: حيث تربط الوصلات بين بعض العقد وتتعدم بين بعضها الآخر.

ب- الشبكة المترابطة: وتتميز بأن كل عقدها ترتبط بوصلات مباشرة أو غير مباشرة.

ج- الشبكة الكاملة: وتتميز بأن كل عقدها تترايط مع بقية العقد بوصلات مباشرة⁽¹⁾.

ومن خلال تطبيق قاعدة الأنماط الثلاثة لـ DAVIS على شبكة الطرق الموريتانية يمكن اعتبارها من النوع المرتبط حيث تربط الوصلات بين عقدها بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

وقد اعتبر بعض المختصين في ميدان تحليل الشبكات أن هذا الوصف تنقصه بعض الدقة في التعبير عن درجة الترابط، وهو ما دفع "كانسكي KANSKY" سنة 1963 إلى تطوير بعض المؤشرات الكمية لقياس خصائص الشبكة من حيث الارتباط ودرجة المركزية⁽²⁾ ومن بين الطرق الكمية المستخدمة لقياس درجة الارتباط نأخذ مؤشر بيتا Index BETA و مؤشر جاما Index GAMA و مؤشر ألفا Index ALFA ونقوم بتطبيق هذه المؤشرات الثلاثة على شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا لقياس درجة الترابط فنجد.

¹ - سعيد أحمد عبده، شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية في دول الإمارات العربية المتحدة، دراسة تحليلية "المجلة الجغرافية" العربية، عن الجمعية العربية عددا 21.

² - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

1-3- درجة الترابط حسب مؤشر بيتا Index BETA :

وهو عبارة عن قسمة مجموع عدد الوصلات (الطرق) على مجموع عدد العقد (المدن) في الشبكة، ويكون هذا المؤشر مساويا للصفر في حالة انعدام الوصلات بين العقد أو مساويا للواحد الصحيح فأكثر في حالة وجود شبكة جيدة الارتباط ومتظورة ويتم حساب هذا المؤشر كما يلي:

$$\text{درجة الترابط} = \frac{\text{عدد الوصلات}}{\text{عدد العقد}}$$

أي $\text{درجة الترابط} = \frac{19}{17} = 1,12$

وهذا يعني وجود أكثر من دائرة مغلقة بالشبكة أي وجود درجة ترابط كبير، إذ في حالة تسجيل هذا المؤشر لواحد صحيح فهذا دليل على وجود دائرة واحدة مغلقة من الوصلات داخل الشبكة وإذا سجل أكثر من واحد فذلك يعني وجود أكثر من دائرة مغلقة، أما إذا قل عن الواحد فهذا يعني وجود شبكة من النمط الشجري المتعسف، ويفضل استخدام هذا المؤشر في تحليل الشبكات البسيطة بينما لا يصلح للشبكات المعقدة⁽¹⁾.

2-3- درجة الترابط حسب مؤشر جاما Index GAMA :

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر في حالة عدم وجود وصلات أي في حالة انعدام وجود شبكة، واحد صحيح و الذي يعبر عن وجود شبكة متكاملة الترابط، ويمتاز هذا المؤشر السابق بأنه يأخذ في الاعتبار أقصى عدد من الوصلات الممكن وجودها في الشبكة، ويحسب هذا المؤشر بالطريقة التالية:

¹ - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

$$\frac{\text{الوصلات}}{\text{درجة الترابط}} = \frac{\text{عدد}}{3 \text{ (العقد-2)}}$$

وحسب هذا المؤشر فإن درجة الترابط في شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا كما يلي:

$$\frac{19}{0,42} = \frac{19}{3(17-2)} = \frac{19}{45}$$

وهذا يعني أن شبكة الطرق البرية بين أهم المدن الموريتانية شبكة مترابطة لكنها لم تصل إلى درجة الشبكة الكاملة.

3-3- درجة الترابط حسب مؤشر ألفا Index ALFA:

ومن خلال هذا المؤشر يتم قياس العلاقة ما بين عدد الشبكات المغلقة وأقصى عدد ممكن لها في الشبكة وتتراوح قيمته عادة ما بين صفر والذي يعبر عن أدنى درجات الترابط حيث لا توجد دوائر مغلقة للشبكة وواحد صحيح وهو الحد الأقصى والذي يعبر عن الشبكة الكاملة المترابطة ويتم حساب درجة الترابط بهذا المؤشر كما يلي:

$$\text{عدد الوصلات} - \text{عدد العقد} + \text{عدد أجزاء الشبكة} \\ \text{درجة الترابط} = \frac{\text{عدد العقد} - 5}{2}$$

وبتطبيقه على شبكة الطرق بموريتانيا نجد النتائج التالية:

$$\begin{aligned} & \frac{19 - (17 - 1)}{3} = \frac{3}{3} = 1 \\ & \frac{24 - 2(17 - 5)}{0,12} = \frac{24 - 2(12)}{0,12} = \frac{0}{0,12} = 0 \end{aligned}$$

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أنه توجد بشبكة النقل البري بين المدن الرئيسية بموريتانيا درجة ترابط لا توصلها إلى حد الشبكة الكاملة، لكن تخرجها من دائرة الشبكة الشجرية أو المتعسفة، ويبدووا للوهلة الأولى أن درجة الترابط حسب المؤشر ألفا ضعيفة بسبب ضعف قيمة المؤشر حيث أنها أقل من قيمة المؤشرين السابقين لكن الأمر ليس كذلك بل مجرد اختلاف في طريقة الحساب لكن دلالتها واحدة.

ويمكن الاكتفاء بأحد المؤشرات الثلاثة السابقة لقياس درجة الترابط إذ أن المتغيرات الرئيسية التي تدخل في حسابها متشابهة (وهي عدد الوصلات والعقد) وينطبق مؤشر جاما إلى حد كبير على الشبكة البرية للطرق ما بين المدن لرئيسية بموريتانيا لكونها شبكة مترابطة.

II - العقد الحضري بالشبكة

على الرغم من أن الدراسة التحليلية الكمية السابقة اعتمدت على 17 عقدة (مدينة) فإن أربعة منه سيتم حذفها في دراسة العقد الحضري بسبب ضعف كثافتها السكانية وهي مدن: شنقيط، بوتلميت، بوقي وأمبود وسوف تركز الدراسة على عواصم الولايات الثلاثة عشر وهي مدن نواكشوط، نواذيبو، كيفه، لعيون، النعمة، كيهيدي، ألاك، أطار، روصو، تجكجة، سليبابي، أكجوجت وأزويرات و التي تمثل عقد نقلية هامة بشبكة الطرق الموريتانية.

ويرتكز التحليل الكمي عادة على دراسة المركزية وإمكانية الوصول بين العقد في الشبكة.

1- درجة مركزية العقد:

يتم قياس درجة مركزية أي عقدة في الشبكة بمؤشر كونيغ Index KOING الذي طوره في عام 1963 ويمكن حسابه لأي عقدة بأقصر عدد من الوصلات المؤدية إلى أبعد عقدة عبر أقصر مسار ممكن على طول خطوط الشبكة و بالتالي العقدة التي تحمل أقل رقم في الشبكة للمؤشر هي أكثر العقد مركزية (1) وبتطبيق هذا المؤشر على شبكة الطرق البرية بين أهم المدن الموريتانية نحصل على الجدول التالي:

¹ - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

جدول 2: درجة مركزية العقد بالشبكة حسب مؤشر كونيغ

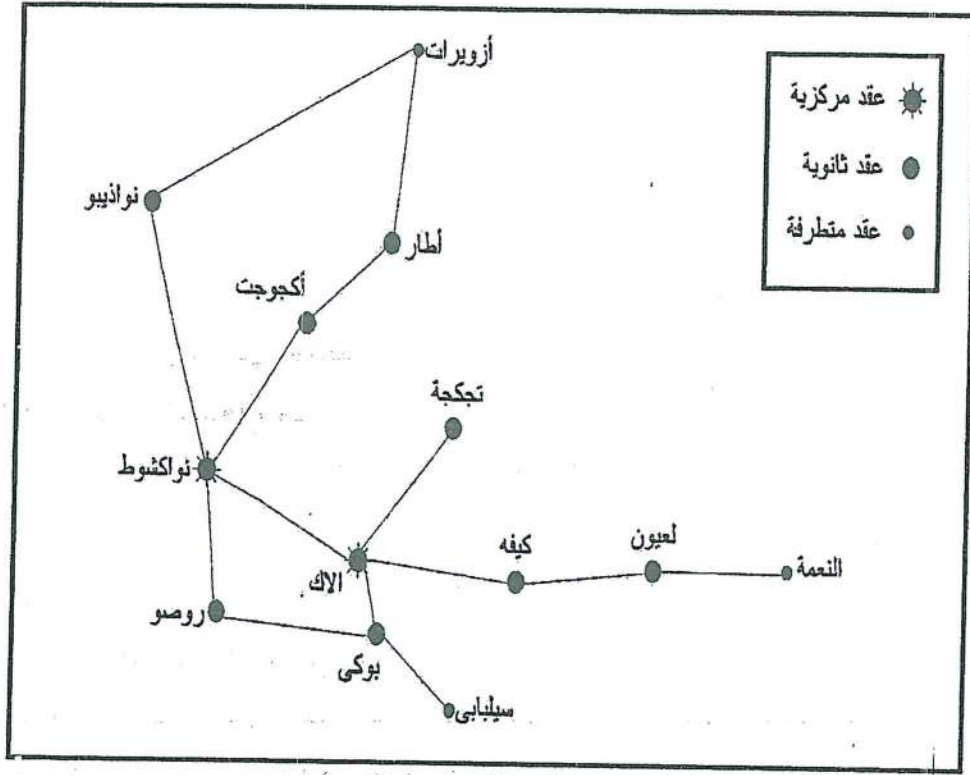
من إلى	نواكشوط	نواذيبو	كييف	لعيون	النعمة	روصو	تجكجة	كيهيدي	سليبابي	ألاك	أطار	أكجوجت	أزويرات	المجموع	الرتبة
نواكشوط	-	1	2	3	4	1	2	2	3	1	2	1	3	25	2
نواذيبو	1	-	3	4	5	2	3	3	4	2	3	1	4	33	7
كييف	2	3	-	1	2	3	2	2	3	1	4	3	5	31	3
لعيون	3	4	1	-	1	4	3	4	1	2	3	1	5	40	9
النعمة	4	5	2	3	-	5	4	4	3	5	6	2	6	51	13
روصو	1	2	3	4	5	-	1	3	2	2	3	2	4	32	5
تجكجة	2	3	2	3	4	3	-	2	1	3	4	1	5	35	8
كيهيدي	2	3	2	3	4	3	2	-	1	1	4	3	5	31	3
سليبابي	3	4	3	4	5	2	1	3	-	2	5	2	6	42	11
ألاك	1	2	1	2	3	2	1	1	2	-	3	1	4	24	1
أطار	2	3	4	5	6	3	4	4	3	2	-	1	5	41	10
أكجوجت	1	2	3	4	5	2	3	3	4	2	1	-	6	32	5
أزويرات	3	4	5	6	7	4	5	5	6	4	1	2	-	49	12

المصدر: حساب الباحث

من خلال هذا الجدول نلاحظ ما يلي:

- تعتبر مدينة ألاك هي العقدة المركزية الأولى فهي تحمل أقل العقد (24) تليها مدينة نواكشوط في المرتبة الثانية بـ 25 عقدة.
- تمثل كل من مدن كيهيدي، كييف، روصو، أكجوجت، نواذيبو، تجكجة، عقدا ثانوية بالشبكة بينما هناك عقد متطرفة بالشبكة تمثلها كل من النعمة، أزويرات، سليبابي.

الشكل 3: شكل مركزية العقد بالشبكة حسب مؤشر كونيغ



2- إمكانية الوصول بين عقد الشبكة :

يمكن التعبير عن إمكانية الوصول بين عقد الشبكة بناءً على عدد الوصلات بين العقد أو اتجاه الحركة على هذه الوصلات⁽¹⁾، ويعد مؤشر إمكانية الوصول من أهم المؤشرات الكمية لمستخدمة في قياس إمكانية الوصول إلى أية عقدة في الشبكة ويتم حساب هذا المؤشر بالطريقة التالية:

$$1(ق) = (1 - مج - ن، ف(ي، 1، ق) 2)$$

¹ - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 35.

ق2 = 1

حيث أ = إمكانية الوصول

ق1، ق2 = (عقد في الشبكة)

ق = متغير (المسافة) مثلاً.

مج ن = مجموع قيم متغير المسافة بين العقد ق1 وبقية عقد الشبكة⁽¹⁾
وبالتالي فيصبح مؤشر إمكانية الوصول للعقدة ق1 = مجموع قيم مسافات
أقصر الطرق التي تربطها بقية الشبكة.

والأسلوب التطبيقي لقياس إمكانية الوصول يقوم على أساس تكون
مصفوفة يوضع على محوريها العقد المدروسة لتوضيح العلاقة (من إلى)
فيما بينها وحجم هذه العلاقة حسب المتغير المستخدم في القياس، حيث هناك
متغيرات متعددة يمكن بواسطتها قياس إمكانية الوصول منها⁽²⁾.

- عدد الوصلات المنتهية عبر كل عقدة.

- أطول الوصلات (أو المسافة) بين العقد.

- عدد العقد البينية بين كل عقدتين.

- المسافة المرجحة (ذات القيمة بين العقدتين).

ولقياس إمكانية الوصول بين عقد الشبكة البرية للطرق بين المدن
الرئيسية بموريتانيا سيتم استخدام المتغيرات الأربعة الآتية الذكر.

أ- إمكانية الوصول حسب عدد الوصلات بين العقد: يتم حساب إمكانية
الوصول بواسطة عدد الوصلات بين العقد وفي هذه الطريقة توضع عدد
الوصلات في المصفوفة، ثم ترتب العقد حسب إمكانية الوصول، على

¹ - سعيد أحمد عبده، مصدر سبق ذكره، ص 122.

² - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

أساس أن العقد التي تربط بقية عقد الشبكة عبر أقل عدد من الوصلات هي أكثرها في إمكانية الوصول إلى بقية عقد الشبكة⁽¹⁾.
ويتطبيق هذا المؤشر على شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا نحصل على الجدول التالي:

الجدول ٣: إمكانية الوصول حسب عدد الوصلات بين العقد

من إلى	نواكشوط	الآلان	كيفة	رواصو	كيبيدي	نواذيبو	لعيون	النعمة	أطار	تجكجة	أكجوجت	زويرات	سليبي	المجموع	الرتبة
2	25	3	3	1	2	2	4	3	1	2	1	2	3	25	2
1	23	2	3	2	1	3	3	2	2	1	2	1	2	23	1
3	31	3	4	3	2	4	2	1	3	2	3	4	3	31	3
5	32	2	4	2	3	3	5	4	2	1	3	2	2	32	5
3	31	1	3	3	2	4	5	4	3	-	1	2	1	31	3
7	33	4	1	2	3	3	5	4	-	3	2	3	4	33	7
8	40	4	5	4	3	5	1	-	4	4	4	1	2	40	8
12	51	5	6	5	4	6	-	1	5	5	5	2	3	51	12
8	40	4	1	1	4	-	6	5	3	4	3	4	3	40	8
5	32	3	4	3	-	4	4	3	3	2	3	2	1	32	5
11	45	5	2	-	5	1	6	5	1	5	4	4	4	45	11
10	41	5	-	4	3	5	5	4	4	1	2	3	2	41	10

المصدر: من حساب الباحث .

من خلال هذا الجدول يلاحظ ما يلي:

- تحتل ألاك المرتبة الأولى بين مدن البلاد من حيث إمكانية الوصول إليها حسب عدد الوصلات تليها مدينة نواكشوط ثم مدينة كييف وكيهيدي ثم روصو وتجكجة ثم مدينة نواذيبو في المرتبة السابعة تليها مدينة لعيون فأطار ثم سليبيات وأزويرات وتحتل مدينة النعمة المرتبة الأخيرة من حيث إمكانية

¹ - سعيد أحمد عبده، مصدر سبق ذكره، ص 125.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مدينة ألاك تحتل المرتبة الأولى من حيث إمكانية الوصول إليها تليها مدينة نواكشوط ثم مدينة روصو وأكجوجت وتحتل مدينة كيفه المرتبة الخامسة تليها مدينة كيهيدي في المرتبة السادسة ثم مدينة لعيون في المرتبة السابعة ثم سليبابي في المرتبة الثامنة ثم أطار في المرتبة التاسعة ثم تجكجة في المرتبة العاشرة ثم نواذيبو في المرتبة الحادية عشر متبوعة بازويرات والنعمة اللتان تحتلان المراتب الأخيرة. وذلك عائد إلى تطرف موقعهما النسبي في الشبكة.

كما نلاحظ كذلك أن المراكز الأربعة الأولى في إمكانية الوصول تشكل عقد نقلية هامة في الشبكة وتحتلها مدن ألاك ونواكشوط وروصو وأكجوجت على التوالي.

ويلاحظ أيضا وجود ترتيب هرمي منتظم لإمكانية الوصول إلى المدن حسب المسافة، فتوجد سبعة مدن تتراوح مؤشراتها ما بين 6368 كم وأقل من 10000 كم وتمثل 69% من إجمالي المدن المدروسة بينما هناك مدينتان تتراوح مؤشراتهما ما بين 10000 وأقل من 14000 كم، وعلى قمة الهرم مدينة واحدة مؤشرها يزيد على 14000 كم وهذا ما يوضح لنا ترابط الشبكة.

ج- إمكانية الوصول حسب عدد العقد البينية بين كل عقدتين: ويقوم هذا المؤشر على أساس افتراض أن العقد الأسهل اتصالا بالعقد الأخرى هي التي تتصل بها اتصالا مباشرا دون أن تكون حاجة لتغيير المحطات إليها⁽¹⁾. وتبعا لذلك تكون المصفوفة بحصر عدد نقاطها (العقد البينية) بين كل عقدتين في الشبكة، والعقد التي سجل المجموع الأقل من تلك العقد البينية هي الأكثر في

¹ - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

إمكانية الوصول⁽¹⁾، وتوضح ذلك من خلال الجدول التطبيقي لشبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا.

الجدول 4: إمكانية الوصول حسب عدد العقد البينية بين كل العقدتين

من إلى	نواكشوط	الداك	كيهله	روصو	كيهيدي	تجكة	لعيون	النعمة	سليبابي	انظر	أكجوجت	نواذيبو	أزويرات
المجموع	2	1	3	3	3	8	10	13	11	9	6	7	12
المرتبة	2	1	3	3	3	8	10	13	11	9	6	7	12
نواكشوط	2	1	3	3	3	8	10	13	11	9	6	7	12
الداك	1	2	1	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
كيهله	3	1	2	1	1	2	2	2	2	2	1	2	3
روصو	3	2	1	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
كيهيدي	3	2	1	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
تجكة	8	2	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
لعيون	10	2	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
النعمة	13	3	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
سليبابي	11	2	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
انظر	9	2	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
أكجوجت	6	1	1	1	1	2	2	2	2	2	1	2	3
نواذيبو	7	2	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3
أزويرات	12	3	2	2	2	3	2	3	2	2	1	2	3

المصدر: حساب الباحث.

من خلال الجدول نلاحظ أن مدينة ألاك تحتل المرتبة الأولى من حيث إمكانية الوصول حسب عدد العقد البينية تليها مدينة نواكشوط في المرتبة الثانية ثم مدن كيهله، روصو، كيهيدي في المرتبة الثالثة بينما توجد مدن أزويرات وسليبابي والنعمة في المراتب الأخيرة على التوالي وهو ما يؤكد مرة أخرى البعد النسبي لها خاصة مدينة النعمة المتطرفة عن باقي مدن الشبكة.

د- إمكانية الوصول حسب المسافة و الحجم السكاني: من خلال حساب إمكانية الوصول بين العقد وفق الأساليب الرياضية السابقة بات جليا لنا أنها تقوم على أساس الافتراض بأن جميع العقد متساوية في عدد السكان،

¹ - سعيد أحمد عبده، مصدر سبق ذكره، ص 129.

إلا أن هذا لا يتفق مع التوزيع الجغرافي للسكان مما يدعونا إلى إدخال عنصر السكان في المتغير، حيث أن اتصال العقد ببعضها وكثافة الاتصال تكون مرتبطة مباشرة بحجمها السكاني، وعلى ذلك الأساس تعرف إمكانية الوصول وفقا لهذا المتغير بأنها حاصل ضرب أطول الوصلات المنتهية إلى كل عقدة في عدد السكان بها.

وعندما نعتمد الحجم السكاني للمدن الرئيسية بموريتانيا كمؤشر لأهميتها النسبية بوصفها عقد في شبكة الطرق البرية الحضرية فإننا نستطيع تحديد مؤشر الأهمية النسبية لكل عقدة مئوية من إجمالي سكان العقد و ترتيبها ترتيبا تنازليا (أنظر الجدول التالي).

الجدول 5: مؤشر الأهمية النسبية للسكان 2000.

من إلى	الحجم السكاني 2000	مؤشر الأهمية النسبية
نواكشوط	558195	45.06
ألاك	55178	4.45
كيفة	71638	5.78
روصو	53080	4.28
كيبيدي	85270	6.88
تجكجة	31227	2.55
لعيون	41601	3.35
النعمة	57653	4.65
سليبابي	126913	10.24
أطار	37499	3.05
أكجوجت	9186	0.74
نواذيبو	77923	6.29
أزويرات	33255	2.68
المجموع	1238618	%100

المصدر: حساب الباحث.

ولمعرفة العقد الأكثر إمكانية الوصول نضرب مؤشر الأهمية النسبية لكل عقد في المسافة التي تفصلها عن العقد الأخرى بالشبكة، أي أن إمكانية الوصول بين العقد حسب المسافة المرجحة يتم حسابها بالطريق التالية.

مؤشر الأهمية النسبية $\times$ المسافة

مؤشر إمكانية الوصول بين العقد حسب المسافة المرجحة =

100

والعقد التي تسجل أقل مجموع تعتبر العقد الأكثر في إمكانية الوصول. ولتطبيق ذلك على شبكة الطرق الموريتانية نستخلص الجدول التالي:

الجدول 6: إمكانية الوصول بين العقد حسب المسافة المرجحة.

من إلى	نواكشوط	ألاك	كيفة	روصو	كويدي	تاكجة	لميون	القنسة	سليبي	أنظر	أكوجيت	نواكشوط	المجموع	المرتبة
نواكشوط	3.7	21	6	2	14	14.4	41.1	2	13.1	3.6	43.1	29.3	240.1	1
ألاك	-	15	1	1	7	8	10.1	32	12	22	7.7	66.1	39	391.1
كيفة	4.8	14	3	1	1	3.8	18.1	16	36	14.1	10.1	56	665.1	8
روصو	6.6	1	3	1	12	13	11.5	35.1	16	20	8.8	61.1	37	379.1
كويدي	2.3	18	1	1	1	13	8.8	28	7	29	9.1	86.1	47.9	538.1
تاكجة	5.5	3	3	3	4	3	17	46.1	3	34	13.1	10.1	54	789.1
لميون	7.9	41	9	27	14	19	-	10.6	19	39	16.8	114	60.2	807.8
القنسة	11.9	63	21	31	21	19	5.0	-	28	38	20.1	138	70.8	1866.2
سليبي	5.0	4	2	2	10	1	10.1	33.1	-	36.1	14.1	106	58.6	751.9
أنظر	9.0	25	4	4	4	1	22	57.1	36	-	2.6	73.1	20.5	686.8
أكوجيت	7.2	1	4	14	2	14	19.1	51.1	31	5.6	-	86.1	19.2	451.1
نواكشوط	10.1	29	5	29	4	11	23	60	39	26.1	11.1	-	26.6	636.1
أزويرات	14.1	41	6	4	8	2	28.1	70.1	37	10.1	7.7	60.1	-	981.1

المصدر: حساب الباحث.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن المرتبة الأولى احتلتها مدينة نواكشوط بين بقية مدن البلاد تليها كل من روصو، ألاك، على التوالي، ثم مدينة

أكجوجت في المرتبة الرابعة وفي المرتبة الخامسة مدينة كيهيدي ومدينة
أطار في المرتبة السادسة وتأتي نواذيبو في المرتبة السابعة وكيفه وسليبابي
وتجكجة ولعيون في المرتبة الثامن والتاسعة والعاشرة والحادية عشر على
التوالي أما مدن أزويرات والنعمة فتحتل المراتب الأخيرة لتطرفها.

ويعد تحديد رتب إمكانية الوصول إلى العقد حسب المسافة بينها
وحجمها السكاني ذا أهمية كبيرة في مجال التخطيط الإقليمي وتوطن
الصناعة، حيث أن المدن الأكبر في إمكانية الوصول تكون أكثر جاذبية
للمشاريع⁽¹⁾.

هـ- مؤشر إمكانية الوصول الكلية بين عقد الشبكة: ويتم قاس هذا
المؤشر من خلال دمج متغيرين من المتغيرات الأربع السابقة على سبيل
المثال عدد العقد البينية وأطوال الوصلات أو الجمع بين الحد الأدنى
للمتغير والحد الأدنى للمسافة لنستخرج قيما مختلفة تحدد ترتيب العقد من
حيث إمكانية الوصول فمثلا أن نفترض أنكل تغيير في طريق السير من
عقدة إلى أخرى يساوي في الجهد والتكلفة 10 كم وينطبق ذلك على
شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا نحصل على الجدول
التالي:

¹ - محمد أحمد الرويشي، مصدر سبق ذكره، ص 46.

الجدول 7: مؤشر إمكانية الوصول الكلية بين عقد الشبكة:

الرتب	إمكانية الوصول للمجموع الكلي	المسافة الفعلية كم (2)	المتغيرات معادلة / كم (1)	العقد
2	6925	6795	$130 = 10 \times 13$	نواكشوط
1	6488	6368	$120 = 10 \times 12$	ألاك
5	9028	8838	$190 = 10 \times 19$	كيفه
3	7799	7609	$190 = 10 \times 19$	روصو
6	9039	8849	$190 = 10 \times 19$	كيهيدي
10	11627	11897	$230 = 10 \times 23$	تجكجة
7	9921	9661	$260 = 10 \times 26$	لعيون
13	19122	18732	$390 = 10 \times 39$	النعمة
9	10109	9819	$290 = 10 \times 29$	سليبابي
8	10083	9833	$250 = 10 \times 25$	أطار
4	8786	8576	$210 = 10 \times 21$	أكجوجت
11	12180	11810	$370 = 10 \times 37$	نواذيبو
12	13646	13436	$210 = 10 \times 21$	أزويرات

المصدر: حساب الباحث

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن مدينة ألاك تحتل المرتبة الأولى تليها مدينة نواكشوط ثم مدينة روصو ثم أكجوجت ثم مدينة كيفه ثم مدينة كيهيدي فليعون ثم أطار ثم سليبابي في المرتبة العاشرة فنواذيبو وتأتي النعمة في المرتبة الأخيرة مسبقة بمدينة أزويرات.

ومن خلال هذه الدراسة التحليلية الكمية لشبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا سوف نقوم بمقارنة بين المراكز المختلفة في

إمكانية الوصول في كل متغير مع المؤشر الكلي وهذا ما نضمن في الجدول التالي:

الجدول 8: ترتيب إمكانية الوصول إلى عقد شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا حسب المتغيرات المختلفة.

العقد	عدد الوصلات	العقد البنينة	أطوال الوصلات	المسافة المرجحة	مؤشر إمكانية الوصول الكلية
نواكشوط	2	2	2	1	2
ألاك	1	1	1	3	1
كيفة	3	3	5	8	5
روصو	5	3	3	2	3
كيهيدي	3	3	6	5	6
تجكجة	8	8	10	10	10
لعيون	9	10	7	11	7
النعمة	13	13	13	13	13
سليبابي	11	11	8	9	9
أطار	9	9	9	6	8
أدجوجت	5	7	4	4	4
نواذيبو	7	6	11	7	11
أزويرات	12	12	12	12	12

المصدر: حساب الباحث

إن مدينة ألاك حافظت على المرتبة الأولى في ثلاثة من المتغيرات كما حافظت مدينة نواكشوط على المرتبة الثانية في نفس المتغيرات الثلاثة وبقية مدينة النعمة محافظة على المرتبة الأخيرة في المتغيرات الأربعة كذلك حافظت مدينة أزويرات على المرتبة قبل الأخيرة في جميع المتغيرات وذلك بسبب تطرفهما في الشبكة، أما المدن الأخرى فتباينت في رتبها لكن بمدى محدود حتى أن بعضها حافظ على نفس المركز في متغيرين أو ثلاثة مثل مدينة أطار وكيفة.

إن المؤشر الكلي لإمكانية الوصول يكاد يكون متوسطا صادقا لرتب العقد حسب إمكانية الوصول عموما، وبذلك يمكن اعتماده في الرتب الكلية لإمكانية الوصول في شبكة الطرق البرية بين المدن الرئيسية بموريتانيا.

الخاتمة:

إن شبكة الطرق البرية بموريتانيا تعتبر قصيرة خاصة إذا اقتصرنا على الطرق المعبدة والممهدة في مساحة شاسعة كموريتانيا، والتي يفترض أن توجد بها شبكة طرق طويلة وكثيفة تمكن السكان من التنقل وتمنحهم الاقتصاد في الوقت والجهد والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للبلاد، وتساهم في دفع عجلة التنمية إلى الأمام. وهو ما أدى بنا من خلال دراسة وتحليل الشبكة الحالية إلى ملاحظة أنها لم تصل بعد إلى مستوى الشبكة الكاملة.

توجهات وأهداف سياسات وبرامج التنمية الحضرية بموريتانيا

السالك ولد مولاي ولد أحمد شريف

قسم الجغرافيا

كلية الآداب والعلوم الانسانية

جامعة انواكشوط

مقدمة:

تتوقف تنمية المجالات الحضرية ودرجة تنظيمها على مدى نجاعة السياسات الحضرية ووجاهة الأهداف والطموحات التي تسعى البلدان إلى تحقيقها بدرجة أولى. وتمثل السياسة الحضرية إحدى الركائز الأساسية لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم تبنيها من قبل هذه البلدان والتي عليها يتوقف مدى نجاحها وتحقيق أهدافها. ونظرا للارتباط الوثيق بين هذين العنصرين (السياسة الحضرية كمحور أساسي ضمن السياسة التنموية العامة) فلا غرابة أن تظل المجالات الحضرية بالعالم النامي تعاني الأزمات المتعددة الأوجه والمشاكل المتعددة الجوانب بقدر ما تعانيه هذه البلدان من مشاكل تنموية مختلفة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد سعت بعض هذه الدول إلى تبني سياسات حضرية هامة من شأنها التخفيف من حدة الأزمات التي تعاني منها المدن، وإعادة توازن المجالات الحضرية بما يمكن من تحقيق نمو حضري أكثر انسجاما. إلا أن تلك المساعي غالبا ما اصطدمت بجملة من العقبات أثرت بشكل كبير على النتائج المراد تحقيقها.

وتعتبر موريتانيا خير مثال على ذلك، حيث لم تجد سياسة التنمية الحضرية مكانتها اللازمة كقطاع يحظى بالأولوية والاهتمام ضمن الخطط والبرامج التنموية التي تبنتها البلاد منذ الاستقلال وحتى بداية التسعينات.

وإذا كانت هذه الوضعية حتمت على السلطات العمومية التفكير وإعادة النظر في السياسات السابقة، وإعطاء الأولوية لتنمية المراكز الحضرية عن طريق بعث البرامج الاجتماعية السكنية في منتصف السبعينات فإن هذه اللفتة لم توفق في تحقيق تلك المهام، بفعل ضخامة المسؤولية وقلة حجم الموارد المخصصة لذلك. وعلى الرغم من التطورات الهامة التي حدثت على مستوى سياسة التنمية الحضرية منذ التسعينات والتي جسدت برامج التنمية القطاعية المختلفة، وما ترتب عنها من تحولات هامة على مستوى تطور المراكز الحضرية، وتصحيح بعض الاختلالات السابقة، فإن الانعكاسات السلبية التي ترتبت عن غياب سياسة حضرية واضحة خلال الفترات السابقة لا تزال تشكل عائقاً أمام تنمية هذه المجالات وتطورها.

ولتسليط الضوء على تلك الجوانب سنعرض في العنصر الأول لمكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد، وذلك للوقوف على مدى إهمال هذه البرامج للتنمية الحضرية كأحدى أهم مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والأثر الذي ترتب عن ذلك الإهمال. وفي العنصر الثاني سنبين مدى فشل السياسات السكنية التي تم تبنيها خلال منتصف السبعينات، وعجزها عن توفير حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة. في حين سنتناول في العنصر الثالث الأوجه الجديدة لسياسة التنمية الحضرية منذ التسعينات، وذلك من خلال بعض البرامج القطاعية التي أسهمت (إلى حد ما) في إعادة النظر في تنمية المجال الحضري والتخفيف من حدة المشكلات التي تعاني منها المدن وخاصة العاصمة انواكشوط.

I- ضعف مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد

لقد انعكست السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي على المجال بشكل كبير، حيث أفرزت نموا مفرطا للمراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط، وهجرات ريفية شديدة نحو هذه المدينة وإخلاء الأرياف من ساكنيها، وتراجع شديد في القطاع الفلاحي والزراعي وتزايدا في أعداد العاطلين عن العمل، وعجز القطاعات الحضرية عن توفير فرص العمل، في ظل تراجع الناتج القومي الخام وتفاقم المديونية وارتفاع نسب الفقر والامية¹.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل أي بلد ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة التحكم في المجال وتنظيمه، والقدرة على إدماج كل أجزائه ومكوناته وتحقيق تكاملها وتجاوز المشاكل التي يفرزها نشاطها، فإن سياسة التنمية الحضرية من هذا المنطلق تمثل أداة تحقيق هذه الأهداف والوسيلة المثلى لتركيز منظومة قومية لها من النجاعة ما يمكن البلد من بلوغ التنمية. فإلى أي حد تبرز مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد؟ وهل حظيت سياسة التنمية الحضرية بمكانتها الهامة ضمن الخيارات والأولويات التنموية بهذه البرامج؟ وما هي أهم توجهات هذه البرامج؟

1- توجهات التنمية الحضرية ضمن خطط التنمية الاقتصادية

والاجتماعية 1963-1985

امتدت الخطة الأولى خلال الفترة مابين 1963-1966، وعلى الرغم من أن 90% من السكان في تلك الفترة يعيشون في المناطق الريفية فإن الاستثمارات

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر: ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا، الثنائي الحرج، المطبعة الجديدة، 1997

وجهت أساساً إلى القطاع العصري وخاصة ما يتعلق باستغلال مناجم الحديد بالشمال، حيث بين توزيع الاستثمارات خلال هذه الخطة أن هذا القطاع يستحوذ 33.8% من مجموع الاستثمارات، في حين أن القطاع الريفي لم يتجاوز نسبته 8.6%¹. أما في مجال التحضر والإسكان فقد تم تخصيص 14.5% لتنفيذ المشاريع المتعلقة بإكمال بناء العاصمة والتجهيزات الضرورية، مع تخصيص نسبة 12.1% لفائدة البنى الأساسية للنقل والمواصلات².

أما الخطة الثانية (1970-1973) فسعت بصورة إجمالية إلى تلافي الحالة الصعبة التي يعيشها القطاع الريفي جراء أزمة الجفاف الحاد. وفي مجال التنمية الحضرية فإن الخطة على إدراك بالنقص الحاد على مستوى البنية التحتية العمومية والتجهيزات الحضرية وخاصة في العاصمة انواكشوط وناواذيبو؛ حيث خصصت 32.8% من مجموع الاستثمارات لتشييد الطرق وإقامة الموانئ وبناء المرافق العمومية. مع الإشارة إلى تخصيص مبالغ مالية لإنجاز الوثائق العمرانية (مخطط التهيئة العمرانية لمدينة انواكشوط عام 1970). ضف إلى ذلك تواصل الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية التي استحوذت على أكثر المخصصات (34.5%) وذلك على الرغم من اقتناع المخططين بأهمية القطاع الريفي وضرورة التركيز عليه خلال هذه الفترة.

ورغم ذلك، تبين الدراسة التقييمية لحصيلة هذه الخطة أهمية الفوارق الكبيرة بين المشاريع المبرمجة وما تم تنفيذه على أرض الواقع؛ فمن ضمن 40 مشروعا متوقعا في مجال التنمية الحضرية لم يتجاوز عدد المشاريع المنفذة 18

¹ - ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، مرجع سبق ذكره، ص 221

² - نفس المرجع، ص 221

مشروعاً. وفي الوسط الريفي تم تنفيذ 8 مشاريع من بين 39 مشروعاً مبرمجاً، في حين لم تنفذ المشاريع الخمسة المدرجة في إطار الصحة والسكان¹.

وقد جاءت الخطة الثالثة ما بين 1976-1980 وانطلقت من تشخيص شبه واف للمشكلات التنموية التي تعاني منها البلاد في تلك الفترة، كما أنها كانت واعية بأزمة المجال الريفي وانعكاسات الهجرة على المراكز الحضرية. وعلى الرغم من أهمية الأهداف التي انطلقت منها هذه الخطة (تحسين مستوى دخل الأفراد، الاستغلال الأمثل للمصادر البشرية، حماية المحيط..)، فإنها حددت بالإضافة إلى ذلك جملة من الأهداف الخاصة بكل قطاع.

ففي مجال التنمية الحضرية انطلقت الخطة من تصور واقعي للنمو المتزايد للسكان الحضريين وخاصة في مدن انواكشوط وناواذيبو وافديرك وروصو، وعلى الرغم من تكريس الجهود خلال الفترات السابقة حول توفير البنى التحتية بهذه المدن إلا أن الزيادة السكانية السريعة الناتجة عن الهجرة جعلتها تستوعب كامل مخططاتها. وهكذا فإن تنمية هذه المراكز الحضرية ينبغي أن تحظى بالأولوية ضمن هذه الخطة، وذلك عن طريق وضع مخططات أكثر دقة، وإنجاز برامج لتوفير البنى التحتية والخدمات والمرافق العمومية، وتعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي، وتفعيل أجهزة الرقابة العمرانية والسهر على تطبيق واحترام أمثلة التهيئة العمرانية².

ومن ناحية أخرى أدركت الخطة الأبعاد الخطيرة للمشكل السكني وخاصة بمدينة انواكشوط وناواذيبو. وهكذا ترى أن الدولة مطالبة بتشجيع السكن الاجتماعي وتوفير فرص الكراء المناسب ودعم البناء الذاتي المرتكز على القروض

¹ - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980, p.11

² - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980 p. 49

الميسرة، وذلك عن طريق بعث مؤسسة تتكفل بتوفير المساكن الاجتماعية وتيسر الاستفادة الفئات الاجتماعية الضعيفة منها، ودعم القطاع الخاص في هذا الميدان.¹ كما لم يفت على هذه الخطة ضرورة صيانة المدن القديمة (نيشيت وولاته ووادان)، لا باعتبار دورها الحضاري والثقافي فقط، وإنما بموقعها الجغرافي كمراكز حيوية على أطراف الصحراء، ولذا فإن برامج التهيئة الحضرية يجب أن تركز على دمج كافة أجزاء المجال وصيانتها.

غير أن من المهم أن نشير إلى بعض الظروف التي واكبت هذه الخطة والتي أثرت بشكل بالغ على النتائج النهائية، بدءا بنفقات حرب الصحراء وأعباء اكتتاب الجنود، وتعطيل استخراج خامات الحديد (مصدر الثروة الأساسي)، والاضطراب السياسي والعسكري الذي عرفته البلاد عموما خلال هذه الفترة وما رافق ذلك من تواصل لموجات الجفاف. مما انعكس على تنفيذ المشاريع المزمع القيام بها، بل إن نهايتها اختتمت في منتصف 1978 بتحول السلطة من نظام مدني إلى عسكري (انقلاب يوليو 1978)، ونتيجة لذلك صرفت الأنظار عن كثير من المشاريع المبرمجة لتبقى القضايا التنموية المطروحة تبحث عن حلول. (سيدي عبد الله، 1997).

أما الخطة الأخيرة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد ركزت على قطاع التنمية الريفية (لعلاج الأمور من منبعها) الذي استقطب 21.7% من مجموع الاستثمارات الهادفة إلى إقامة البنى الأساسية الكفيلة بتثبيت السكان في أماكنهم الأصلية (السدود، الآبار، استصلاح الأراضي..)، في حين كانت حصة المعادن والطاقة متواضعة. وفي مجال التنمية الحضرية لا يزال الاهتمام منصبا حول توفير التجهيزات والبنى التحتية بالمراكز الحضرية وخاصة الموانئ

¹ - R.I.M., III ème plan de développement économique et social, 1976-1980 p. 49

والطرق، مع إقامة برامج تهدف إلى تعزيز آليات التخطيط والتسيير الحضري واستكمال إنجاز المخطط المديري للتهيئة الحضرية لمدينة انواكشوط بعدما تم استيعاب مخطط 1970، وقد خصص لمجموع ذلك 22.3% من الاستثمارات¹.

ولعل ما يمكن استخلاصه من هذه الخطة في سياق مسارها التنموي الهادف إلى تقليل التباين بين المناطق وتنمية المراكز الحضرية الثانوية وإيقاف تدفق المهاجرين، هو أنها لم تشذ عن القاعدة العامة التي لوحظت في الخطط السابقة والتي تنطلق في معظمها من تصور شامل للمشكلات سرعان ما يصطدم بالواقع والظروف الطارئة، لتتحول المحصلة النهائية المنفذة إلى مستوى هزيل. وهكذا تتحامل كل خطة على سابقتها وتقع في نفس الخطأ.

2- توجهات التنمية الحضرية ضمن برامج الإصلاح الهيكلي 1985-1996

إن الطرح الذي تميزت به هذه البرامج هو خصوصيتها في كثير من الجوانب المتصلة بإعادة النظر في التوجهات السابقة لاقتصاد البلاد، والتي أدت حسب تلك البرامج إلى فشل منحائها التنموي وتراكم العجز في ميزان المدفوعات وتنامي المديونية الخارجية. لذلك ركزت هذه البرامج على الجانب الاقتصادي والمالي، مع الحرص على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان.

وهكذا رسم برنامج التقييم الاقتصادي والمالي (1985-1988) أربعة أهداف كبرى للتغلب على الأوضاع تتمثل في المحافظة على معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي السنوي يفوق معدل النمو الديمغرافي (حتى يصبح في حدود 4%)، ثم تحسين إنتاجية الاستثمارات، والوصول إلى التوازن في ميزانية الدولة إضافة إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات².

¹ - R.I.M., IVème plan de développement économique et social, 1981-1985, p. 710

² - R.I.M., IVème plan de développement économique et social, 1981-1985, p. 710

وبالنظر إلى توزيع الاستثمارات حسب القطاعات خلال هذا البرنامج نلاحظ زيادة في مخصصات القطاع الريفي من جملة الاستثمارات، حيث شملت 42.1% مع تراجع كبير في حصة القطاع العصري التي لم تتجاوز 10%. ومقابل ذلك تراجعت نسبة الاستثمارات المخصصة للبنى الأساسية إلى 10%، في حين نالت المياه الحضرية قسطا وافرا (17.4%). أما في مجال الإسكان وال عمران فإن نسبة الاستثمارات وصلت 1.9% وتتركز أساسا حول تدعيم ومراجعة آليات التسير والتخطيط الحضري وإنجاز أمثلة التهيئة العمرانية بالمدن الرئيسية¹.

أما برنامجي الدعم والدفع (1989-1991) والاستثمار العمومي (1994-1996) فرغم تركيزهما على التوازنات المالية (التوازن في ميزانية الدولة، العجز في ميزانية الدولة، العجز في الحساب الجاري، الادخار)، وإهمالهما المشاريع المتعلقة بالقطاعات الأخرى²، فإن المخططين أصبحوا واعين خلال تلك الفترة بخطورة الإشكالات المطروحة على مستوى التهيئة الترابية وضرورة لفت الأنظار إلى الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية التي تنتج عن الاختلالات والتوازنات المجالية، وخاصة على مستوى الوسطين الريفي والحضري. ولذا ركزت الاهتمامات حول إعادة الاعتبار للمجال الريفي وتوفير سبل البقاء بهذه المناطق ليستوعب 34% من مجموع الاستثمارات. أما على مستوى التنمية الحضرية فإن التشخيص بين أن أهم الصعوبات تتمثل في النمو غير القانوني، وتفاقم أزمة الإسكان، وغياب أجهزة إنتاج وتمويل الإسكان الخاصة، وعجز القطاع العمومي وحده عن توفير الحاجة إلى المساكن بفعل نقص الإمكانيات المالية، مع تدهور البنية التحتية والمرافق العمومية. وهكذا فإن البرنامج يرى ضرورة

¹ - R.I.M., Programme de redressement économique et financier, 1985-1989, p. 2

² - R. I. M. Programme de consolidation et de relance, 1989-1991, p. 4

التصدي للنمو غير القانوني لمدينة انواكشوط عن طريق تثبيت السكان في أماكنهم، ودعم وتأطير نمو المراكز الحضرية الثانوية وتجهيزها بالخدمات والمرافق العمومية، لخلق أقطاب نمو ثانوية مع التركيز على حل مشكل السكن غير القانوني، وبعث آليات جديدة لتمكين الفئات الاجتماعية من الحصول على السكن.

وعلى الرغم من وجاهة هذه الأهداف عموماً فإنها لم تتحقق في معظمها، نظراً لقلة الإعتمادات المالية وعجز الميزانية واعتمادها على المساعدات والتمويلات الخارجية. وتبعاً لذلك كانت الحصيلة النهائية المنفذة ضعيفة جداً؛ فمثلاً من بين 34 مشروعاً في ميدان الزراعة لم تنفذ إلا 22 منها فقط، وعلى مستوى التهيئة الإقليمية تبين أن من بين 59 مشروعاً بقيت هناك 33 مشروعاً دون تنفيذ. كما أن 10 مشاريع من بين 17 مشروعاً مدرجة في إطار الإسكان والتحضر لم يتم تنفيذها!

وإجمالاً فإن ما سجل من ملاحظات حول توجهات سياسة التنمية الحضرية في هذا البرنامج يشير إلى ضرورة التحكم في المجال الحضري وإعادة توازنه، والتركيز على التخفيف من دور العاصمة في استقطاب المجال، والحد من النمو غير القانوني الذي تتعرض له المراكز الحضرية الكبرى. إلا أننا من الجانب الآخر نرى أن الوسائل التي تم اعتمادها سواء على مستوى حجم التمويلات الموجود أو ترتيب الخيارات التنموية لا تتماشى وأهمية الأهداف المرسومة.

3- توجهات التنمية الحضرية ضمن إستراتيجية التنمية 1998-2001

لئن كان التوجه التنموي لبرامج الإصلاح الهيكلي قد ركز عموماً على تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية الكبرى، فإننا نلمس مواصلة نفس التمشي

خلال هذا البرنامج التنموي، مع الحرص على خلق تنمية مستدامة ومحاولة تصحيح الآثار السلبية للإصلاح الهيكلي وخاصة على المستوى الاجتماعي.

وهكذا انطلقت إستراتيجية التنمية هذه في تصورها العام من اعتبارات هامة تم تحقيقها خلال السنوات الماضية والتي أدت إلى تحقيق توازن اقتصادي ومالي وأفرزت تحولات هامة مست عديد الجوانب الاجتماعية والسياسية بالبلد. وهو ما يتطلب في المستقبل إعداد سياسة تنموية ودينامية ومرنة وقادرة على خلق اقتصاد قوي ومنفتح وقادر على التصدي للتحولات الناجمة عن العولمة والمنافسة العالمية¹. ففي مجال التنمية الحضرية انطلقت الاستراتيجية من تشخيص دقيق لواقع التحضر السريع بالبلد، ومن خطورة النمو غير المتوازن للمراكز الحضرية ومن الدور المتزايد للعاصمة انواكشوط التي تضم ربع السكان، ومن النقص الحاد في البنى التحتية الأساسية وتدني ظروف الحياة وخاصة بالمناطق غير القانونية، في وقت استلهمت فيه المخططات العمرانية وتفاقت فيه أزمة السكن².

وهكذا فإن الدولة تسعى على المدى المتوسط والبعيد إلى توجيه وتنظيم النمو الحضري بطريقة تمكنه من أن يلعب دورا أساسيا في مسار التنمية، والتركيز على تأطير وتدعيم نمو المراكز الحضرية الثانوية حتى تتمكن من استقطاب المجالات الجهوية، وتثبيت السكان في المناطق ذات الإمكانيات الإنتاجية. ولتحقيق هذا الهدف ينبغي اتخاذ جملة من التدابير تتعلق بتقوية وسائل التسيير والإمكانيات التقنية والمالية للإدارات المحلية لوقف اختلال البنية التحتية الحضرية في وقت استلهمت فيه المخططات العمرانية وتفاقت فيه أزمة السكن³.

¹ - R.I.M., Stratégie de développement 1998-2001, partenariat Etat – secteur privé, pour une croissance forte et durable, document à présenter au troisième groupe consultatif pour la Mauritanie, Paris, 25 au 27 mars 1998 p.4

² - Ibid, p. 53

³ - Ibid, p. 53

وعلى العموم فإن البرامج والخطط التنموية التي عرفت موريتانيا منذ الاستقلال وحتى اليوم لم تكن في مستوى التخطيط المطلوب لمواجهة التحديات التي يواجهها هذا البلد. وهكذا جاءت الخيارات التنموية مجانفة للصواب في أكثر الحالات، في وقت تعاني فيه البلاد شح الموارد المالية وسوء التسيير. وهكذا ظلت عديد البرامج ومشاريع التنمية الحضرية حبرا على ورق، لتزداد أزمة المجال الحضري وتتفاقم المشكلات الحضرية بمختلف أنواعها.

II- السياسة السكنية منذ السبعينات: عجز كبير عن تلبية حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة

الواقع أن السلطات العمومية لم تعتمد سياسة سكنية تهدف بالأساس إلى القضاء على ظاهرة السكن غير القانوني والتخفيف من حدة الأزمة السكنية فيما قبل 1974، وهو الوقت الذي أصبح فيه الشعور حاضرا بضرورة التدخل لإيجاد الحلول الملائمة لوضعية الإسكان، ومن ذلك الوقت ارتكزت سياسية الدولة حول محورين أساسيين¹:

- * إنتاج المساكن بأسعار منخفضة عن طريق إحداث مؤسسة تهتم بتوفير المساكن الاجتماعية (شركة البناء والتسيير العقاري SOCOGIM).
- * إنجاز المقاسم المتطورة وتقسيمها لفائدة الفئات الفقيرة من السكان وخاصة على مستوى العاصمة انواكشوط.

1 - سياسة إنتاج المساكن: بين الطموح والفشل

على الرغم من أن تدخل الدولة في مجال الإسكان جاء متأخرا وذلك بعد أن أصبحت وضعية الإسكان معقدة، فإن المرتكزات التي انطلقت منها لم توصل إلى نتائج ملموسة من شأنها التخفيف من حدة المشكل؛ بل إن هذه التدخلات كانت

¹ - SOCOGIM, Aménagement des terrains urbains, p. 37

سلبية وزادت الوضع أكثر مما هو عليه. حيث عملت على إقصاء الفئات الاجتماعية وانزلت نحو الفئات ذات الدخل المرتفع، وتمثل برامج سوكوجيم خير مثال على ذلك.

أ- برامج سوكوجيم وإقصاء الفئات الاجتماعية الضعيفة

إذا كانت الدولة قد أوكلت لهذه الشركة جميع المهام المتعلقة بالإسكان وتوفير المساكن الاجتماعية سعياً منها للتخفيف من حدة أزمة السكن وخاصة بالعاصمة انواكشوط، فإن هذه المهمة لم تتحقق بما فيه الكفاية نظراً لمحدودية رأس مال هذه المؤسسة واعتماده أساساً على الهبات والمساعدات التي تتنازل عنها الدولة وضخامة حجم المسؤولية الموكلة لها. ومع ذلك فقد شملت تدخلاتها ثلاث مدن أساسية هي انواكشوط وناواذيبو وروصو، مع التركيز على العاصمة انواكشوط التي استقطبت 90% من مجموع الاستثمارات التي تم رصدتها، نظراً لضخامة حجم المشكل السكني بهذه المدينة مقارنة بباقي المدن الأخرى.

وهكذا يجدر بنا قبل دراسة العوامل التي أدت إلى فشل سوكوجيم في حل أزمة السكن بالمدينة أن نتعرض لأهم الإنجازات التي حققتها هذه الشركة وخاصة منذ تأسيسها وحتى بداية التسعينات (باعتبار هذه الفترة تتزامن وأوج ظاهرة السكن غير القانوني بالمدينة) لنرى مدى إسهامها في توفير المساكن وما إذا كان فشل هذه السياسة أدى بشكل أو بآخر إلى استمرار أزمة السكن بالمدينة وإرغام الفئات الاجتماعية إلى التوجه نحو سوق السكن غير القانوني على الأطراف.

وقبل ذلك نشير إلى أن مجموع إنجازات هذه الشركة بلغ 2074 مسكناً خلال الفترة الممتدة ما بين 1974-2002، وإذا ما أضفنا إلى ذلك المساكن التي سيتم إنجازها من خلال المشروع الجاري تنفيذه حالياً فإن العدد يصل إجمالاً إلى 3276 مسكناً خلال 30 سنة على إنشاء هذه الشركة!

وباعتبار مجموع المساكن التي أنجزتها الشركة خلال 15 سنة الأولى من تاريخ تأسيسها لا يتجاوز العدد 1506 مسكناً (منها 1354 بالعاصمة انواكشوط) واستصلاح 186 قطعة أرضية (منها 137 بانواكشوط و49 بانواذيبو)، إضافة إلى توزيع 1400 قطعة أرضية بروسيا وذلك للقضاء على الحي السكني غير القانوني المعروفة بـ "السطارة".

وبالنظر إلى مجموع المساكن التي تم إنجازها بمدينة انواكشوط مقارنة بتقديرات الحاجة إلى المساكن في تلك الفترة فإننا نلاحظ أن العرض لا يزال بعيداً عن تغطية الطلب؛ فمثلاً في عام 1975 قدرت الحاجة إلى المساكن بمدينة انواكشوط في حدود 2975 مسكناً، ونتيجة لذلك قررت الشركة إنجاز برنامج رباعي طموح لبناء 3000 مسكن خلال الفترة ما بين (1975-1979)، ومع ذلك لم تتمكن إلا من إنجاز 200 مسكن خلال الفترة المذكورة، بل إنها لم تتمكن خلال 15 سنة الموالية إلا من إنجاز 1354 مسكن، وهو ما يمثل 45.3% فقط من مجموع المساكن المبرمجة خلال البرنامج الرباعي الأول (3000 مسكن) مما أدى إلى تراكم الحاجة إلى المساكن سنة بعد أخرى.

وعلى الرغم من الطابع الاجتماعي لتدخلات الشركة والتي تهدف إلى توفير المساكن الاقتصادية فإننا نلاحظ أنها شملت إلى جانب ذلك المساكن الراقية، حيث تم إنجاز 100 مسكن بمقاطعة تفرغ زينه، ونظراً للطراز الرفيع لهذه المساكن والخدمات الراقية التي تتوفر بها فإن إجمالي تكاليف بنائها فاق كل مشاريع السكن الاقتصادي الأخرى، بل أثر بشكل بالغ على مستوى أدائها ونشاطها.

ومن ناحية أخرى أدى الارتفاع الكبير لأسعار مواد البناء وتكاليف الأشغال إلى ارتفاع مشط في تكاليف المتر المربع بالنسبة للمساكن التي تم إنجازها

ضمن هذا البرنامج، فخلال البرنامج الرباعي الأول وصلت تكاليف المتر المربع 8200 أوقية وهو ما لا تستطيع الفئات الاجتماعية المتوسطة أن تطيقه من باب أولى الفئات الفقيرة. إضافة إلى تعقد نظام إسناد القطع وطرق الحصول عليها وما يشوبها من التباس وتجاوز للمعايير المحددة في أكثر الحالات، ليستفيد من ذلك فاعلون غير مستهدفين في الأصل من هذه التدخلات.

وتبعاً لذلك ظلت هذه المساكن بعيدة كل البعد عن متناول الفئات الاجتماعية الفقيرة التي لا تسمح لها مداخيلها بالاستجابة لشروط الإسناد، مما أدى إلى انزلاقها نحو الفئات (القليلة) الأكثر حظاً وحرمان القاعدة العريضة من الأسر المحتاجة والمستهدفة في الأصل من هذه التدخلات.

ب- القطاع الخاص وفشل تجربة البعث العقاري:

يلعب القطاع الخاص باقتحامه سوق الإسكان دوراً أساسياً في تخفيف أزمة السكن وخاصة في البلدان التي لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة لتوفير برامج السكن العمومي، نظراً لتعدد المشاكل التنموية المطروحة وما يرافق ذلك من سوء التصرف في الموارد المتاحة وضعف التخطيط الاقتصادي وعدم القدرة على التحكم في تنفيذ البرامج والخيارات التنموية. مما يؤدي في أغلب الحالات إلى استقطاب الأموال المخصصة للبرامج الاجتماعية إلى مشاريع تنموية أخرى أو قضايا وطنية تملئها ظروف الاستعجال والضرورة، ونتيجة لذلك تتعثر مشروعات الإسكان الحكومي بالبلاد¹ وفي هذه الحالة فإن القطاع الخاص يمكن أن يكون الجهة

1- على سبيل المثال أثرت حرب الصحراء (بين موريتانيا وجبهة البولواريو) بشكل بالغ على مختلف المشاريع التنموية بالبلاد وخاصة مشاريع الإسكان التي كانت سوكونجيم تنوي تنفيذها خلال البرنامج الرباعي الأول 1974-1978؛ حيث لم تنجز إلا 200 مسكن من أصل 3000

الوحيدة القادرة على التدخل وبعث مشاريع الإسكان لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة.

ومن ناحية أخرى "أثبتت الدراسات أنه حتى لو تم تنفيذ الجهات الحكومية للمشروعات السكنية المستهدفة في نطاق البرامج والخطط التنموية، فإن الجهاز الحكومي لا يستطيع أن يمد سوق الإسكان بالاحتياجات اللازمة من الوحدات السكنية، بل ما يمكن توفيره لا يتعدى 15-20% من إجمالي الوحدات السكنية المطلوبة سنوياً"¹. وعلى الرغم من أهمية تدخل الباعثين الخواص واقتحامهم سوق الإسكان في ظل عجز الدولة عن توفير الحاجيات السكنية المتزايدة فإن هذه المسألة ذات جوانب سلبية تتمثل في تعدد الفاعلين واختلاف أهدافهم واستراتيجياتهم، وخاصة في ظل غياب دور الدولة ومرونة القوانين والتشريعات مما يؤدي إلى تعدد السياسات السكنية المتبعة وعدم السيطرة على المجال وتجزئته². ومع ذلك فإن أهمية القطاع الخاص قد تدعمت أكثر فأكثر في ضوء الليبرالية الاقتصادية وتحرر رأس المال وجذب المستثمرين وخلق الفضاءات الصناعية والتجارية الحرة وانسحاب الدولة من الاقتصاد حيث لم تعد سوى أداة ضبط أكثر من كونها أداة تدخل وتنفيذ في إطار نظام اقتصادي مؤسس على بعث وترقية الصادرات والاندماج في التقسيم العالمي للعمل.

وإذا كانت البلدان تسعى إلى جذب الفاعلين الاقتصاديين للاستثمار في قطاع الإسكان لتمكين المواطنين من الحصول على المسكن فإن حرص الباعثين

مسكن مبرمج، وذلك لما كبذته هذه الحرب البلاد من نفقات كبيرة لم تكن متوقعة أدت إلى استنزاف بعض التمويلات المرصدة سابقاً للمشاريع العمومية.

¹ - سليمان (أحمد منير) 1988، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، ص 91

² -SALHI (F), 1987, Pouvoir, acteurs locaux et habitat à Annaba EL-Hadjar (Algérie), in Habita, Etat et Société au Maghreb, CNRS, p. 155

على تحقيق الأرباح أفقد هذه المساعي أبعادها الاجتماعية، وانعكس بشكل مباشر على الفئات الاجتماعية الضعيفة التي لم يعد بإمكانها الاستفادة من البرامج السكنية التي لا تتماشى ومداخلها المنخفضة¹. بل إننا نلاحظ (كما هو الحال بموريتانيا) أن تدخلات الباعثين العقاريين الخواص ظلت محدودة جدا نظرا لعدم تحمل الفئات الاجتماعية المستهدفة تكاليف المساكن المعروضة، بفعل ضعف المداخل وارتفاع تكلفة البناء وعدم قدرة الدولة على التدخل الفعال لصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة².

وعلى الرغم من أن دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار في قطاع الإسكان بموريتانيا أثبتت في معظمها ضعف مردودية هذا القطاع، إلا أننا نلاحظ أن الدولة حاولت إقحام بعض المستثمرين في هذا النطاق. وتجسدت أولى تلك المحاولات في إنشاء بنك الإسكان الذي حظي بامتيازات ودعم كبيرين للمساهمة في الحد من أزمة السكن وتمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة والمتوسطة من الحصول على المسكن. لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، مما أرغم هذه المؤسسة على التخلي عن الهدف الذي أنشئت من أجله، والتوجه نحو العمليات التجارية والمالية تحت اسم "بنك الأمانة للتنمية والإسكان"³.

ونظرا لفشل هذه التجربة ظل القطاع الخاص (البنكي بالذات) بمنأى عن ولوج سوق الإسكان في ظل غياب ضمانات تمكن المستثمرين من تحقيق أرباح معقولة. وانطلاقا من ذلك بادرت شركة البناء والتسيير العقاري إلى إبرام عقود

¹- أنظر ما حدث في تونس (الشابي، 1986) والجزائر (الصالح، 1986) والأمثلة متعددة في معظم بلدان العالم.

² -Commune de Nouakchott, 2001, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, phase 1, Diagnostic, p. 32

³ -Ibid, p. 39

واتفاقات مع بعض البنوك تمكنها من الحصول على قروض لتمويل بعض المشاريع السكنية، وذلك لتتمكن من تجاوز العجز المالي الذي تعاني منه منذ بداية التسعينات، مع ضمان توفير الأرباح لفائدة البنوك المقترضة والإشراف على دراسة وتنفيذ هذه المشاريع.

وهكذا حصلت سوكوجيم على قرض يناهز 6 مليار أوقية لبناء 1202 وحدة سكنية، منها 802 من الطراز المتوسط و400 من الطراز الرفيع. وذلك بالمنطقة المطلة على الشاطئ في النطاق الشمالي الغربي من مقاطعة تفرغ زينه على مساحة 102 هك، وبتنويل من بنك الأمانة للتنمية والإسكان (400 وحدة سكنية) وبنك التجارة الدولية (402 وحدة سكنية) والبنك الموريتاني للتجارة الدولية (400 وحدة سكنية). وقد بدأ العمل في هذا المشروع منذ 2002 وكان من المتوقع أن تكتمل الأعمال في موفى 2005¹، إلا أنها لم تكتمل إلى حد الآن (يناير 2007) نظرا لمعوقات مالية انجرت عن تأخير تنفيذ المشروع عن الموعد المحدد له سلفاً*.

وإذا كانت هذه القروض في حقيقة الأمر تمثل إعادة اعتبار ومصادقية جديدة لشركة البناء والتسيير العقاري، فإن الشكوك تبقى مطروحة حول مدى نجاح هذه المؤسسة في توفير مساكن اجتماعية في متناول الفئات الاجتماعية الضعيفة،

¹ - www.nouakchottinfo.com, N° 289, du 22/01/2002, Document spécial sur la SOCOGIM

* حسب تصريح المدير العام لشركة البناء والتسيير العقاري (في بداية 2007) تتمثل أهم تلك المعوقات في ارتفاع تكاليف مواد البناء، وارتفاع نسبة الفائدة، والتضخم المالي، مما جعل قيمة المشروع ترتفع أكثر مما كان مخطط له.

في ظل سياسة الاقتراض وغياب رأس المال الحكومي وطبيعة شروط الإسناد ومدة التسديد !

2- سياسة تقسيم الأراضي وتفاقم المشكل العقاري:

على الرغم من التأثيرات العامة التي أحدثتها سياسة تقسيم الأرض وتوزيعها على المجال الحضري، وتعدد مستويات هذا التأثير، سواء على مستوى التوسع المجالي للمدن أو تفاقم أزمة السكن و ظهور الممارسات المجالية المتعددة (مضاربات عقارية، تملك، استحواذ...)، فإننا سنقتصر هنا فقط على الجوانب المتعلقة بفشل هذه السياسة والبحث عن أسباب ذلك وانعكاساته على تفاقم أزمة السكن.

إن أزمة الإسكان ترجع في أغلب الحالات إلى السياسات السكنية التي تنتهجها البلدان، وكما رأينا سابقا ارتكزت سياسة الإسكان بموريتانيا فيما قبل التسعينات على إنتاج المساكن الاجتماعية من جهة، وإنشاء المقاسم الحضرية وتوزيعها على المنكوبين من جهة أخرى. ولئن كانت سياسة إنتاج المساكن قد فشلت في تحقيق أهدافها الاجتماعية وانزلقت نحو الفئات الاجتماعية الميسورة فإن سياسة تقسيم الأراضي وتوزيعها لم تفلح كذلك في حل مشكل السكن، بل زادت الوضع أكثر مما هو عليه؛ فقد ارتكزت هذه السياسة على تصور خاطئ يرى في توفير المقاسم وتوزيعها وسيلة لحل مشكل السكن بالمدن وخاصة العاصمة انواكشوط، بغض النظر عن مراعاة المستويات المادية للمستفيدين وما إذا كانت تمكنهم من بناء المساكن أم لا وما قد يترتب عن ذلك من ممارسات ربما تؤدي بالبعض (كما حدث بالفعل) إلى التخلي عنها واحتلال أراضي جديدة والمطالبة بها ثانية.

فقد رافقت سياسة التقسيم المراحل الأولى لتأسيس العاصمة؛ حيث جاءت في البداية تجسيدا لسياسة الإعمار وجذب المواطنين إليها، بل رافق ذلك تقديم المساعدات المادية لكل من يرغب في الإقامة بهذه المقاسم وخاصة فيما قبل 1963¹، وما هي إلا فترات قصيرة حتى بدأت المدينة تضيق بسكانها وخاصة بعدما تزايدت أعداد العمال المهاجرين إليها لتتواصل سياسة التقسيم والتوزيع التي تم تبنيها سابقا. وإذا كانت المقاسم التي تم إنجازها في تلك الفترة جاءت نظرا لحاجة السكان القادمين الملحة من جهة، واستجابة لرؤية استراتيجية تهدف إلى إعمار المدينة من جهة أخرى، فإن الأمر لم يعد كذلك منذ بداية السبعينات وتتواصل حلقات الجفاف والتصحر وما أفرزاه من اختلال مجالي عميق أثر بشكل كبير على مستوى كامل البلاد؛ ففي عام 1974 تم توزيع 7000 قطعة أرضية لإيواء أدفاق الهجرة التي خلفتها سنوات الجفاف الثلاثة السابقة ثم شفعت ب 1700 قطعة عام 1975، وما هي إلا فترات قصيرة حتى تأكد أن 80% من القطع الموزعة آلت ملكيتها إلى منتفعين آخرين، وتحول أصحابها إلى الأطراف واستولوا على أراضي غير قانونية من جديد، لتتضاعف بذلك طلبات الحصول على الأرض كلما باشرت السلطات العمومية توزيع مقاسم جديدة حتى سجلت المصالح الإدارية ما يزيد على 108000 طلب، في حين أن الحاجة إلى المساكن لا تتجاوز حسب التقديرات في تلك الفترة 30000 مسكن فقط².

وقد تواصلت عمليات التقسيم والتوزيع خلال الثمانينات وبصورة خارجة عن نطاقات المخططات العمرانية، حيث تم تقسيم 16000 قطعة أرضية عام 1985 مما أرغم السلطات العمومية على وضع حد لهذا التقسيم العشوائي، وبادرت

¹ -J. R. (Pitte), 1977, op. cit. p. 103

² -SOCOGIM, op. cit. p. 30

عام 1987 بتعديل مخطط التهيئة العمرانية للمدينة الذي تم إنجازه عام 1981 وذلك ليشمل 60000 قطعة أرضية تم توزيعها خلال الثمانينات.

والواقع أن عمليات التقسيم السخية هذه جاءت بفعل تبدل استراتيجيات السكان (الفاعلين) حيث لم يعد الحصول على المسكن هو الهدف الأساسي في حد ذاته، بل إن التملك العقاري والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأراضي، والمضاربات التي أذكتها السوق العقارية غير القانونية كانت كلها عوامل جعلت هذه السياسة تخرج عن مجراها الطبيعي. وهكذا ظلت استفادة الفئات الاجتماعية الضعيفة (الفقراء والمهاجرون) محدودة جدا أمام نفوذ الفئات الاجتماعية العليا ذات النفوذ وتدخلات الفاعلين الاجتماعيين الآخرين وتحكمهم في مسار عملية التقسيم ومجراها.

وهكذا لئن كانت سياسة تقسيم الأرض وتوزيعها جاءت لتلبية الحاجة إلى المساكن والقضاء على ظاهرة السكن غير القانوني، فإنها فتحت الباب أمام ظهور ممارسات مجالية جديدة زادت الوضع حدة وأفرزت حاجيات وأنماط جديدة من استهلاك المجال الحضري وأثرت بشكل كبير على أهداف هذه السياسة وطموحاتها.

وإذا كانت السياسة السكنية التي تبنتها الدولة جاءت كرد فعل على تفاقم أزمة السكن التي عرفتھا المدينة منذ بداية السبعينات فإنها لم توفق في تقديم الحلول الملائمة لهذه الأزمة، نظرا لهشاشة الأسس التي ارتكزت عليها هذه السياسة، وضيق النظر فيما يتعلق بفهم الأوضاع الحالية والعجز عن استشراف مستقبل نمو المدينة، في ظل غياب الموارد المالية اللازمة لإنجاح مثل هذه التدخلات وعدم تطابقها مع الخيارات التنموية الكبرى للبلاد. وهكذا توجهت الدولة منذ بداية التسعينات نحو استراتيجية جديدة تهدف إلى تنمية الوسط الحضري عن

طريق إنجاز بعض البرامج والمشاريع القطاعية التي أسهمت (إلى حد ما) في إعادة الاعتبار للمجال الحضري وتخفيف حدة أزمة السكن غير القانوني.

III - برامج التنمية الحضرية منذ التسعينات: سياسات حضرية قطاعية وانتقائية

جاءت هذه البرامج تجسيدا للتوجهات الجديدة في مجال التنمية الحضرية ومجابهة الوضع المتأزم في المدن وبانواكشوط بالذات. ومع اختلاف الظروف التي وجدت فيها هذه البرامج اختلفت الأهداف المرسومة من ورائها، لتعالج في مجموعها بعض القضايا الهامة التي يتعرض لها المجال الحضري. وهكذا ركزت المشاريع المبرمجة في إطار برنامج تنمية البنى التحتية الحضرية على إشكالية توسيع القاعدة الاقتصادية للمدن، وخلق فرص للعمل، عن طريق برنامج تنمية الصناعات والبناء والتشغيل (1994-2001). في حين ركز برنامج محاربة الفقر على محاولة إيجاد حل لمشكل الفقر في الوسط الحضري الذي أصبح أمرا لا يمكن تجاهله (منذ 1996)، ليهتم برنامج التنمية الحضرية الذي تم تبنيه مؤخرا بإعادة هيكلة المدينة، وتوفير البنى التحتية في المناطق الناقصة التجهيزات (2001-2010). فإلى أي حد نجحت هذه البرامج في تخفيف الأزمة الحضرية بالمدينة؟ وما هي المعوقات التي حالت دون ذلك؟ وما مدى إسهامها في الحد من النمو غير القانوني؟

1- برنامج تنمية وتعزيز البنى التحتية الحضرية (1994-2001)

تم وضع هذا البرنامج في إطار سياسة تشغيل قصيرة المدى، تهدف إلى الحد من البطالة بصفة عامة وبطالة اليد العاملة غير المدربة في الوسط الحضري بصفة خاصة. وتتمثل أهم أهدافه في: تدعيم قدرات مؤسسات الدولة وخلق إمكانيات جديدة في الوسط الحضري عن طريق إنجاز مشاريع مفيدة اقتصاديا

واجتماعيا، كمشروع تنمية الصناعات والبناء والتشغيل (PDICE)، ومشروع اللامركزية والبنى التحتية الحضرية (PDIU). ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز الجهود في مجال توفير البنى التحتية وخلق الظروف الملائمة للتسيير الحضري الفعال وتدعيم قدرات مؤسسات الدولة، وخلق إمكانيات جديدة في الوسط الحضري تمكن من تحسين مستويات العيش.

وقد تم تمويل هذا البرنامج من طرف الوكالة الدولية للتنمية بالتعاون مع الصندوق الألماني للتنمية الدولية، وتتلخص أهم تدخلاته في مجال: خلق فرص العمل في المناطق الحضرية وحتى وإن كانت مؤقتة، والشروع في تنفيذ البرامج الضرورية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين القدرات الفردية للعاملين وتنافسية المؤسسات، وتوفير البنى التحتية الأساسية بالمدينة (توسيع شبكة توزيع المياه والكهرباء، وبناء المدارس والمستوصفات والطرق...)، وتدعيم جهود اللامركزية بإصلاح وتنظيم البلديات.

وعلى الرغم من أهمية الجوانب التي شملتها تدخلات هذا البرنامج والمشاريع التابعة له، فإن ثمة ملاحظات يمكن الخروج بها على مستوى الحصيلة العامة، وتتمثل أولها في تركيزه على بعث المشاريع من أجل تخفيف حدة البطالة، ولذلك كانت الأولوية لفائدة الخيارات القادرة على توفير فرص العمل، دون مراعاة أولويات السياسة الحضرية. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالإطار العام الذي جرت فيه هذه المشاريع سواء من الناحية المؤسسية أو التشريعية، وما تتميز به من غياب القوانين والتشريعات الملائمة لإقامة تنمية حضرية ملائمة، وضعف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن التخطيط والتسيير الحضري، أو من الناحية الاقتصادية التي يمر بها البلد والتي أثرت بشكل كبير على حجم التمويلات، وأفرزت الاعتماد على المساعدات الأجنبية، وما لذلك من تأثير على توجيه الخيارات التنموية وفق إرادة

التمولين الأجانب وضعف سلطة الدولة في هذا المجال. أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالخيارات والأولويات التي انطلقت منها هذه المشاريع في وقت كانت فيه المدن في أمس الحاجة إلى التفكير والتوجه نحو بعض القضايا الأكثر إلحاحاً، كإعادة تأهيل الأحياء غير القانونية، وتزويدها بالمرجعيات الضرورية للتخطيط والتنظيم الحضري (إنجاز أمثلة التهيئة العمرانية وغير ذلك). يضاف إلى ذلك اصطدام هذا البرنامج بجملة من العقبات التي أثرت على مستوى المحصلة النهائية التي تم تنفيذها كنقص الكفاءات البشرية، والإمكانيات المادية، وقسوة الظروف المناخية والطبيعية التي ما فتئت تغذي تيارات الهجرة في تلك الفترة.

ومهما يكن من أمر، وعلى الرغم من الأهداف التي رسمتها برامج تنمية البنى التحتية الحضرية، وشعارات التنمية الحضرية التي لوحت بها؛ فإن النتائج التي تم التوصل إليها لم تصل مستوى طموحات وآمال المخططين، ولم تتمكن من تخفيف أزمات المدينة المتعددة الأوجه. وهو ما حدا بالسلطات العمومية إلى محاولة التفكير في وضع خطط جديدة لمحاربة الفقر في الوسط الحضري، وتوفير السبل الضرورية لتحسين مستوى حياة سكان المدن.

2- برامج محاربة الفقر وإستراتيجية تنمية الوسط الحضري (1996-2005)

جاءت برامج محاربة الفقر استجابة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمجالية التي تعاني منها البلاد، وخاصة منها الجوانب المتعلقة بتدني ظروف المعيشة، وتردي الأوضاع البيئية والعمرانية بالمدن والمراكز الحضرية وبالذات في العاصمة انواكشوط، حيث انعكست الآثار السلبية للسياسات التنموية السابقة، وفشلت الخيارات التنموية التي تم تبنيها، وتؤكد فشل البرامج التي تم تنفيذها في مجال التنمية الحضرية في تحقيق نمو حضري منسجم، وتخفيف الأزمات التي تمر بها المدن تاركة وراءها أكثر من 35% من السكان الحضريين يعيشون تحت

عتبات الفقر؛ محرومين من الخدمات والبنى التحتية الحضرية ومعزولين على أطراف المدن والمراكز الحضرية¹.

وإزاء هذا الوضع بادرت السلطات العمومية باتخاذ إجراءات عاجلة لخفض معدلات الفقر على المستوى الوطني وذلك بإعادة توجيه النفقات العمومية نحو القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية، ودعم البرامج العمومية التي بإمكانها أن تستقطب عددا كبيرا من اليد العاملة، وتشجيع المشاريع الصغيرة، وتمويل أنشطة الصيد التقليدي.

أما على مستوى الوسط الحضري فإن الاستراتيجية المعتمدة ركزت على توقيف النمو غير القانوني للمدن والمراكز الحضرية من جراء الهجرات الريفية، وإعادة هيكلة هذه المناطق وتنظيمها وتوفير السكن للمواطنين، وتحسين مستوى عيش السكان الحضريين، ودعم الأنشطة الاقتصادية لتوفير فرص العمل، والظروف الملائمة للاستثمار عن طريق دعم القطاع الخاص، وإنجاز البنى التحتية والخدمات العمومية الضرورية لذلك².

ولتحقيق هذه الأهداف وتصحيح الأخطاء التي تم ارتكابها على مستوى المجال الحضري؛ ترى وثيقة استراتيجية محاربة الفقر أن تحقيق التنمية الحضرية المتوازنة يتطلب اتخاذ التدابير التالية:

- تصحيح اللاتوازن على مستوى البنية الحضرية، وذلك بتدعيم التنمية الحضرية في المدن الثانوية، وإقامة التجهيزات والبنى التحتية بها حتى تتمكن من أن تلعب دورا أساسيا إلى جانب المراكز الحضرية الكبرى.

¹-Banque Mondiale, Programme de Développement Urbain en Mauritanie, 26 Sept. 2001, p. 3

²-Document de stratégie de réduction de la pauvreté (DSRP) p. 6

- أن تنمية المدن تتطلب أيضا تسارع الإصلاحات التشريعية والمؤسسية، وذلك بمراجعة وتطهير الإطارين (القانوني والمؤسسي) وزيادة إمكانيات مشاركة البلديات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.
 - ضرورة إعادة صياغة آليات ومرجعيات التسيير والتخطيط الحضري بصورة أكثر ملائمة مع النمو الحضري المتسارع (مراجعة مخططات التهيئة العمرانية وتحيينها، إنجاز مخططات استخدام الأرض وإنجاز المسوحات العقارية..).
 - تحديد وضبط القنوات القانونية واللاقانونية للبعث العقاري، وتشجيع البعث العقاري الخاص لتخفيف أزمة السكن، وإقامة نظام معلومات عقاري، وضبطه وتحيينه.
 - إعلان حوار بين الباعثين (البلدية، الإدارة..) وشركائهم وذلك لصياغة استراتيجيات تنموية متفق عليها بين مختلف الأطراف.
 - تدعيم قدرات مختلف المتدخلين (إدارة البناء والإسكان، إدارة العقارات..) لتقوية الرقابة الحضرية والسهر على تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها.
- والواقع أن الأهداف السابقة الذكر تتم عن إدراك حقيقي لجوانب هامة من أزمة الوسط الحضري، وهي مسألة ظلت مفقودة منذ زمن بعيد، وعبرت عن حسن نوايا المخططيين، ومثلت بادرة جديدة لإعادة النظر في مشكلات المدن التي تراكمت خلال العقود الماضية. إلا أننا نلاحظ من الجانب الآخر أن الوسائل التي تم اتخاذها، وحجم الموارد المعبئة لذلك، لم تتماشى بما فيه الكفاية مع أهمية وشمولية البرامج والأهداف المراد وتحقيقها. مما أدى إلى محدودية النتائج التي تم تحقيقها وخاصة على مستوى البرامج والمشاريع المتعلقة بوقف النمو غير القانوني والتنمية

الحضرية عموماً، وإن كانت تدخلات البرامج مثلت خطوة نحو التفكير في إيجاد الحلول العاجلة مستقبلاً لمثل هذه المشكلات.

وتجسيدا لبرامج واستراتيجيات محاربة الفقر قامت الدولة بإنشاء "مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج" CDHLCPI، وذلك لهدف تعبئة الموارد، وتصوير البرامج التشاركية لمكافحة الفقر، وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وترتكز أنشطة هذه المفوضية على المحاور التالية:

- تحقيق التنمية الاقتصادية في محيط الأوساط الفقيرة.
- تحسين الخدمات الاجتماعية.
- التركيز على أهمية المناهج التشاركية في التنمية لدمج الفقراء في عملية محاربة الفقر.

أما على المستوى الحضري، فإن المفوضية قامت ببعض الأنشطة التي تندرج في إطار التنمية الحضرية عموماً، كبرنامج السكن الاجتماعي بالتعاون مع منظمة GRET المسمى "إتويزه" وبرنامج محاربة التسول، وبعث وتشجيع المهن الصغيرة في الوسط الحضري لفائدة النساء والشباب، ثم تزويد المدينة ببعض الخدمات والبنى التحتية الأساسية كالمياه الصالحة للشرب (بالتعاون مع UNICEF) وفك العزلة عن الأحياء الهامشية.

❖ برنامج إتويزه TWISA:

إتويزه هو برنامج تنموي اجتماعي اقتصادي لصالح الفئات الاجتماعية الحضرية الأكثر فقراً. وممول من طرف مفوضية حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والدمج. ويسهم هذا البرنامج في العمل على خفض مستويات الفقر في الوسط الحضري عن طريق التدخل في مجال السكن، وتسهيل طرق الحصول على المساكن بالنسبة للفئات المحرومة، وذلك بالتركيز على تحسين إمكانيات استثمار

الأسر في بناء مساكنها وتقديم قروض، وتعزيز القدرات المحلية عن طريق تحسين ظروف الحياة في الأحياء.

ويقوم هذا البرنامج على مبدأ إشراك السكان المحرومين، باعتبارهم فاعلين أساسيين في العملية التنموية التي ستشملهم، وينبغي إشراكهم وفق آليات تضامن معروفة ومضبوطة. وهو بذلك يتدخل لفائدة الأفراد والأسر والمبادرات التي تطلقها الجمعيات والرابطات. كما يعمل أيضا على إقامة بنى تحتية جماعية وذلك لتحقيق اندماج وتكامل المجموعات ومختلف عناصر الفئات المستهدفة. وتتمحور أنشطة هذا البرنامج حول أربعة عناصر هي:

- دعم الأنشطة الجمعياتية ومشاريع الإحياء بالمدينة؛ حيث يهدف هذا الجانب إلى إعادة هيكلة الأحياء، وإشراك السكان المحليين في كل العمليات التي تتم على المستوى المحلي، من تنظيم وتسيير وتخطيط. كما يهدف إلى خلق أنشطة اقتصادية على مقربة من السكان، وإقامة البنى التحتية والتجهيزات الأساسية.

- تقديم القروض والتمويلات الصغيرة، وذلك لخلق الأنشطة المدرة للدخل، وتحسين الوسائل المالية والرفع من مستوى القدرة الشرائية للسكان وإدماجهم في الحياة النشطة.

- المساهمة في إنتاج المساكن الاجتماعية: وهو محور من خلاله يسعى المشروع إلى مساعدة السكان من أجل تمكينهم من بناء مساكنهم ذاتيا، بعد أن يقوم البرنامج ببناء غرفة والحائط والمرافق العمومية للمسكن في شكل قرض ويتولى المستفيد تكملة البناء بعد ذلك حسب الإمكانيات المادية المتاحة له.

- تكوين السكان وتدريبهم في بعض المجالات الإنتاجية المدرة للدخل، وكذلك المجالات الثقافية (محاربة الأمية، نشر الثقافة، الرياضة..)

وعلى الرغم من حاجيات السكان المتزايدة إلى مثل هذه الخدمات، ومحدودية المخصصات المالية لهذا البرنامج، فإنه ساهم في بناء 985 غرفة بانواكشوط، وأكثر من 900 دورة مياه، وتسييج 900 قطعة أرضية، إضافة إلى تكوين 400 عامل في مهن مختلفة كالبناء والصناعة وغير ذلك، وتوفير 400 فرصة شغل و4000 قرض صغير، إضافة إلى تكوين عديد الجمعيات والرابطات المحلية.¹

وإجمالاً يمكننا القول إن البرامج القطاعية التي تم تبنيها كتجسيد لخيارات الدولة في مجال التنمية الحضرية، لم تنجح في تحقيق النتائج المراد بلوغها. فعلى الرغم من أهمية الأهداف أحياناً، ووضوح الرؤى في بعض المشاريع التي تدخل في نطاق هذه البرامج، فإن الأنشطة التي تم تنفيذها لا تزال بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف. فإلى أي حد مثل برنامج التنمية الحضرية توجهها جديداً في السياسة الحضرية للدولة خلال هذه الفترة؟ وكيف استطاع تجاوز الصعوبات والأخطاء التي أعاقَت البرامج السابقة؟

3- برنامج التنمية الحضرية 2001-2010 مسعى جديد لتحقيق تنمية حضرية أكثر انسجاماً

يمثل برنامج التنمية الحضرية (PDU) الذي تم إنجازه منذ 2001 مرحلة جديدة في سياسة التنمية الحضرية التي تبنتها الدولة، وذلك باعتباره أول برنامج تنموي ينطلق من تشخيص دقيق للمشاكل المطروحة على مستوى الوسط الحضري مستفيداً من فشل التجارب التنموية السابقة، وبرؤية أكثر وضوحاً، ومناهج أكثر ملاءمة مع القضايا المطروحة. وهكذا شكّل قطيعة مع سياسة التذرية وأنصاف

¹ -Centre Mauritanien d'Analyse des Politiques, CMAP, Secteur Urbain et Développement de Sécurité, p. 20

الحلول التي سادت خلال الفترات السابقة والتي لم تفلح في تقديم الحلول المناسبة. وقد رصدت الدولة لهذا البرنامج الوسائل الضرورية لإنجاحه، وذلك بالتعاون مع البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني. ويجسد برنامج التنمية الحضرية سياسة الحكومة الهادفة إلى إعادة الاعتبار للمجال الحضري وحل المشاكل المطروحة على مستوى المراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط، وذلك عن طريق إعادة تأهيل وهيكلة مناطق السكن غير القانوني، وتوفير البنى التحتية الأساسية، ودعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل بالمدينة، وتحسين مستوى عيش السكان. وهكذا فإن الحكومة تلتزم من خلاله بإعادة تأهيل كل الأحياء غير القانونية بالمدن الموريتانية وتخطيط النمو الحضري بالنسبة للسنوات القادمة بطريقة تمكن من تفادي تلك الظاهرة، وذلك وفق منهج تشاركي قائم على إدماج السكان المحليين ومختلف الفئات والهيئات والعناصر الفاعلة ومكونات المجتمع المدني في تخطيط وتسيير التنمية الحضرية. وهكذا تم وضع أهداف المشروع وبرامجه على النحو التالي:

- أ- إعادة هيكلة الأحياء العشوائية بانواكشوط وانواذيبو.
- ب- تجهيز الأحياء الفقيرة بالبنى التحتية والخدمات والمرافق العمومية.
- ج- تقديم القروض والمعونات المالية للأسر في الوسط الحضري، وتدعيم القاعدة الاقتصادية للمدينة لخلق تنمية حضرية منسجمة.
- د- المحافظة على البيئة والتخطيط الحضري السليم.
- هـ- وضع آليات ومرجعيات للتسيير والتخطيط الحضري بصورة أكثر ملائمة مع النمو الحضري السريع الذي تعرفه البلاد، وخلق أجهزة رقابة إدارية كفيلة بتطبيقها (أمثلة تهيئة، مخططات النمو..).

امتدت المرحلة الأولى من هذا البرنامج ما بين 2001-2005، وهي أقل من المرحلة الثانية من حيث الاستثمارات المخصصة لها، حيث لا تتجاوز 37% من إجمالي تمويل البرنامج¹. واهتمت أساسا بإعادة هيكلة الحي السكني غير القانوني المعروف بـ"كبة الميناء"، وهو أكبر وأقدم الأحياء الفوضوية بالعاصمة، وذلك لهدف إزالة مختلف أشكال السكن غير القانوني بالحي، وتمكين السكان من الحصول على المساكن، وتقديم القروض الميسرة للمتضررين من جراء عمليات الترحيل، وإعادة إسكانهم في مناطق يتولى البرنامج إعادة تأهيلها ومدها بالخدمات الأساسية. كما أن هذه المرحلة شملت التدخل في جوانب أخرى كإصلاح الإطار التشريعي والمؤسسي اللازم للقيام بمثل هذه التدخلات وذلك بإحاطة المدينة بمثل للتهيئة العمرانية، وخلق قاعدة معطيات تساعد في ضبط نمو المدينة، واتخاذ القرارات الملائمة وإعداد الدراسات التحضيرية للمرحلة القادمة.

أما المرحلة الثانية من هذا البرنامج فتتمد ما بين 2006-2010 وهي أكثر أهمية من المرحلة السابقة، سواء من حيث حجم الغلاف المالي المرصد لها، أو من حيث مجالات التدخل. وستشمل المناطق غير القانونية الأخرى المعروفة بـ"الكزرة" في كل من عرفات، ودار النعيم، وتوجنين، وتيارت، والرياض. وتجري عمليات إعادة الهيكلة على غرار ما حدث في منطقة "الكبة" خلال المرحلة الأولى؛ حيث سيتم ترحيل السكان المتضررين إلى مناطق إعادة الإسكان التي سيتم تأهيلها سابقا وتزويدها بالخدمات والمرافق العمومية، مع الحرص على تقديم المساعدات، ومد يد العون لهم حتى يتمكنوا من بناء مساكنهم ذاتيا. هذا إضافة إلى إقامة

¹ -R.I.M., AMEXTIP, Evaluation d'un programme d'amélioration des conditions de vie des quartiers spontanés et sous équipés de la ville de Nouakchott, URBAPLAN, Mai 2001

الطرق، وتنشيد الأسواق والمدارس والمستوصفات، وتزويد المناطق بشبكات الكهرباء والمياه.

كما أن هذه المرحلة تشمل تزويد مناطق السكن الشعبي (بالمناطق القانونية) بالخدمات والتجهيزات الحضرية التي يفتقدونها، كشبكات المياه والكهرباء والطرق المعبدة والمدارس والمرافق العمومية، وخاصة في مقاطعات الرياض ودار النعيم وعرفات.

وهكذا يظهر من خلال ما سبق مدى أهمية الطموحات والأهداف التي يسعى برنامج التنمية الحضرية إلى تحقيقها على مستوى مدينة انواكشوط وخاصة فيما يتعلق بإشكالية السكن غير القانوني، بل إن النتائج التي تم تحقيقها في إطار تدخلات هذا البرنامج في الوقت الحالي توحى إلى بذل جهود قيمة نحو تحقيق تنمية حضرية متوازنة، والسير نحو إعادة تنظيم المجال الحضري، وتخفيف الأزمات التي تلاحقت منذ سنوات عدة.

خاتمة:

تميزت السياسة الحضرية بموريتانيا منذ الاستقلال وحتى الوقت الحالي بالغموض وعدم الوضوح، بل ظلت هذه السياسة تتأرجح بين الإهمال تارة والتذبذب والتردد تارة أخرى. فقد تميزت الفترة الأولى (ما قبل التسعينات) بضعف مكانة التنمية الحضرية كأحدى القطاعات ذات الأولوية ضمن مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهملت المدن والمراكز الحضرية كإطار ملائم لتنمية الأنشطة القطاعية العصرية التي يراها المخططون العصا السحرية التي ينبغي التوكؤ عليها لتخفيف أعباء المشاكل التنموية المطروحة، ومع ذلك لم تتمكن هذه الأنشطة (رغم الأولوية التي حظيت بها) من تحقيق آمال وطموحات المخططين، في وقت تسارعت فيه تيارات الهجرات الداخلية نحو المدن والمراكز الحضرية

وخاصة العاصمة انواكشوط، مما أدى إلى فشل هذه البرامج، وتزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمجالية بهذه المدن من حين لآخر. وعلى الرغم من أن الدولة سعت من خلال البرامج السكنية التي تم تبنيها في منتصف السبعينات إلى التخفيف من حدة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مشاريع "سوكوجيم" وبرامج تقسيم الأراضي، فإن هذه التدخلات لم تتمكن من تحقيق نتائج هامة، بل كان من شأنها تفاقم الوضع أكثر مما عليه، وفتح المجال أمام النمو غير القانوني للمدينة.

وإذا كانت الفترات السابقة (فيما قبل التسعينات) تميزت عموما بضعف مكانة التنمية الحضرية ضمن البرامج والخطط التنموية للبلاد، وعجز السياسة السكنية عن تلبية حاجيات الفئات الاجتماعية الضعيفة وانزلاقها نحو فئات غير مستهدفة، وما رافق ذلك من انعكاسات سلبية أدت إلى تنامي أزمة المجال الحضري، فإن السلطات العمومية بادرت منذ بداية التسعينات في اتخاذ إجراءات جديدة من شأنها أن أعطت اعتبارا جديدا للتنمية الحضرية في سبيل التخفيف من حدة الأزمات التي تعاني منها المدن. وقد تجسد ذلك من خلال برامج التنمية الحضرية القطاعية المختلفة وسعيها لتحسين الوضع العمراني وتحقيق نمو حضري أكثر انسجاما للمدن والمراكز الحضرية وخاصة العاصمة انواكشوط.

المراجع:

☞ ولد المحبوبي (سيدي عبد الله)، الهجرات الداخلية والتنمية بموريتانيا، المطبعة الجديدة،

545 ص.

☞ ولد مولاي ولد أحمد الشريف (السالك)، 2008، التحضر غير القانوني ودوره في دينامية

مدينة انواكشوط، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس، 508 ص.

☞ بنت سيدي الأمين (لا له)، 1999، الهجرة الداخلية إلى مدينة انواكشوط: دراسة حالة حي

- عرفات، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 193 ص.
- سليمان (أحمد منير) 1988، الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية، مكتبة القاهرة، 423 ص.
- احمد (منير سليمان)، 1996، الإسكان والتنمية المستدامة بالبلدان النامية، مكتبة القاهرة، 423 ص.
- الطياشي (حسن)، 1993، (مؤلف جماعي)، الظاهرة الحضرية والتنمية بتونس، دار سراس للنشر، المعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر،
- أطلس الهجرات والتسيير الإقليمي، جامعة انواكشوط وجامعة روان الفرنسية
- Agence de Développement Urbain (ADU), 2000, Récapitulatif des résultats de recensement d'EL KEBBA, pl
- Agency for International Development (AID), Office of Housing, Etude de l'habitat, Nouakchott, 1979, 37 p
- Centre National d'Analyse des Politiques (CNAP), Développement urbain et filet de sécurité, voir (www.cnap.mr)
- Commune de Nouakchott, Stratégie de développement de la ville de Nouakchott, Phase II, 2002, 83 p
- D'HONT (O), 1985, Les Kébes de Nouakchott, contribution à l'étude de la sédentarisation en milieu urbain des populations nomades sinistrées, thèse de doctorat 3ème cycle en Anthropologie, Paris V, 346 p.
- M.I.P.T., Congrès National des Maires Mauritanien, travaux d'atelier, recommandations et résolutions, Nouakchott, 27-30 Avril 1995, 18 pages.
- PITTE (J-R), 1977, Nouakchott capitale de la Mauritanie, publication département de géographie, Univ. de Paris, Sorbonne.

☞ Cernea (M), 1988, La sociologie des déplacements forcés : un modèle théorique, in, Autrepart, « Communauté déracinées dans les pays du sud » N° 5, édition de l'Aube, Orstom

☞ SALHI (F), 1987, Pouvoir, acteurs locaux et habitat à Annaba EL-Hadjar (Algérie), in Habita, Etat et Société au Maghreb, CNRS, 155 pages.

☞ RIM, Les plans du développement économique et social + Programmes de redressement économique + Stratégie de développement.

☞ RIM, MET, DH, Réalisation d'une étude d'appui à la définition d'une stratégie de développement de l'habitat urbain en Mauritanie, Rapport définitif, Tome 1, diagnostic et propositions, 2004

☞ RIM, SOCOGIM, Aménagement des terrains urbains, 1989

موريتانيا من الحكم المباشر إلى الحكم المحلى

محمد عبد الرحمن بن عمار

قسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة انواكشوط

إن حملة غورو Gouraud على آدرار 1908م - 1909م لم تحقق السيطرة الكاملة على البلاد، ومع أن خلفاءه قد تمكنوا من فرض سلام بتنظيم وحدات الأمن التى تجوب الصحراء، كما استطاعوا إبعاد الثوار إلى حدود مراکش وريودورو (وادى الذهب)، وتأمين الاتصال بين الأقاليم الخاضعة للسلطة الفرنسية فى إفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد تطلب عملا طويلا وصعبا استغرق ربع قرن، مما استنفذ كثيرا من الجهود والوقت كلف الفرنسيين أحيانا صفوة من رجالهم، ولم يصبح السلام نهائيا إلا بعد انهيار القوة القتالية للقبايل الموريتانية والقضاء على فلول المقاومة، لتدخل موريتانيا فى مرحلة الحكم الفرنسي المباشر.

I - تدعيم الاحتلال 1910م - 1914م

فى يناير 1910م باشر العقيد باتي Patey عمله كمفوض عام فى موريتانيا خلفا لغورو¹ ولم يكن باتي غريبا على موريتانيا، فقد كان على معرفة بكل مشاكلها لأنه كان يعمل مديرا عاما للمكتب العسكري للحاكم العام وليام بونتي William

¹ - Désiré (V), Histoire de la Mauritanie des origines à l'indépendance, Paris, Karthala, 1997, p 503.

Ponty، كما أنه سبق وأن تولى أعمال المفوض العام بالنيابة لمدة ثلاثة شهور من 2 أغسطس إلى 2 نوفمبر 1907م، فأهله ذلك مباشرة عمله على الفور، كما أن معرفته بالتيارات والاتجاهات والأحداث التي اقترنت بالمسألة الموريتانية من خلال عمله مع الحاكم العام بونتي قد زودته بكثير من الدهاء السياسي علاوة على الحزم الذي يتصف به كرجل عسكري.

لقد بدأ باتي حكمه بجولة تفتيشية في موريتانيا زار خلالها منطقة شمامة ودوائر البراكنة وتجانت وغورغول، وخلال هذه الجولة قدمت بعض القبائل ولاءها، غير أن الأمر بالنسبة لباتي لم يكن يقتصر على مجرد خضوع القبائل وخلودها للسكينة، بقدر ما كان عليه أن يدعم الاحتلال الذي أتم غورو مرحلته المهمة بقوة السلاح، وذلك عن طريق وضع أسس ثابتة للحكم، ليضع سياسة ارتكزت في المجالات المختلفة على القواعد التالية:

1- في المجال السياسي

على منوال كبولاني Coppolani ومونتانيه كابديبوسك Montané Cabdibosc ، ميز باتي في موريتانيا بين منطقتين مختلفتين: الأراضي المتاخمة للسنغال في الجنوب وهي الإقليم الزراعي المكتظ بالسكان السود المسالمين "القبلة"، ثم في الشمال بلاد الترارزة والبراكنة وتجانت وأدرار التي يؤمها قبائل رحل. وبينما احتفظ باتي للأراضي الجنوبية بنظامها الإداري المباشر، فإنه رأى أن تخضع المناطق الشمالية لنظام خاص أشبه بنظام المحميات، أساسه الاعتماد على المحاربين والرؤساء التقليديين، ويتمشى بقدر الامكان مع طبائع البدو وعاداتهم وتقاليدهم¹.

¹ - Désiré (V), op, cit, p 503.

وهذا يعنى أن باتى رأى أنه لكي يضمن ولاء جميع القبائل ينبغى أن يتعاون ليس فقط مع الزوايا، وإنما أيضا مع المحاربين، بمعنى أنه إذا أراد أن يدعم الاحتلال الفرنسي فى البلاد فعليه ألا يقلب أوضاع هذا المجتمع المحافظ بشكل لا تتقبله أفكار الناس، ولما كان الموريتانيون يرفضون طاعة رؤساء آخرين سوى أولئك الذين يصلون إلى الرئاسة تبعا للتقاليد المحلية أي عن طريق مركزهم وأصلهم وطبقته وشهرة عائلاتهم، فإن عليه أن يوفق بين المصالح الفرنسية وطباع هؤلاء القوم.

وتحقيقا لهذه السياسة الجديدة، رأى باتى أن تتجمع القبائل تحت سلطة بعض الرؤساء الذين تتصيدهم الإدارة الفرنسية بعد أن يوافق عليهم مجلس الجماعة، وأن تكون سلطاتهم محدودة ومسؤولين عن الأمن الذى يكفلونه فى مناطقهم بتنظيم جماعات المحاربين التابعة لهم، على أن تساعد الإدارة الفرنسية عند الحاجة، ويمكن منح بعضهم لقب الأمير¹.

2- فى المجال الاقتصادي

أيقن باتى أن الهدوء لن يستمر إلا بزيادة ثروة البلاد سواء كان باستغلال المصادر الطبيعية أو بترويج التجارة بين موريتانيا والسنغال، وتوفير الحماية الكافية للقوافل، وخاصة قوافل الملح القادمة من تاودنى وكدية الجبل فى اتجاه إفريقيا السوداء، ورأى أن الواجب السريع الملح هو زيادة مناطق الرعي بحفر الآبار ونشر الأمن بواسطة وحدات فعالة خفيفة الحركة. وكانت تعليماته صريحة فيما يتعلق بأدوار باعتباره منطقة القلاقل، حيث قال: "... إنه لمن المتفق عليه أننا لن ننسى واجباتنا تجاه القبائل المستقرة التى قدمت خضوعها مختارة ووضعت تحت حمايتنا، وليس من مصلحتنا تركهم دون حماية ضد نهب أعدائهم... إن

¹ - Désiré (V), op, cit, p 503- 504.

مراكز الحراسة فى أدرار بالذات يجب أن تكون متعددة لاتساع مناطق النخيل وكثرة المراعى. وهذا يحقق لنا أيضا المرونة التى علينا أن نحافظ عليها فى هذه المنطقة، كما يجب تطوير مصادر الثروة تبعا لما قررناه منذ وصولنا... مما يعمل على تقليل مشاكل التمويل¹.

ولعل باتى قصد بالمرونة، أن كثرة مواقع الحراسة تضمن له منع احتكاك القبائل والوقوف كحكم بينها فى منازعاتها، أو لعله يقصد أن تكفل له هذه المواقع سرعة دعم قوات الهجانة المكلفة بالمحافظة على الأمن فى أي اتجاه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد طلب باتى من حكام الدوائر أن يوضحوا للموريتانيين بما لا يدع مجالا للشك أن منفعتهم ترتبط بالمصالح الفرنسية، لأنه يعلم أنه من الصعب كسب تأييد القبائل الموريتانية إلا بهذا الأسلوب.

3- فى المجال العسكري

أدرك باتى أن الحاجة لم تعد ماسة إلى قوات متجمعة ثقيلة كتلك التى قامت بالغزو، بل إلى مجموعات خفيفة الحركة وقوية فى نفس الوقت للمحافظة على الهدوء والأمن، وهذا يعنى استبدال القوات العسكرية بقوات أمن بوليسية سريعة التنقل ولا تعتمد على نظام الإمداد الذى طالما تسبب فى متاعب كثيرة منذ كبولانى وحتى غورو.

ثم إن باتى كان يقدر الدور الذى يلعبه الجمل فى تشكيل مثل هذه الوحدات والمتابعة. ولما كان معظم قواته ما يزال من السنغاليين الذين لا تتفق خصائصهم مع هذا الاتجاه، فقد شجع أولا الرماة منهم على ركوب الجمل، وأمام مصاعب التجربة قام باتى بتجنيد بعض الشبان الموريتانيين فى وحدات موالية مؤقتة، ثم

¹ - سعد خليل، تكوين موريتانيا الحديث، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1977م، ص 459.

طورها بعد ذلك إلى وحدات نظامية¹ وبهذا الإجراء ضمن لهؤلاء الشبان دخلا ثابتا كجزء من خطة التهدة التي اتبعها باتي. فربط بذلك مصالحهم ومصالح قبائلهم بالاحتلال الفرنسي، فضلا عن استغلال قدرتهم على التكيف مع الصحراء، والاعتماد في إعانتهم على الموارد المحلية ومن ثم التخلص من مشاكل قوافل التموين.

4- في المجال الإداري

عمل باتي على تحديد موقف كل قبيلة، واجتهد في مراقبة عدالة القضاة المحليين مع ترك الحرية لهم في ممارسة عملهم لأن الموريتانيين لا يميلون إلى الإجراءات القضائية الفرنسية، كما بادر بزيادة جماعات الخدمة الطبية وتوفير المرونة لها حتى يكفل سرعة انتقالها إلى الأماكن المختلفة. كما أصدر أوامره لحكام الدوائر بحمل الرؤساء الموريتانيين على إرسال بعض أولادهم إلى المدارس الإسلامية التي يتولاها بابه بن الشيخ سيديا والشيخ سعد بوه، على أن يتم ذلك بلباقة وبواسطة العلاقات الشخصية، وبطريقة لا تظهر بمظهر من يفرض سيطرته على هذه الضمائر التي تعودت تلقى التعاليم الدينية من الشمال².

وعلى العموم فقد تميزت سنة 1910م بالهدوء، وقد يعود ذلك في بعض أسبابه إلى وفاة الشيخ ماء العينين وإلى السياسة التي اتبع باتي في الإبقاء على حق الحرمة التي يحصلها المحاربون من القبائل التابعة لهم نظير حمايتهم، فقد ساعد ذلك على إزالة القلق الذي ساور المحاربون خشية أن يتضاءل دخلهم، فبدوا أقل ميلا للقيام بأعمال السطو، وأكثر اعتدالا في محاولة استرداد حقوقهم السابقة،

¹ - Désiré (V), op, cit, p 504.

² - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 461.

وصارت الضرائب تجبى بسهولة مما ساهم فى خفض المعونة المخصصة لموريتانيا فى الميزانية العامة لغرب إفريقيا إلى النصف تقريبا¹. وكانت سنة 1911 كسابقتها، ليستصدر باتى من الحاكم العام أول قرار بتنظيم الكادر الخاص بالهجانة الموريتانية التى أطلق عليها اسم قوات الأمن النظامية، حيث شكلت وحدات من الهجانة الوطنيين والسود تحت قيادة ضباط وضباط صف فرنسيين، وبدأت من العام الموالى (1912م) تجتذب الكثير من المحاربين للانخراط فيها بتأثير الامتيازات التى منحت لأفرادها. و كان لنشاط هذه الوحدات أثر مباشر فى تدعيم الأمن فى جميع أنحاء البلاد.

لم يعكر هدوء 1910م-1911م سوى بعض عمليات السطو المحلي التى قوبلت بالردع السريع، وبعض الإشتباكات بين قبائل الاقلال ومشظوف، وهجوم قبائل أولاد غيلان على فصيلة هجانة كيفة².

وبالرغم من أن السلطات الفرنسية منذ عام 1911م قد نسقت دفاعا قويا يمتد من آدرار إلى تجانت ويصل حتى تمبكتو ضد الهجمات الشمالية الآتية من الصحراء أو من مراکش عبر موريتانيا، فإن منطقة الحوض ظلت تمثل ثغرة فى هذه الجبهة الدفاعية، إذ لم يكن الفرنسيون قد احتلوه بعد، وأصبحت بذلك المنطقة مركزا للمقاومة وتدبير الهجمات ضد القوات الفرنسية، فتمت إشاعة الفرع بين القبائل الخاضعة للإدارة الفرنسية فطلبت حمايتها ضد هذه الهجمات. كما طلب السكان الخاضعون فى تمبكتو الحماية ضد الهجمات التى تستهدفهم من ولاته، فبدأ كلوزيل Klozel حاكم السودان(مالى) يفكر فى الطرق التى تكفل له ذلك، فاجتذب

¹ - فى مشروع الميزانية المقدم لسنة 1910 قدر أن يصل الدخل إلى 1.357.700 فرنك مما يخفض المعونة المخصصة لموريتانيا فى الميزانية العامة إلى 765.500 فرنك.

² - Désiré (V), op, cit, p 504

إليه اعل ولد محمد رئيس قبيلة مشظوف أقوى قبائل الحوض ليرسل هذا الأخير أخاه لبات إلى تمبكتو ليطالب رسمياً احتلال ولاته¹. ليتطابق ذلك مع الرغبة الفرنسية التي ترى أن إنشاء موقع في ولاته يسهل لها مهمة تأمين الطريق من تمبكتو إلى تاودنى الذى تعبّره قوافل الملح، كما أن هذا الموقع يساعد على تخفيض قوة حراسة القوافل، وتسهيل الاتصال بهجانة تجانت، وحماية منطقة الساحل الجنوبية والسودان (مالي).

وإزاء كل هذه العوامل قرر الحاكم العام بونتي في سبتمبر 1911م وضع نهاية لحالة الاضطرابات في منطقة الحوض، واستقر الرأي على أن تقوم قوة من موريتانيا لاحتلال تشيت، وأخرى من تمبكتو لاحتلال ولاته، وكان الحاكم العام قبل ذلك قد اكتفى بتحسين العلاقات مع قبائل هذه المناطق دون احتلالها، غير أن الواقع أملى عليه العدول عن رأيه، حيث أصبحت تشيت وولاته أماكن استراحة وتموين المقاومين بعد عودتهم من الهجمات على تخوم بلاد السودان، ليصبح احتلال هاتين المنطقتين ضرورياً.

بدأ باتى تقدمه على رأس قوة كبيرة من الهجانة في 9 يناير 1912م من تجانت في اتجاه الحوض على إثر وصول معلومات تفيد بأن الأمير سيد احمد ولد عيّد ومجموعة من المقاومين في طريق العودة من هجمات كانوا قد شنوها حول تمبكتو، ليكون من نتيجة ذلك اشتباك بين الطرفين تم خلاله اعتقال الأمير ولد عيّد واحتلال تشيت².

وفي إطار جولته في تاودنى وصلت العقيد روليه Roulet تعليمات بالاستعداد لاحتلال ولاته، فبادر بإرسال رحلات استطلاع في 21 سبتمبر 1911م،

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 464.

² - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 466.

وفى باسكنو قابل روليه لبات فى 2 يناير 1912م الذى أعاد تأكيد ولاء قبيلاته، ليدخل روليه ولاته فى 28 يناير 1912م، ثم واصل تقدمه بعد ذلك إلى تشيت حيث اتصل بقوة باتى فى 18 فبراير 1912م، وكان هذا أول اتصال بين وحدات السودان (مالى) وموريتانيا، وفى 28 فبراير من نفس السنة عاد روليه أدراجه إلى ولاته.

وقد دعمت هاتان العمليتان الهدوء واستتباب الأمن فى موريتانيا، وأصبح التعاون ميسورا بين موريتانيا والسودان (مالى)، وخاصة بعد إنشاء المواقع المحصنة وأماكن تمرکز وحدات الهجانة فى النقاط الحساسة من منطقة الحوض. كانت عملية تشيت آخر عمل يقوم به باتى فى موريتانيا قبل أن يسلم المنصب للمقدم موريه Mouret فى مارس 1912م، وقتها كانت معظم قبائل الحوض قد خضعت للسلطة الفرنسية، واستتب الأمن فى هذا الإقليم، أما فى الغرب فكانت شركات الصيد قد بدأت تمارس نشاطها فوصل إنتاجها إلى بضع مئات من الأطنان من الأسماك الطازجة والمملحة، وفى الشمال تولى الرائد جيرهارد Gerhardt أول قيادة لقوات الأمن النظامية فى البلاد¹.

وعلى الرغم من الهدوء النسبي الذى عاشته موريتانيا خلال عامي 1910م- 1911م واحتلال منطقة الحوض 1912م، فإن سلطات الاحتلال الفرنسي ظلت تراودها المخاوف من تجدد الغارات على مواقعها، تلك المخاوف تأكدت خلال شهر أكتوبر 1912م حيث قامت جماعة من الرقيبات باجتياح الأراضى الموريتانية، وعادت أدراجها إلى الشمال حيث أصبحت فى مأمن من ملاحقة الهجانة.

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 467.

وقد عرفت بداية سنة 1913م حادثا أربك السلطات الفرنسية فى موريتانيا وديكار وباريس، حيث تمكن محمد الأقطف ولد الشيخ ماء العينين فى العاشر من يناير من مفاجأة وحدة الهجانة الفرنسية التى يقودها الملازم مارتان Martin فى منطقة لبيرات، تم خلال هذا الهجوم قتل قائد الوحدة وسلب جميع معداتها من أسلحة وذخائر وجمال¹.

لقد أحدث هذه الغارة دويا كبيرا فى جميع الأوساط الفرنسية، فأعدت إلى الأذهان مأساة يونيو 1908م التى أبديت فيها القوة الفرنسية وقتل قائدها جورج مانجان George Mangin². وفى موريتانيا وقع الخبر كالصاعقة وسط الهدوء الذى ساد البلاد لمدة ثلاث سنوات، كما أثبت أن رجال الشيخ ماء العينين لا زالوا يمثلون تهديدا خطيرا. وفى فرنسا أثار هذا الحادث ضجة فى الصحافة التى تناولته بالتحليل والنقد، ومنها من ربطه بحادث أسر الأمير سيد أحمد ولد عيذه فى تشيت فى يناير 1912م.

تزامن وقوع حادث يناير 1913م مع استلام موريه منصبه الجديد خلفا لباتى، ليبدأ فى وضع خطة للرد بقوة على حادث لبيرات حتى لا يترك لهذا النصر الذى أحرزه رجال المقاومة أن يؤتى ثماره بين القبائل، ليتقدم فى 9 فبراير 1913م من أطار نحو الشمال على رأس حملة قوامها 400 فردا جيدة التسليح خفيفة الحركة ومر بكدية الجل ومنطقة الزمور التى لم تكن القوات الفرنسية قد وطئتها من قبل، واستمر فى تقدمه حتى وصل فى 28 فبراير السمارة التى وجدها خالية،

¹ - Désiré (V), op.cit, p 507 et Edouard Berthomé, Méhariste en Mauritanie, en colonne vers Smara 1907-1913, Karthala, 1996, p 138.

² - Désiré (V), op, cit, p 497.

وهناك أحاطت الحملة بقصبة الشيخ ماء العينين وتعتمد موريه أن يدخل ويخرج علانية من الزاوية المهجورة ثم أمر بنسفها قبل رحيل الحملة¹.

وخلال جولات استطلاعية واستجواب بعض المواطنين ثبت أن هناك تجمعات ضخمة في الشرق تستعد لمهاجمة الوحدات الفرنسية في موريتانيا، فقرر موريه التقدم إليها، فانسحبت هذه التجمعات إلى هضبة حمادة²، لتستدرج القوة الفرنسية إلى المناطق الجبلية. لكن الحملة لم تقع في هذه المصيدة لأن موريه تفادى التورط في القتال بهذه المنطقة، و قرر الاتجاه نحو الجنوب مع اتخاذ الحذر لأنه توقع أن تحاول قوات محمد الاقظف اللحاق بالحملة، وفعلا صدق حدس موريه فبعد يومين بدأ الاشتباك في 10 مارس 1913م واستمر ثلاثة أيام عند وادي تجليات Oued Tegliatt وكان هذا الاشتباك من أشد ما عرفتة المنطقة³، ومع أن الحملة فقدت عددا كبيرا من أفرادها⁴، فإنها تمكنت من تبديد رجال محمد الاقظف وتشيتيتهم بعد أن تكبدوا خسائر تفوق تلك التي تكبدتها القوات الفرنسية التي عادت إلى أطار في 27 مارس 1913م.

كان لمعركة وادي تجليات آثار بعيدة المدى، ليس فقط في موريتانيا، بل واصل مداها إلى جنوب المغرب.

أولا: كانت هذه المعركة بمقياس عصرها من الإنجازات البارعة غير العادية، ففي خلال شهر ونصف قطع موريه 1750 كلم، واجتاز أراضى لم يسبق استكشافها⁵

¹ - Désiré (V), op, cit, p p 507-508.

² - Edouard Berthomé, op.cit, p 149.

³ - Désiré (V), op, cit, p 509.

⁴ - لقد فقدت القوات الفرنسية خلال هذا الاشتباك 30 قتيلًا من بينهم الملازم مورلو Morélo و50 جريحًا من بينهم النقيب جرهارد الذي توفي بعد ذلك متأثرًا بجراحه، انظر:

Edouard Berthomé, op.cit, p112-161, et Otton Loyewski, Rezzou sur l'Adrar, Rufisque, Imprimerie du gouverneur général de l'A.O.F, 1942, p 106

⁵ - Désiré (V), op, cit, p p 508 - 509.

وكانت لديه الجرأة للتوغل فى مناطق مجهولة، ثم الاشتباك فى أعنف معركة تمت فى موريتانيا حتى ذلك التاريخ أمام حشد من الرجال المسلحين الأقوياء لم تواجهه قوة فرنسية فى هذه المنطقة من قبل والانتصار عليها.

لقد قطع الانتصار فى معركة وادى تجليات الطريق على القبائل المترددة، فلم يعد أمامها أمل فى الانضمام إلى معسكر المقاومة، كما أنه دعم من خضوع القبائل الموالية للفرنسيين، وكان محمد الأقطف قبل غارة لبيرات قد اتصل بمحمد ولد اخليل رئيس الرقيبات الساحل الذى سبق وأن خضع للفرنسيين ليخبره عن إعداد غارة قوية بمساعدة محمد ولد معيوف رئيس قبيلة أولاد أكشار، ولولا النصر فى معركة وادى تجليات لأعلن محمد ولد اخليل انشقاقه على الفرنسيين ومعه كثير من القبائل الموريتانية ولتغير الوضع فى موريتانيا¹.

ثانياً: أظهر هذا الانتصار للجماعات التى انضمت إلى الهبة ومحمد الأقطف أن القوات الفرنسية قادرة على التحرك بنفس السرعة، وأنها لا تتردد فى أن تصل إليهم فى عرينهم بالساقية الحمراء الذى اعتقدوا أنه فى مأمن من الهجوم، ومن جهة أخرى فإن هذه الحملة قد بينت أن مسألة استتباب الأمن والسلام فى موريتانيا وخاصة فى آدرار، يرتبط بإحكام السيطرة على مناطق الساقية الحمراء ووادى درعة، وصار واضحاً أن الفرنسيين لا بد سيعملون على تحقيق هذه السيطرة إن عاجلاً أم آجلاً، سواء بالتراضى أو بالقوة، وبالتالي بدأ اليأس يدب فى صفوف المقاومين، خاصة وأن سلطات إفريقيا الغربية الفرنسية فى دكار بالتعاون مع المقيم

¹ - يذكر أن الأمير سيد أحمد ولد عيّد قد شارك إلى جانب موريه فى هذه المعركة، وبالتالي رد

Désiré (V), op, 509

إليه اعتباره كأمر لآدرار مكافأة له على ذلك، انظر

cit, p p

العام فى المغرب، أخذت تعمل على التقرب من الهبة وأعوانه والدخول فى علاقات معهم بغرض استقرار السلام نهائيا على التخوم الموريتانية.

ورغم النتائج التى حققتها حملة موريه من الناحية العسكرية، فإنها من الناحية الدبلوماسية أحدثت ارتباكا وقلقا فى دوائر باريس¹ بسبب انتهاك الحدود الأسبانية فى الساقية الحمراء، مع أن الراى العام الفرنسى كان مقتنعا فى ذلك الوقت بأن تراخى السلطات الأسبانية فى مستعمرة ريودورو (وادی الذهب) هو الذى هيا لجماعات المقاومة أن تتلقى الأسلحة المهربة، وأن تشكل وتنظم غاراتها على موريتانيا، وقد علقت الصحافة الفرنسية قائلة: "... ونحن نضيف أننا ضحايا ضعف جيراننا (تقصد الأسبان فى ريودورو) فى توطيد النظام فى أراضيهم التى يملكونها بالاسم فقط، فريودورو متروكة تماما، وضباط الداخلة لا يمارسون أى عمل فى الداخل... ومما يثير الدهشة أن الأسبان على قدر عنفهم فى التمسك بقوتهم فى هذه المنطقة، لم يتوصلوا بعد إلى السيطرة على قبائلهم فى تلك الأراضى التى تعد فيها الهجمات ضدنا...".²

لقد كان موريه على علم بتردد السلطات الفرنسية فى معالجة موضوع الغارات القادمة من ريودورو، بل إنه كان واثقا أن اختراقه حدود الساقية الحمراء سيسبب ارتباكا فى الدوائر الحكومية بباريس، ومن ثم فقد أخذ على عاتقه مسؤولية هذا العمل، ورتب نفسه على إرسال برقية تعلن رحيله بطريقة يكون فيها بعيدا عندما يصل الرد من دكار إلى أطار حيث لا يتيسر لأحد حينئذ أن يلحق به لإخباره بالرد.

¹ - Désiré (V), op, cit, p p 509.

² - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 480.

أبدى وزير المستعمرات مورل Morel انزعاجه من امتداد تقدم الحملة جهة الجنوب، المغربي الذى لم يكن حينذاك من البرنامج المخطوط، مما قد يؤثر على تطور العمل فى المحمية المغربية، إذا ما لمس المغاربة توسعا فرنسا كبيرا فى موريتانيا نحو الشمال، وطلب من الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية توضيح أسباب تجاوز موريه لمنطقة بئر أم أكرين التى اتفق على أن تكون حدا أقصى للهجمات المضادة، وعليه فإن مثل هذه التصرفات التى أثارت التساؤلات حول سياستنا فى جنوب المغرب وأثرت على علاقاتنا مع دولة أجنبية يجب ألا تتكرر. أما وزير الخارجية بيثون Pichon، فإنه لم يكن أقل انزعاجا من وزير المستعمرات، إذ قال: "... فبناء على الاتفاق الفرنسي الأسباني الموقع فى 3 أكتوبر 1904م (المادة 6) وكذلك اتفاق 7 نوفمبر 1912م، فإن إقليم السماره يعتبر جزءا من المستعمرة الأسبانية فى ريودورو، وليس هناك أي نص فى اتفاق 27 يونيو 1900م يعطى للقوات الفرنسية حق تعقب الهاربين فى هذه المستعمرة"¹.

لقد كانت موقف الحاكم العام بونتي فى دكار على عكس موقف كل من وزير المستعمرات ووزير الخارجية، حيث اتخذ موقف التأييد الكامل لما قام به موريه، فكان رده حازما فى الدفاع عنه، وأشاد بشجاعته وبعد نظره، وفى إطار تبريره لتصرف موريه قال بونتي: "... وفيما يخص العقيد موريه، فإنه لم يكن يستطيع أن يفعل غير ذلك... وأن مبادرته الشجاعة قد أمنت موريتانيا ضد أكبر خطر كان يمكن أن يهددها، و لولا تقدمه نحو السماره ومعركته الناجحة لتعرضت موريتانيا لغزوة ضخمة من حوالي ألف رجل، وهذا معناه القضاء على كل وحدة تقابلها هذه القوة المتعصبة، واحتمال محاصرة أي موقع عن مواقعنا، وإجبارنا أن

¹ - نفس المرجع، ص 480.

نبدأ من جديد، فى ظروف أكثر صعوبة من العمليات التى أدت فى عام 1906م إلى مأساة النيملان وحصار تجكجة. إن موقفنا السياسى فى موريتانيا، الذى كان يمكن أن تؤثر عليه مأساة لبيرات، قد أصبح الآن أكثر صلابة عما كان عليه قبل هذا الحادث المؤسف...¹.

والواقع أن هذه الوقفة الصلبة من الحاكم العالم بونتى ضد ما سمي حينذاك بتخاذل وتتصل السلطات الفرنسية، تذكرنا بوقفته فى شهر يوليو 1909م بشأن قرار الحكومة سحب حملة آدرار وتعليمات وزير المستعمرات لتنفيذ هذا القرار، وكما أتاح بونتى لغورو فرصة تحقيق أهدافه فى إتمام احتلال آدرار وفرض السلام الفرنسى فى البلاد متغاضيا عن تعليمات باريس، فإنه بالمثل عمل على مساندة موريه فيما قام به، واجتهد فى الحصول على حق تعقب المهاجمين داخل الأراضى الأسبانية أو على الأقل حمل الأسبان على توفير قوات أمن فى منطقة ريودورو، كما أنه رفض ما ذكره وزير المستعمرات من أن حملة موريه يمكن أن تؤثر على العمل الفرنسى فى المغرب وأوضح أن العكس صحيح، مؤكدا أن التعاون بين قوات المغرب وموريتانيا سيحقق حماية فعالة لأراضينا ولمراقبة الساقية الحمراء.

وإذا كان بونتى لم يوفق فى تحقيق أهدافه بالتعاون بين قوات المغرب وموريتانيا، فإنه على الأقل نجح فى إيقاف التحامل على موريه، ومن ثم فقد عاد موريه إلى آدرار بعد فترة وصفت بأنها إجازة قصيرة. ولضمان استمرار الأمن قام موريه بإعادة تنظيم القوات وتدعيمها، واستكمال قوة الأفراد وتدريبهم، وفى نفس الوقت الذى كان يأخذ فيه هذه التدابير العسكرية بدأت مفاوضات سلام بمساعدة الشيخ سعد بوه مع ثلاثة من إخوة الهيبه ولد الشيخ ماء العينين²، فأرسلوا ممثلهم

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 481.

² - Désiré (V), op, cit, p p 509.

إلى موريه للتعبير عن رغبتهم العيش فى سلام مع السلطة الفرنسية فى موريتانيا، ولضمان ولائهم وافق موريه على إعادة ممتلكاتهم فى آدرار والسماح لهم بفتح المدارس القرآنية¹.

لكن أمنية موريه فى موافقة أسبانيا على حق المطاردة فى ريودورو لم تتحقق وكان يجب عليه الانتظار حتى عام 1934م، لكي يتم الربط بين قوات إفريقيا الغربية الفرنسية وقوات المغرب.

أما فى شرق موريتانيا، فبعد خضوع منطقة الحوض، رؤي توزيع المسؤوليات وتحديد نطاق العمل فيما بين سلطات مستعمرتي موريتانيا وأعالي السنغال والنيجر ضمانا للتعاون بينهما لذا صدر مرسوم فى 23 ابريل 1913م نص على الحدود بين المستعمرين، التى حددت كالتالى:

- 1- من مجرى كاراكورو حتى كنكوصه.
- 2- من هذه المنطقة مرورا بالعيون العتروس حتى الحدود الشمالية للحوض الشرقي.

ومعنى هذا أن دائرة ولاته والنعمة اعتبرت بموجب هذا المرسوم ضمن حدود السودان الفرنسي. ولعل السلطات الفرنسية أرادت تقسيم منطقة الحوض فيما بين المستعمرتين ضمانا لمراقبتها أو لتقسيم قبائلها بين تبعيات إدارية مختلفة لتباعد بينها وتمنعها من الاتحاد فى تجمع معاد².

وفى أواخر عام 1913م كانت لا تزال هناك بعض الهجمات فى الحوض، ولكن فى معظمها تتصدى لها الهجانة الفرنسية فى السودان التى تمكنت من ضد

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 484.

² - Thompson (Virginia) and Adloff (Richard), French West Africa; London 1958, pp 147-169.

هجومين، كان للنصر فيهما مثل ما لحملة موريه من تدعيم الاحتلال في الشمال، ليصبح بعد ذلك خضوع قبائل الحوض نهائيا، وتؤكد ذلك عندما قامت سلطات مستعمرة السودان بتنمية الإقليم اقتصاديا وتنظيمه تحت الإدارة الفرنسية.

وفي 11 نوفمبر 1913م أبلغ وزير الخارجية الفرنسي زميله وزير المستعمرات أنه سيسلم المعلومات التي جمعت بعد هذه الغارات إلى السفير الفرنسي في مدريد ليطلب من وزير الدولة الأسباني أن يفرض مراقبة شديدة على شواطئ الصحراء الأسبانية.

وكان هذه الهجمات كانت تمثل آخر أعمال العنف الكبيرة في البلاد، فبعد فشل الغارات في تجانت وآدرار والحوض، وبعد حملة موريه في الساقية الحمراء ثبت للقبائل المعادية لفرنسا أن مهنة الغزو أصبحت غير مضمونة النجاح، وفضل كثير من الرؤساء المحاربين الانضمام للجانب المسالم في ظل الإدارة الفرنسية، وفي فبراير 1914م عندما عاد موريه إلى آدرار ليقوم بجولته الأخيرة قبل انتهاء مدته، عمل على استكمال المباحثات التي كان قد بدأها منذ أكتوبر 1913م مع محمد ولد اخليل و تم الاتفاق على قبول خضوع الرقيبات الساحل ومنحهم الأمان بشروط معقولة على أن يكون هذا الخضوع نهائي وأن أي ناقض له لأي سبب سيعاقب بمنتهى الشدة¹.

ولكي يظهر محمد ولد اخليل حسن نيته أمام جميع الموريتانيين، وعزمه على أن يكون خضوعه نهائيا، ذهب إلى دكار ومعه شيخ الرقيبات محمد البخاري، يصحبهم أمير آدرار ولد عيده وأمير الترازه أحمد سالم، وكذلك بابو بن الشيخ سيديا حيث قدموا ولاءهم إلى الحاكم العام بونتي في 20 مايو 1914م.

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 486.

والواقع أن بواذر استتباب الأمن كانت قد بدأت تظهر منذ مطلع عام 1914م، ففي يناير افتتحت أول مدرسة فرنسية في أبي تلميت خصصت لأبناء الرؤساء وأعيان البلاد، وكانت جهود موريه في مفاوضاته الطويلة مع قبائل الرقيبات الساحل، آخر عمل يقوم به في موريتانيا، وعند ما سلم مهام منصبه إلى المفوض الجديد العقيد أوبسييه Obissier كانت البلاد قد بدأت مرحلة جديدة من الأمن والسلام استمرت طوال الحرب العالمية الأولى.

II- الحرب العالمية الأولى والهدوء في موريتانيا 1914م- 1918م

من أغرب الظواهر التي يقابلها المتتبع لمراحل الحكم الفرنسي في موريتانيا، ذلك الهدوء الشامل الذي عم البلاد خلال فترة الحرب العالمية الأولى، فبينما كان من المتوقع عند وصول خبر اندلاع الحرب بين فرنسا وألمانيا أن تتفجر الثورة بين القبائل المناهضة للوجود الفرنسي في موريتانيا، فإن الأمر كان على العكس تماما، إذ لم يثر هذا الخبر مشاعر الموريتانيين ولم يؤد حتى إلى عودة الغارات المعادية للفرنسيين.

وإذا كان دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا قد أقلق الفرنسيين للارتباطات الدينية الإسلامية، فإن الدعوة إلى الحرب المقدسة التي صدرت من اسطنبول، لم يتجاوب معها مسلمو موريتانيا، إذ لم يكن العثمانيون يتمتعون لدى الموريتانيين بالتقدير الكافي، وأكثر من ذلك كان الموريتانيون يجهلون كل شيء عن تركيا.

ولتفسير ظاهرة الهدوء في موريتانيا خلال الحرب العالمية الأولى رغم تخفيض عدد الضباط وضباط الصف الفرنسيين بنسبة كبيرة ورغم ترحيل وحدات الوطنيين السود بعيدا عن المنطقة للاشتراك في القتال، مما يهيء فرصة مواتية

لعناصر المقاومة، رغم هذا كله فإن الهدوء في موريتانيا خلال الحرب يعود في أسباب الرئيسية إلى:

1- حملات البطش الفرنسية خلال السنوات الثلاث السابقة على الحرب، وكانت آخرها حملة موريه التي نتجت فيها رجال المقاومة إلى داخل الساقية الحمراء ليعطى بذلك مثالا لما يمكن أن يحدث للجماعات غير المسالمة، وكانت هذه الحملات قد أضعفت قدرة رجال المقاومة على الأعمال الهجومية، في الوقت الذي لم يكن فيه من السهل استعاضة الأسلحة بسبب إحكام فرنسا رقابتها على موانئ التهريب، إضافة إلى أن خسائر المقاومين في الجبال سهلت على القوات الفرنسية ملاحقة المقاومين و تعقبهم، مما يزيد من قدرة القوات الفرنسية على ردع المقاومين¹.

2- عدم اكثارات الموريتانيين بالحرب خاصة وأن أوامر التعبئة التي أصدرتها الحكومة العامة لإفريقيا الغربية الفرنسية لخدمة أغراض الحرب قد استثنتهم، كما أن ابتعادهم عن أحداث الحرب كان له تأثير مباشر، إذ فقد الموريتانيون اهتمامهم بها، ومن ثم لم يعرفوا كيف يستغلون هذه الفرصة.

لقد كان العقيد أوبسييه يدرك تقلب الأحوال وعدم استقرارها في موريتانيا، ولذلك عمد إلى اتخاذ سياسة تعتمد على محورين:

الأول: تكثيف نشاط وحدات الأمن الصحراوية (الهجانة)

الثاني: مهادنة العناصر المعادية وخاصة قبائل الرقيبات في الشمال.

وعلى الرغم من أن هذه الفترة قد وصفت بالهدوء، فإنها عرفت بعض الغارات على مواقع أدرار (1915م) وتجانت والحوض وموقع أغادس بالسودان الفرنسي (1916م)²، الذي شهد أعنف وأخطر حصار على يد قوة كبيرة من

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 492.

² - Désiré (V), op, cit, p p 511-512.

الطوارق المناهضين للسلطة الفرنسية وقد تميزت هذه الأحداث عن سابقتها بكثرة العدد والعتاد.

وفى ديسمبر 1916م عين العقيد هانرى غادن Henri Gaden مفوض فرنسا فى موريتانيا، فافتتح عهده فى عام 1917م بالتوصل إلى نهاية طيبة للمفاوضات التى استمرت لسنوات طويلة مع قبائل الرقيبات، وقد ساعده فى ذلك حالة الجفاف غير العادي فى ذلك العام الذى قضى على مراعى الشمال التى تستخدمها قبائل الرقيبات وأولاد إدليم، فبعد أن تمكن من تصفية رواسب الماضى بينهم وبين أمير آدرار، سمح لهم بحرية الرعي والمرور فى الأراضى الفرنسية كأصدقاء أجنبى مقابل تعهدهم بعدم التعرض القبائل الخاضعة للفرنسيين، كما فرض عليهم دفع ضريبة دخل قدرها 100/1 من الجمال¹.

وكان غادن يدرك أن هذا الاتفاق قليل القيمة، لأن القبائل التى وافقت عليه، تقع مضاربها خارج نطاق سيطرته ولا يمكنه إلزامهم بتعهداتهم، إلا أنه يريد من وراء ذلك أن يفوت الفرصة على الهيبة حتى لا يتمكن من لم شمل هذه القبائل تحت لوائه تمهيدا لشن حرب مقدسة بمعاونة الألمان.

غير أن غادن لم يندفع بما تم تحقيقه، إذ كانت هناك متاعب كثيرة تنتظره: أ- فالهيبة مازال قوة يحسب لها حسابها، وتلتف حوله كتلة من قبائل المقاومة الذين يمنعون أي عمل من السلطات الفرنسية أو من المخزن ضد قبائل ارقيبات وادى النون وتكنه وأولاد بسباع.

ب- وفى موريتانيا كان أمير آدرار ما يزال يدبر الغارات ضد الفرنسيين وكان وراء بعض الغارات على قبائل أولاد غيلان واديشلى لصالح قبيلة أولاد عمى².

¹ - Ibid, p 512

² - Ibid, p 513

ج- فقدت الإدارة الفرنسية أحد ركائز سياستها في المنطقة، ففي 12 يوليو 1917م توفي الشيخ سعد بوه الزعيم الديني في الجنوب وحليف الفرنسيين.

د- كانت سنة 1917م سنة جفاف بالنسبة لموريتانيا، حيث كان موسم الأمطار شحيحا، فقلت المحاصيل وأصبح على الإدارة الفرنسية أن تبذل جهدا إضافيا في عمليات حصر توزيع المعونات المادية على القبائل.

والغريب أنه رغم كل هذه المصاعب والأزمات، ظل الوضع في موريتانيا هادئا طوال سنة 1917م، وفي سنة 1918م قام الهيبة شأنه في ذلك شأن رؤساء حركات المقاومة في المغرب، بمضاعفة نشاطه معتمدا على المساعدة الألمانية والأسبانية فأعلن أحد أبناء الطالب أخيار أن موقف الفرنسيين ميؤوس منه، وأنهم قد بدأوا الرحيل من المغرب، وأن الهيبة قد تسلم الأموال والأسلحة الكافية من الألمان والأتراك. وبدا أن الدعوة للحرب المقدسة قد أصبحت وشيكة، فإذا ما اندلعت في المغرب فإنها ستنتقل إلى موريتانيا¹.

وفي آدرار كانت الرقابة الدقيقة للأمير ولد عيده، قد أتاحت لقائد دائرة آدرار العثور على مراسلات من الطالب أخيار إلى الأمير يخبره فيها باتحاد كلمة مسلمي المنطقة واعترافهم بالهيبة رئيسا دينيا ودينويا، ويؤمل في مساعدته²، فظهر لغادن أن الأمر لم يعد يحتمل التأخير، فبادر إلى اتخاذ عدة إجراءات:

1- بدأ غادن يحرض رؤساء القبائل على الاتصال بالأمير ولد عيده أو مراسلته لحثه على الذهاب إلى سان لويس للدفاع عن نفسه ونفي شائعات أحيكت ضده³، وفي سان لويس احتجزه غادن وفرض عليه إقامة جبرية.

¹ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 504.

² - Désiré (V), op, cit, p513.

³ - L'Afrique Française, novembre 1918, pp 385-386, (dans l'Adrar Mauritanien).

ب- أما في تجانت فقد أسند غادن الإمارة إلى واحد من ألد أعداء السلطة الفرنسية سابقا، وهو عبد الرحمن بن بكار ولد أسويد احمد.

ج- تفرغ غادن لمسألة الرقيبات التي طالما أثارت القلق، وقد لاحظ غادن أن محمد ولد اخليل رغم وعوده لم يكن جادا في تنفيذ اتفاق عام 1917م.

د- بما أن عام 1918م تميز بأمطار عزيزة، فقد هيا غادن فرص عمل لكثير من الموريتانيين، كما بذل جهدا في زيادة المحاصيل الغذائية وتحسين إنتاجها، واستعان على ذلك بعلاقاته الطيبة مع الجميع.

وهكذا تمكن غادن بسياسته المرنة والحازمة في نفس الوقت، من أن يدعم الموقف الداخلي في موريتانيا، وأن يمنع مجموعة قبائل الشمال من التكتل تحت راية الهيبة خلال الفترة الحرجة التي شغلت فيها فرنسا بالجبهة الأوربية، وكانت مبادرات غادن وأسلوبه قد استرعى انتباه الحاكم العام لإفريقيا الغربية الفرنسية انجلوفان An Goulvant ووزير المستعمرات فاتفقا على استبقائه مفوضا للحكومة العامة بموريتانيا، وذلك لكي تتاح له مواصلة سياسته في فترة ما بعد الحرب لإلامه التام بشؤون المنطقة.

وسرعان ما ظهرت نتائج أعمال غادن، إذ بدأت بوادر التفكك في التجمع المعادي للفرنسيين في الشمال فطلبت بعض فروع قبيلة أولاد ادليم في يناير 1919م معاملتهم كأصدقاء أجنب بنفس الشروط التي سبق أن اتفق عليها مع قبيلة الرقيبات، كما أن أهل الشيخ ماء العينين بدأت فيهم الانقسامات على أساس اختلاف المصالح، وكان أولهم الطالب أخيار الذي طلب استقباله في إطار ليقدم خضوعه وولاءه، وقد تم ذلك في 29 مارس 1919م بعد أن ووفق على طلبه بالضمانات التالية:

* أن يقيم في محيط محدود

* أن يترك أحد أبنائه كرهينة في أطار عند عائلة محترمة

* أن يتعهد بعدم التدخل بأي شكل في السياسة الداخلية لموريتانيا.

وفي يونيو 1919م سحب بابه بن الشيخ سيديا الطالب أخيار إلى دكار حيث قدمه للحاكم العام انجولفان الذي أكد له إعادة أموال أسرته في آدرار، وتوطدت العلاقة بعد ذلك بين بابه بن الشيخ سيديا والطالب أخيار فتوجهوا إلى أبي تلميت، وأثناء إقامته معه طلب الطالب أخيار من بابه بن الشيخ سيديا أن يزوجه إحدى بناته فوافق على ذلك شريطة أن يمارس الطالب أخيار ضغطه على إخوته لتقديم خضوعهم للسلطة الفرنسية¹.

وأثناء إقامة الطالب أخيار في أبي تلميت وصلته أخبار وفاة الهيبة، وانتخاب أمريه ربه خلفاً له، وكان الطالب أخبار قبل هذا قد أرسل للهيبة (أي قبل أن تصله وفاته) رسالة يطلبه فيها الإقتداء بما فعل وإعلان الخضوع للسلطة الفرنسية، غير أن انتخاب امريه ربه على رأس مجموعة أهل الشيخ ماء العينين جعل الطالب أخيار يقتنع بعدم استجابة امريه ربه لهذا النداء لأن القبائل التي انتخبته لن تسمح له بذلك، بل إنها ستعمل على عزله إن أصبح لا يمثل عنصر الاستقلال، وعندئذ سيحل محله من هو أقدر منه على أعمال العنف.

ومع أن محمد الاقظف قد أبدى استعدادة لتقديم خضوعه إذا ما حصل على ما يوازي الراتب الذي يصله من الأسبان²، وبالرغم من أن المناضلين في الشمال قد انقسموا بين الرغبة في المسالمة، والخوف من حملة مستقبلية يقوم بها الفرنسيون، والأمل في مساندة أسبانية، فإنه بات من الواضح أن هدف الترويض الذي سعت إليه الإدارة الفرنسية في موريتانيا لم يتم تحقيقه أثناء الهدوء الذي ساد

¹ - Désiré (V), op, cit, p 514

² - Désiré (V), op, cit, p 514

البلاد خلال الحرب العالمية الأولى، ومن ثم أصبح لزاما عليها انتظار الحل النهائي الذى يجب أن يأتى من الشمال، ولكي يتم ذلك كان لا بد للفرنسيين أن يعملوا على تضيق الحلقات حول عناصر المقاومة فى الساقية الحمراء وجنوب المغرب.

III- التنسيق مع الشمال الإفريقي 1919م - 1933م

خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، كان الشغل الشاغل للسلطات الفرنسية هي تحقيق الاتصال والتنسيق بين الشمال الإفريقي وإفريقيا الفرنسية جنوب الصحراء. ولم يكن هذا الاتجاه جديدا، وما البعثات التى تتالت منذ القرن 19م سواء من الجزائر فى الشمال، أو من إفريقيا السوداء فى الجنوب، بالإضافة إلى الإستفادة من الصحراء، إلا من أجل الربط والاتصال بين الجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية فى غرب إفريقيا.

وخلال تولى ليوتى منصب وزير الحربية أجاز مجلس الوزراء فى 12 يناير 1917م، قرارا بإنشاء قيادة مؤقتة للأقاليم الصحراوية، الذى كان خطوة هامة على طريق الحل النهائي لمشكلة اختلال الأمن فى الصحراء التى طالما أزعجت الفرنسيين، والواقع أن المناطق الصحراوية بين تونس والجزائر شمالا، وبين النيجر والسودان (مالي) جنوبا، لم تكن تثير قلق الفرنسيين وإنما كانت المناطق الصحراوية شمال شرق موريتانيا هي مصدر القلق الفرنسي، حيث اتخذتها قبائل الرقيبات وأولاد إدليم وغيرها من القبائل، ممرا لهجماتها الخطيرة والمدمرة بإحكام، معتمدين على عدم إلمام الفرنسيين بمسالك وطبيعة هذه الأراضي، لتصبح هذه المنطقة ميدان النشاط المنسق بين وحدات الهجانة فى الجزائر وموريتانيا خلال سنوات ما بعد الحرب، وهو العمل الذى اضطلعت به القيادة الجديدة للأقاليم الصحراوية.

و من أجل سد هذه الثغرة الدفاعية بدأ التنسيق مبكرا بعد الحرب العالمية الأولى، فقد هيا غادن المفوض الفرنسي في موريتانيا لقائد عام الأقاليم الصحراوية مقابلة مع قبائل الرقيبات في إبريل 1919م، كما تعدد التلميح بالقوة ولعله يقصد من وراء ذلك إشاعة جو من الرعب بين هذه القبائل حتى يستمر الهدوء الذى ساد موريتانيا طوال مدة الحرب، ويتسع الوقت أمامه لاكتشاف معالم المنطقة الشمالية الشرقية من موريتانيا تمهيدا لوضع خطة لتأمينها.

وبعد أن استكمل تنظيم وتخصيص وحدات الهجانة التابعة لقيادة الأقاليم الصحراوية كشف القائد العام للأقاليم الصحراوية في 1 أغسطس 1919م عن توجهاته و أسلوب العمل والتعاون بين هذه الوحدات، ومن ثم أصبح الموقف مهياً لإجراء أول تنسيق واتصال بين الجزائر وموريتانيا.

لقد تم هذا الاتصال بواسطة عمليات استكشافية قامت بها وحدات الهجانة خلال فترتين زمنييتين:

الأولى: خلال فترة الهدوء التى عمت البلاد من 1920م حتى 1923م استمرارا لحالة الهدوء التى سادت البلاد طوال فترة الحرب.

الثانية: خلال فترة الجفاف الذى ساد المنطقة من 1925م حتى 1930م، والذى استغلته السلطات الفرنسية فى استئناف عمليات الاستطلاع والتوسع، ومن ثم زيادة المناطق التى تسيطر عليها.

وفى 1 يناير 1920م لم تعد موريتانيا إقليما عسكريا، بل أصبحت مستعمرة منضمة إلى مجموع مستعمرات إفريقيا الغربية¹، هذا التحول لم يزد عن كونه إجراء تنظيميا على مستوى الإدارة الاستعمارية الإفريقية، ومن ثم فإنه لم يثر اهتمام الموريتانيين حيث لم يغير من أحوالهم السائدة.

¹ - Désiré (V), op, cit, p 517.

لقد توسطت هاتين الفترتين، أعمال عنف قامت بها القبائل المعادية للوجود الفرنسي، وكان لها أثرها في توفيق عمليات الاستكشاف، ففي أواخر عام 1923م تولى قيادة حركة المقاومة محمد نقي الله ولد اعل الشيخ المعروف بوجاهة¹، فتزايدت الغارات وتطورت في أهدافها وأسلوبها، فلم تعد تهتم بالسلب وإنما بمقاومة التوسع الفرنسي، واتخذت شكل هجمات محكمة التدبير ضد فصائل الهجانة كما أنها اتبعت أسلوب حرب العصابات وركزت كل ضرباتها حول آدرار.

1- المقاومة 1923م- 1925م

بعد فترة الهدوء النسبي الذي أعقب إعلان موريتانيا مستعمرة فرنسية انتعشت المقاومة من جديد بحلول عام 1923م، وقد يعود هذا الانتعاش في أحد سبابه إلى انتهاء فترة الجفاف التي عرفتها موريتانيا في الفترة ما بين 1916م- 1922م و التي كانت سببا في إعلان بعض القبائل خضوعها للإدارة الفرنسية، تلك القبائل التي ما لبثت بعد تحسن الأوضاع أن أعلنت العصيان² وقد يكون أيضا تأثر المقاومة الموريتانية بثورة الأمير عبد الكريم الخطابي وانهزام أسبانيا أمام مقاومة الريف في الشمال المغربي من الأسباب التي أدت إلى إنتعاش المقاومة الموريتانية التي وجدت مؤطرا جديدا يقودها إلى إحراز انتصارات مهمة على القوات الفرنسية في بعض المعارك التي دارت بين الطرفين.

أ- معركة اشيريك في 27 نوفمبر 1923م

في بداية أكتوبر 1923م تلقى رئيس دائرة أطار إخبارية تفيد أن مجموعة من المقاومين تلقت تدريباً عسكرياً في الساقية الحمراء بقيادة أحمد ولد حمادى وأن وجهتها ضرب الحوضين وأزواد، كما علمت السلطات الفرنسية أيضا بتحركات وجاهة واستعداداته لتوجيه ضربة للفرنسيين في آدرار، وبعد التيقن من هذه

¹ - Ibid, p 519.

² - Gillier (C), La pénétration en Mauritanie, Paris, 1926, p 248.

المعلومات أصدرت السلطات الفرنسية في أدرار أوامرها إلى الملازم بردين Berdines للتصدي لهذه التحركات ومنع رجال المقاومة من دخول أطار، وفي الوقت الذي كان يطارد فيه مجموعة من المقاومين هاجمته قوة بقيادة وجاهة في منطقة اشيريك في 27 نوفمبر 1923م، كان من نتائج هذا الهجوم قتل الملازم بردين وأسر من لم يقتل من قوات ونقلهم إلى ريودورو ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن دفع العقيد بنز Benz فدية كبيرة للإفراج عنهم¹.

وكان هجوم اشيريك هو أول هجوم كبير تقوم به قبائل المقاومة² منذ هجوم محمد الاقظف على لبيرات في يناير 1913م وقد لاحظ الفرنسيون أن الأساليب القتالية في هذا الهجوم اختلفت عن الأساليب القتالية السابقة، كما أنها أظهرت للفرنسيين قدرة المقاومين على المناورة والتخطيط الذي يعتمد عنصر المفاجأة وسرعة التحرك.

ب- الهجوم على مركز انواذيبو في 26 مارس 1924م

بعد نجاح معركة اشيريك ورغبة منه في تضيق الخناق على الفرنسيين قاد وجاهة في 26 مارس 1924م هجوما على حامية الجيش الفرنسي في مركز انواذيبو وخلال الساعات الأولى من الاشتباك تبين للمقاومين أن القوات الفرنسية تمتلك أسلحة جديدة، مما أخل بميزان القوى بين الطرفين أرغم وجاهة ورجاله إلى الانسحاب من أرض المعركة، ورغم ذلك فإن الحامية الفرنسية تكبدت خسائر جسيمة، فيما تمكن المقاومون من العودة إلى المنطقة الأسبانية³ بكل غنائمهم دون أن تتمكن القوة الفرنسية من مطاردتهم.

ج- معركة بوقرن في 5 مايو 1924م

¹ - Désiré (V), op, cit, p 520.

² - L'Afrique Française, décembre 1924, p 651, (Un rezzou contre la Mauritanie).

³ - Désiré (V), op, cit, p 520.

يبدو أن وجاهة غير بالانتصارات التي حقق في المعارك السابقة، وطموحا منه في أن تظل هزائم الفرنسيين على يده مستمرة، قام في 5 مايو 1924م بهجوم على وحدة فرنسية في منطقة بوقرن، وقبل الهجوم على المنطقة كان وجاهة قد احتل تجمعا مواليا للفرنسيين، و منه بدأ تنفيذ هجومه، فساهم ذلك في انهيار معنويات الفرنسيين ظلنا منهم أن التجمع الموالى قد انقلب عليهم. ورغم أن المقاومين استطاعوا اختراق صفوف القوات الفرنسية، إلا أن استشهاد القائد وجاهة أثر على معنويات رجال المقاومة وكان خسارة لا تعوض، في الوقت الذي كان فيه نصرا معنويا للجيش الفرنسي الذي تأثرت سمعته كثيرا منذ معركة اشيريريك. ولم يمض وقت طويل حتى تولى قيادة المقاومة اثنان من محاربي قبائل الرقيبات الأشداء وهما احمد ولد حمادى وإسماعيل ولد بردى¹.

¹ - Désiré (V), op cit, p 520.

د- معركة لقديم في 23 أكتوبر 1924م

في بداية أغسطس 1924م حصلت السلطات الفرنسية في آدرار، على معلومات تفيد بأن مجموعة من رجال المقاومة توجد بالقرب من كدية الجبل تحاول الإغارة على كل من شنقيط وتجكجة وربما الحوضين وأزواد.

ومحاولة من الفرنسيين اعتراض سبيل رجال المقاومة لمنعهم من مواصلة السير إلى الهدف وقع الاشتباك بين الطرفين في فجر يوم 23 أكتوبر 1924م¹، ويبدو أن الاشتباك كان اشتباكا عرضيا وقع بين رجال المقاومة وفرقة فرنسية كانت تبحث عن المراعى، فأدرك المقاومون أن المعركة لم تنته بعد، وأن الفرنسيين لا محالة سيقطعون عليهم الطريق بفرقة لا بد وأن تكون أحسن تجهيزا ليقع الاشتباك الأساسي في منطقة لقديم.

ورغم عدم التكافؤ بين الطرفين، فإن رجال المقاومة صمدوا أمام القوات الفرنسية لمدة أربع ساعات ونصف، كانت سجلا للبراعة القتالية لهؤلاء الرجال الذين لم ينسحبوا إلا بعد أن نفذت مؤنهم الحربية².

لقد كانت معركة لقديم انتقاما من الفرنسيين لاستشهاد وجاهة، خاصة وأن قائدها هو أحد الأصدقاء المقربين من وجاهة.

هـ معركة الطرفاية في 3 إبريل 1925م

تعتبر هذه المعركة من أشد المعارك التي خاضها الفرنسيون خلال مراحل احتلال موريتانيا، ورغم أن قائد رجال المقاومة قد استشهد في هذه المعركة، ورغم الخسائر المادية و البشرية واستمرارها لأيام ثلاثة بلياليها³، فإن رجال المقاومة استطاعوا أن يصمدوا أمام القوات الفرنسية ويلحقوا بهم الهزيمة.

¹ -L'Afrique Française, Mai 1925, p 233, (La police de la Mauritanie).

² -L'Afrique Française, Mai 1925, p 233, (La police de la Mauritanie).

³ -Désiré (V), op cit, p 520, et L'Afrique Française, Mai 1925, op cit, p 233

فبعد استشهاد قائد رجال المقاومة انسحب المقاومون بغية تنظيم صفوفهم، ليعودوا إلى ساحة القتال مرة ثانية على أن يقاتلوا حتى يقتل من الفرنسيين ما يعادل قائدة المقاومة، فحلفوا ألا يبرحوا المكان ولن يعودوا حتى يهزموا الفرنسيين¹.

لقد إكتسبت هذه المعركة بالذات وزنا خاصا لدى الفرنسيين، وكثر وصفها وشرح أحداثها، وتعددت التعاليق حولها، فقد كانت أطول معركة بين الهجانة وقبائل المقاومة²، كما أنها أثبتت أن هذه القبائل قد وصلت إلى مستوى من التنظيم وحسن القيادة وبراعة المناورة بشكل يهدد بخطر جسيم، واعترفت السلطات الفرنسية أن هذا الهجوم كان يهدف إلى تدمير فصيلة الهجانة³.

وقد يكون من الأسباب التي زادت من حدة المعارك خلال سنة 1924م هو الوفاة المفاجئ لبابه بن الشيخ سيديا في 10 يناير 1924م ليفقد بذلك الفرنسيون نفوذا طالما مارسه لتهديئه مثل هذه الاضطرابات.

إذا كانت الهجمات قد استمرت وبشكل متقطع بعد عام 1925م، فإنها لم تؤثر على الطبيعة المسالمة التي غمت المنطقة منذ ذلك العام بسبب الجفاف الذي أصاب البلاد لبضع سنوات (1925م-1930م)⁴ فاحتاجت قبائل الشمال إلى مراعى الجنوب، ليستغل الفرنسيون ذلك الهدوء في ممارسة إدارة سلمية تربط مصالح الموريتانيين بالسلطات الفرنسية. وشغل غادن باهتمامات جديدة لم تكن موجودة من قبل، كتخفيف وطأة الجفاف عن القبائل الموريتانية وخاصة البعيدة، وذلك باتباع

¹ - Gillier, op cit, p 246.

² - L'Afrique Française, Mai 1925, op cit, p 233, et Novembre 1925, p 583, (un rezzou en Mauritanie).

³ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 325.

⁴ - L'Afrique Française, septembre 1925, p 474, (A l'ordre de l'armée).

سياسة جديدة لإمداد القبائل باحتياجاتها، وتحسين مستوى الدخل بإنشاء جمعيات التسليف.

و فى يوليو 1927م تولى فورنييه Fournier المهام خلفا لغادن، فوجد أن الموقف مرض، فالاضطرابات التى سادت دوائر خليج ليفرييه والترارزة وأدرار خلال أعمال المقاومة السابقة قد هدأت، وأصبح من الممكن استئناف استكشاف الأطراف الشمالية من موريتانيا¹ لتكف وحدات من الجزائر وموريتانيا باكتشاف المناطق الواقعة بين البلدين، فتم الاتصال بين هذه الوحدات فى 9 يناير 1929م، ورغم أن هذا الاتصال جاء بعد 8 سنوات من الاتصال الأول فى 25 ديسمبر 1920م، فإن الجديد فيه هو أن الوحدات كلفت بدراسة الأرض وملاءمتها للسيارات وهبوط الطائرات تمهيدا للمعاملات المستقبلية².

وفى عام 1930م قام الملازم بروسى Brosset على رأس مفرزة من هجانة شنقيط، بجولة قطع خلالها وفى 13 يوما 565 كلم فى مناطق لم تكن معروفة حتى ذلك الوقت³، لكنها كانت الجولة الاستكشافية الأخيرة، ذلك أن أعمال العنف بدأت تظهر من جديد فى جولاتها الثانية والأخيرة.

لم تكن عناصر المقاومة قد هدأت تماما خلال فترة السلام التى سادت البلاد من عام 1925 حتى 1930م، بل تطلعتها هجمات متفرقة، وبعض المحاولات لو كتب لها النجاح لمثلت خطرا على الوجود الفرنسى فى المنطقة، ففى عام 1927م سعى محمد المامون بإيعاز من امربيه ربه الى الدعوة لحرب مقدسة ضد الفرنسيين، واتفق مع احمد ولد حمادى وإسماعيل ولد بردى على أن يكون مكان

¹ - Désiré (V), op cit, p p 522-523.

² - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 529.

³ - Désiré (V), op cit, p 523.

تجمع المقاتلين فى كلثة الزمور، غير أنهما تغيبا عن الموعد¹، وبالتالي لم يأت هذا التحرك أكله.

وفى عام 1928م استجاب لحركة أبناء الشيخ ماء العينين كثير من رجال المقاومة، ليعم الخوف كل القبائل الموريتانية الخاضعة، عندما انتشرت شائعات تفيد بقرب الهجوم على آدرار، لفاتبعت الإدارة الفرنسية فى آدرار خطة جديدة لتنظيم الدفاع عن المنطقة تمثلت فى أن تتولى كل قبيلة محاربة وكل مجموعة من البدو مراقبة قطاع معين بحيث تتكون من هذه القطاعات شبكة ضيقة تصعب على أي قوة التسلل منها². ورغم ذلك فقد تمكنت مجموعة بقيادة احمد ولد حمادى من تتسلل وتقع فى اشتباك مع محاربى المنطقة، وقد شجعت هذه العملية أحمد ولد حمادى على استئناف هجماته على وحدات الهجانة. وفى نهاية 1930م انتهز فرصة انتشار جمال هجانة شنقيط للرعي فى منطقة كدية الجل، وفى طريقه لتنفيذ المأمورية هاجم مخيما من قبيلة السماسيد فأفقد ذلك عنصر المفاجأة، وحست وحدة الهجانة بوجوده فهاجمته لكنه تمكن من العودة مع مجموعته دون أن تتمكن وحدة الهجانة من اللحاق به³.

غير أن هذه الهجمات لم تأخذ طابع المقاومة المنظمة، وبالتالي فإنها لم تثر قلق الفرنسيين، على عكس تلك التى بدأت فى سبتمبر 1931م وانتهت فى سنة 1933م. وخلال هذه الفترة شنت عناصر المقاومة 13 هجوما عنيفا فى كافة أنحاء البلاد، واشترك فى مقاومة هذه الهجمات وحدات الهجانة الموريتانية الأربع (أطار، شنقيط، وتشيت واكجوجت)، كما شارك السودان (مالي) فى صد هذه الهجمات بوحدتي (الحوض، و تاودني)، واعترف الفرنسيون أنهم خسروا فى هذه الهجمات

¹ - Ibid, p 521.

² - Ibid, p 523.

³ - Ibid, p 524.

وخلال سنة واحدة أي من 1 سبتمبر 1931م إلى 1 سبتمبر 1932م 25% من قوة ضباطهم، 35% من ضباط الصف، 20% من الرماة السينغاليين، 12% من الحرس الموريتاني¹.

وفى أغسطس 1931م حاصرت مجموعة من المقاومين بقيادة احمد ولد حمادى معسكر الهجانة فى توجنين، ورغم مقاومة المعسكر ووصول قوة نجدة إلا أن المقاومين ألحقوا خسائر كبيرة بقوة المعسكر و أوشكوا على إبادته².

لقد تزامنت معركة توجنين مع دعوة محمد المامون إلى حرب مقدسة ضد النصارى وطردهم³، بالتالى كانت هذه المعركة معركة إبادة، وقد تكون الخوارق التى نعت بها محمد المامون وحب إلحاق الهزيمة بالفرنسيين والقضاء عليهم من الأسباب التى جعلت رجال المقاومة يستميتون من أجل القضاء بشكل نهائى على هذا المعسكر، ومع أن احمد ولد حمادى وقواته قد انسحبوا قبل تحقيق هدفهم بشكل كامل، فإن وحدة هجانة أطار قد انتهت كقوة مؤثرة عقب هذا الهجوم، فكانت معركة توجنين هي أول حادث خطير بعد 6 سنوات من الهدوء منذ معركة الطرفاية فى 3 إبريل 1925م⁴.

وبعد هجوم آخر ناجح فى الحوض⁵ فكر محمد المامون فى شن هجوم كبير على آدرار، مما أثار موجة من الخوف بين القبائل الخاضعة للإدارة الفرنسية فى آدرار، فى وقت كانت فيه تصرفات أمير آدرار توحى بقرب اتخاذ موقف العداء للإدارة الفرنسية وانضمامه إلى حركة محمد المامون، مما قد يشكل خطرا على الوجود الفرنسي فقررت السلطات الفرنسية فى آدرار منعه من ذلك بأي وسيلة.

¹ - L'Afrique Française, septembre 1932, pp 513-514, (pour assurer la sécurité menacée).

² - Désiré (V), op cit, p 524.

³ - Otton Loyewski, op cit, p 35.

⁴ - Désiré (V), op cit, p 524.

⁵ - Otton Loyewski, op cit, p 45.

ففى نهاية فبراير 1932م لاحظت قوة هجانة شنقيط أن الأمير سيد احمد ولد عيّدَه تصرف تصرفات مربية بنقله مخيمه جهة الشمال، فأصدرت السلطات الفرنسية فى إطار أمرا للنقيب لكوك Le Cocq لإعادة الأمير نحو الجنوب¹، فكلف لكوك الملازم موسات Mussat بهذه المهمة، وفى 10 فبراير وصل موسات إلى مخيم الأمير الذى لم يكن موجودا وقتها، وفى 13 فبراير حضر الأمير فى ثياب من يكون فى رحلة صيد أو يعد لهجوم². فطلب الملازم موسات من الأمير أن يعود معه إلى الجنوب ويلتحق بالمخيمات فى شنقيط فقبل الأمير غير أنه طلب من موسات أن يمهلّه حتى يأخذ قسطا من الراحة³، وفى 14 فبراير أخذ الأمير وموسات طريقهما إلى شنقيط غير أن الأمير ورفاقه قد خططوا لعملية اغتيال الملازم ورفاقه الذين لم ينج منهم إلا من تمكن من الهرب فأمر الأمير مخيمه بالرحيل فى تلك الليلة إلى حيث يكون بعيدا من متناول القوات الفرنسية التى لا محالة ستأثر لقتلاها.

وفى الوقت الذى كان ينتظر فيه لكوك عودة الملازم موسات وصل بعض من نجا من العملية ليحكى الخبر، فأمر قائد دائرة آدرار لكوك بتتبع الأمير لكن بشرط أن يحقق ذلك نجاحا⁴، لهذا قاد لكوك هذه المطاردة فى عناد غريب يدفعه إليه رغبته فى الإنتقام وشعوره بعدم تقبل الهزيمة، حتى أنه قطع مسافة 750 كلم منها 500 كلم خالية من أي مصدر للمياه وغير معروفة، كما توجد فيها بعض القبائل المعادية وربما تخطط لغارة⁵.

¹ - Désiré (V), op cit, p 525.

² - Otton Loyewski, op cit, p46-47.

³ - Désiré (V), op cit, p 525.

⁴ - Otton Loyewski, op cit, p50- 52.

⁵ - Ibid, p 54.

وفي 19 مارس 1932م باغتت القوات الفرنسية مخيم الأمير سيد احمد ولد عيـده في منطقة وديان الخروب بتيرس لتدور معركة غير متكافئة من حيث العدة والعتاد، خاصة وأن الفرنسيين ما قاموا بمغامرة المطاردة في منطقة مجهولة لديهم إلا من أجل القضاء على الأمير مهما كلفهم ذلك لتنتهي هذه المواجهة باستشهاد الأمير¹ بعد سجل حافل بالنضال ضد التوسع الفرنسي في موريتانيا يستحق أن يسجل له ذلك، لكن استشهاد الأمير ولد عيـده لا يعنى زوال الخطر، بل على العكس زاد الأمر تعقيدا.

أولا: كانت الغزوة الكبيرة مازالت أخبارها تتواتر، وقد عرف أنها بقيادة أحمد ولد حمادى واعل ولد مياره².

ثانيا: لم يكن لدى الفرنسيين لمجابهة هذا الهجوم سوى قوات الهجانة النظامية في أطار و شنقيط فقط، إذ لم يعد في الإمكان بعد مقتل الأمير الإعتماد على أنصاره وأقربائه.

ثالثا: كانت قوة هجانة أطار قد أعيد تشكيلها بالجهد بعد مأساة توجنين في سبتمبر 1932م، أما قوة هجانة شنقيط التى كانت موجودة حينذاك في البيده El Beyd (البيضة) فقد فقدت عنصر الحركة بعد استنزاف الجمال في المطاردة التى قام بها لكوك، ومن ثم زالت عنها صفة عنصر الهجوم، ولعدم قدرها على المطاردة لم يعد أمامها إلا أن تنتظر فى مكانها إلى أن تهاجم.

أمام هذه الوضعية كان على قائد دائرة آدرار أن يوحد قوتي هجانة أطار وشنقيط تحت قيادة لكوك فى مكان متوسط بين أطار والبيضة. ومع أن هذا الإجراء قد عرّض مخيمات القبائل الموالية للإدارة الفرنسية لغارات من قبل جماعة أحمد

¹ -L'Afrique Française, mai 1932, pp 316-317, (Un assassinat en Mauritanie).

² -Désiré (V), op cit, p 523.

ولد حمادى واعل ولد ميارة، إلا أنه فى نفس الوقت أنقذ هجانة شنقيط التي لو أنها تحركت من البيضة فى أواخر مارس 1932م لتعرضت للإبادة من قبل غزوة كانت فى طريقها إلى السودان(مالى) بقيادة لعروسى ولد بابيه حمو¹، الذى فشل فى احتراق الدفاعات الفرنسية وهزم²، ويعود ذلك فى أسبابه الرئيسية إلى إتباع القوات الفرنسية أسلوبا حديثا فى سرعة الاتصال اللاسلكى ورصد تحركات المهاجمين بالطيران، وتوجيه القوات من الجو لمقابلة الهجوم فى أحسن الظروف³، فكان ذلك مؤشرا واضحا نحو الإخضاع النهائي.

وعلى الرغم من ذلك فى 18 أغسطس 1932م أصيبت وحدة هجانة الترارزة الإقليم المشهور بالأمن بنكبة حيث فوجئت فى أم التونسي بهجوم كاسح تنزعه قبيلة أولاد إدليم تم خلاله إبادة الوحدة بشكل كامل بما فى ذلك قائد الوحدة ماك ماهون Mak Mahon⁴ وتمكن رجال المقاومة من العودة إلى الشمال، وقد أحدث هذا الهجوم دويا كبيرا فى موريتانيا وفرنسا، وفى موريتانيا سيطر الغضب على الفرنسيين الذين تساءلوا هل سنبقى فى هذه الوضيعة الدفاعية التى دفعنا خلالها دماء أحسن جنودنا، أم نقرر الذهاب إليهم ونعاقب المقاومين ونجبرهم على السلم⁵؟.

وفى ديسمبر 1932م وصلت معلومات مفادها أن مجموعة الرقيبات المعادية قد نقلت مخيمها إلى مناطق الرعي الجيدة فى منطقة مجميك شمال كدية الجل، فعين لكوك مجموعة كبيرة من قوات الهجانة تحت أمره ستة ضباط للبحث

¹ - Désiré (V), op cit, p 526, et Otton Loyewski, op cit, p 72.

² - L'Afrique Française, octobre 1932, pp 582-583, (le rezzou du 6 avril 1932).

³ - سعد خليل، مرجع سبق ذكره، ص 535.

⁴ - Désiré (V), op cit, p 526, et Otton Loyewski, op cit, p 77.

⁵ - Otton Loyewski, op cit, p 77-78, et L'Afrique Française, septembre 1932, op.cit, pp 513-514

عن تجمع الرقيبات، وفي فجر 31 يناير 1933م تمت مفاجأة تجمع الرقيبات، لتدور معركة حاسمة بين الطرفين استشهد فيها اعل ولد ميارة وتمكن البعض الآخر من الهرب¹، فكانت هذه المعركة نهاية المقاومة وبداية استسلام القبائل المعادية للوجود الفرنسي في موريتانيا.

ففى نفس السنة عرفت المنطقة الشمالية حفافا كاسحا، اضطرت خلاله القبائل المعادية لفرنسا طلب الأمان، الذى قبلته السلطات الفرنسية فى آدرار، وكان الحاكم العام دسميه Descmet قد خاطب الحضور استعلاء مذكرا إياهم أنهم فعلوا الكثير، مما اضطر الفرنسيين إلى استعمال القوات للتأكيد أنهم السادة، ثم قرأ بعد ذلك بنود الاتفاقية:

- الغنائم المستولى عليها حتى هذا اليوم لن تعاد.
 - كل المرتبات والمكافآت التى كانت موجودة سابقا تعتبر لاغية.
 - الالتزام بدفع الضريبة مثلهم مثل كل الخاضعين للإدارة الفرنسية.
 - تحريم المرور شمال خط معين دون تصريح بذلك.
 - المسؤولية الجماعية لفروع الرقيبات².
- وبذلك استسلمت آخر القبائل غير المسالمة فى الشمال بعد أن فقدت قدرتها القتالية، فكانت حملات العقوبة من الفرنسيين وأساسا الجفاف الذى ساد منطقتهم من الأشياء التى أرغمهم على الخضوع، فقد كان احتياجهم لأراضى متسعة لتجوال ورعي مواشيهم وإعادة تنميتها بعد الخسائر الفادحة التى أصابتهم، يفوق أي شعور آخر بالمقاومة أو القتال.

¹ - Désiré (V), op.cit, p 528 et Otton Loyewski, op.cit, p 88.

² - Désiré (V), op.cit, p 528.

وهكذا فإن السلام الذى أراد كبولانى أن يحقق بالتوغل السلمى والوعود المعسولة، وحاول غورو الحصول عليه بالحملات العسكرية الضخمة، لم يستقر فى موريتانيا إلا بواسطة وحدات الهجانة خفيفة الحركة التى استخدمت نفس أسلوب الموريتانيين فى القتال، والتى ما كانت لتصل إلى هذه النتيجة لولا التنسيق مع هجانة الجزائر فى الشمال الأفريقي.

غير أن السلام الأخير لم يتحقق إلا بعد الانتصار الذى حققته فرنسا فى جنوب المغرب فى شهري فبراير ومارس 1934م¹، وقد تطلب الإعداد لهذا النصر عدة سنوات من العمل الدؤوب فى المجال السياسى والعسكري.

وبناء على اقتراح العقيد ترانكي Trinquet وافق المقيم العام الفرنسى فى المغرب والحاكم العام لإفريقيا الغربية على برنامج من ثلاث مراحل ينفذ خلال شتاء 1934، وصادق وزير الحربية الفرنسى على هذا البرنامج:

1- إجراء اتصال بين القوات الجزائرية المغربية وبين القوات الموريتانية عند عيون عبد المالك وبئر أم اكرين، يتقابل فيها ممثلو الجانبين لتنظيم الموضوعات التى تهم الجزائر والمغرب وموريتانيا فى نطاق قيادة التخوم بشكل يضمن وحدة العمل.

2- إقامة موقع دائم فى بئر أم اكرين، وإنشاء موقع نصف دائم فى عين بنتيلي و الغردان واجمار واعوينت الأقرع و عيون عبد المالك.

3- تمهيد الطرق التى تربط هذه المواقع المختلفة و الأراضى المجاورة التى تصلح لهبوط طائرات الإغاثة.

وبذلك تكون فرنسا قد أمنت حدودها مع الجزائر والمغرب، وأصبح على كل قبيلة تريد التجول فى المراعى لا بد أن يسمح لها أقرب قائد وحدة هجانة على

¹ - Désiré (V), op.cit, p 555.

أن تقوم بحصر ممتلكاتها وخاصة الأسلحة، وصار من السهل على السلطات الفرنسية تنظيم قيادات وطنية و تعتمد على رؤساء تختارهم من المولين مكلفون بتوصيل أوامر الإدارة والسهر على تنفيذها، وبهذا يكون احتلال البلاد قد اكتمل فعليا، ولم تعد السلطات الفرنسية تخشى من اعتداءات قبيلة الرقيبات بعد أن تمت السيطرة على مناطق رعيهم.

لقد ساهمت السياسة الاستعمارية الفرنسية فى بروز الوعي والإحساس بالوطنية لدى شعوب المستعمرات الفرنسية، فتمثل ذلك الإحساس فى ظهور أحزاب سياسية ومنظمات طلابية ونقابات عمالية بدأت تفرض وجودها وأفكارها على فرنسا وتعبئ الشعوب ضد سياستها. مما فرض على فرنسا نهج سياسة جديدة تمكنها من اكتساب هذه البلدان التى كانت بأمس الحاجة إليها، تلك السياسة التى كان مؤتمر برازافيل فاتحتها. ذلك المؤتمر الذى وضع الخطوط الأولى للاستقلال الذاتى لهذه المستعمرات، كما كان أساسا لدستور الجمهورية الرابعة أو الاتحاد الفرنسي.

التجليات الإيقاعية للحادثة الشعرية (مساءلة للنص العربي الفصيح في موريتانيا)

فاطمة بنت عبد الوهاب
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الانسانية
جامعة انواكشوط

نتناول هنا مسألة الحادثة في بعدها الإنجازي متجاوزين السؤال الفكري الفلسفي حول الحادثة في حد ذاتها والموقف إزاءها منشغلين أساسا بالكيفية التي بها انعكس "الخيار" الحداثي (على مستوى المعطى الشعري المخصوص في الزمان والمكان والشكل الفني) مجسدا في بنيته الإيقاعية للنص العربي الفصيح تحديدا. وإذا كان مصطلح الحادثة من المصطلحات المثيرة للبس (هل الحادثة زمنية أم فنية؟ هل هي خيار جمالي أم قدر حضاري أم موقف وجودي؟...)، فمن المسلم به أنه لا يمكن الحديث عن أي حادثة خارج مفاصل التاريخ (بمعناه الشامل). ويعني ذلك أن الحادثة متورطة في تجربة الإنسان مرهونة ضرورة بمعطيات وجوده المادي والمعنوي؛ لذلك فلكل مرحلة مفصلية حداثتها التي تتجاوزها حداثات لاحقة (وقديما طرح ابن قتيبة مسألة القديم الذي كان جديدا والجديد الذي سيصبح يوما قديما¹).

¹ - أبو محمد بن قتيبة، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، 1969، مقدمة الجزء الأول.

والحادثة الشعرية التي نتحدث عنها هنا هي تلك الحركة الكاسحة التي انطلقت في الفضاء العربي منذ منتصف القرن الماضي¹ (وفي موريتانيا ابتداء من سبعيناته²) تحت عناوين "الشعر الحر" أو "القصيدة الحديثة"...، والتي شكلت قطيعة واعية مع التراث الشعري بموجبها دعت إلى افتكاك التجربة الشعرية من الارتهاق لمقتضيات "عمود الشعر" مبشرة بآفاق فنية لا حدود لها³.

وبما أن تقويض الأساس الإيقاعي لعمود الشعر (وهو البيت ذو المصراعين) كان المنطلق الأول الذي قامت عليه "حرية" القصيدة و"حداثتها"، فقد اخترنا المدخل الإيقاعي دون غيره من المداخل الفنية (الصورة الشعرية، البنية الدلالية...) لهذه الفذلكة التي ينحصر غرضها -حاليا- في الإطلال سريعا على البنية العروضية للقصيدة الحديثة بموريتانيا سبيلا إلى ملامسة أحد أبرز تجليات حداثتها المفترضة.

وطالما أننا لا نملك الوقت ولا المعطيات المرجعية للقيام بغربة شاملة للركام الشعري الذي يقدم نفسه باعتباره حديثا، فسكتفي باجتزاء بعض النماذج الفصيحة المبنية بناء لا مرأى فيه على التفعيلة معرضين صفحا عن الخوض في السياق المنشئ للحداثة والأسبقية الزمنية للنصوص وغيرها من المسائل التاريخية التي قد تحتاج بحثا متأنيا يخرج عن طبيعة ما نحن بصدد.

¹ - تشكل قصيدتنا "هل كان حبا" للسياب (1946) و"الكوليرا" لنازك الملائكة (1947) أول النماذج المكتملة للشعر الحديث.

² - تعود أول نص موريتاني (قصيدة "طابور" للأستاذ محمد ولد الشدو) إلى سنة 1971.

³ - محمد النويهي، قضية الشعر الجيد، دار الفكر ودار الخانجي/مصر، ط. 2، 1971، ص

ولأن الغرض أصلا هو الوقوف على تجليات الحداثة في كامل الشعر الموريتاني بغض النظر عن خصوصية الكتابة عند هذا الشاعر أو ذاك، فسنتصر كذلك على الظواهر ذات الوجود اللافت في مجمل النص الشعري المحلي متوقفين بداية عند بعض المفاهيم التي تشكل أرضية نظرية لما ننوي القيام به.

أولا. ملاحظات تمهيدية:

وتقاديا لما قد يحدث من لبس مفهومي حول البنية العروضية التي قد لا يراها البعض مكتملة التجسيد خارج النظام العروضي للبيت ذي الشطرين ارتأينا ضرورة إيراد ملاحظات تتعلق بمفاهيم: الوقفة والوزن والقافية.

1. الوقفة الشعرية:

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المركزية فيما يتصل بالتفريق بين بنية الخطابين: الشعري والنثري. فلكي نعرف البيت الشعري يتعين أن نقارنه بما ليس شعرا، أي بجملة النثر التي يعطيها جان كوهن تحديدا مزدوجا "فهي من جهة ما يقدم معنى تاما، ومن جهة أخرى ما انحصر بين وقفتين"¹.

غير أن البيت الشعري يبني وقفته في اتجاه معاكس لهذه الموازنة الصوتية الدلالية، وبذلك فإن "ما يقدم معنى تاما، أي الجملة، لم يعد محصورا بين وقفتين، وما هو محصور بين وقفتين، أي البيت، لم يعد يقدم معنى..."² بالضرورة.

2. الوزن:

¹ - جان كوهن، كوهن، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال، الدار البيضاء/المغرب، ط.1، 1986، ص 70.

² - جان كوهن، المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

وفضلاً عن التمايز بين الخطابين الشعري والنثري القائم على طريقة بناء الوقفة، يتميز الشعر بأنه "خطاب يكرر كلا أو جزءاً نفس الصورة الصوتية" حسب عبارة هيكانس التي أخذها عنه جاكبسون¹. وهذه الصورة الصوتية هي التي عبر عنها العروضيون العرب بالتفعيلات التي تعمل عبر بنيتها التماثلية (أو شبه التماثلية) على دعم الإحساس بالانسجام بين الجمل الشعرية.

وإذا كانت سمة النص القديم هي الانضباط داخل نسق إيقاعي منتظم، فإن من الجلي اليوم أن الممارسة الشعرية الحديثة بنت تكرارها الوزني بحرية سمحت لها باختيارات عديدة راوحت بين الوفاء للبحور الصافية، أو الممزوجة، وبين استخدام تفعيلات بحر في سياق بحر آخر بشكل يغدو معه التكرير -الذي هو سمة الوزن- تكريراً جزئياً يكسر رتابة الإيقاع الناجمة عن إعادة الصورة الصوتية نفسها (التفعيلة) على كامل امتداد النص.

3. القافية:

وهناك عنصر آخر يجسد البيت من خلاله بنية التكرير التي يقوم عليها الخطاب الشعري (عكساً للنثر)، هذا العنصر هو القافية التي تبني التماثل الصوتي، حيث لا يوجد تماثل دلالي. وقد عرف الأقدمون المماثلة الصوتية/الدالية بين القوافي تحت اسم الإيطاء، الذي عدوه عيباً من عيوب الشعر (إلا بشرط أن يأتي بعد سبعة أبيات على الأقل).

غير أن اللافت في الفعل الشعري الحديث هو تلك الحرية القصوى في التعامل مع القافية من حيث البنية والموقع. وهذه الحرية هي ما دفع النص الواصف إلى معاينة القافية بكثير من المرونة.

¹ - نقلاً عن: جان كوهن، مر. سا، صص 52-53.

وتوضيحا للانزياح الذي عرفته مختلف البنيات الإيقاعية في القصيدة العربية الحديثة سنحاول معاينة الوضعيات التي اتخذتها في النص الموريتاني بادئين بالوقف الشعري.

ثانيا. أشكال بناء الوقفة

اختلف البيت الحديث في الطريقة التي يعتمد عليها للوقوف تبعا لتباين الاستراتيجيات الفنية التي يتبناها النص. وقد ميز النقاد ثلاثة أنماط للوقفة هي: الوقفة الثلاثية والوقفة العروضية والوقفة الدلالية.

1. الوقفة الثلاثية:

هي تلك التي تتضافر على إحداثها عناصر النظم والدلالة والعروض، بحيث تصادف في الوقت نفسه اكتمال عناصر الجملة نحويا، وإفادة معنى تام دلاليا، ثم اكتمال وحدة إيقاعية على المستوى العروضي، ولذلك عرف هذا النمط من أنماط الوقفة بالوقفة الثلاثية، أي التي تكتمل فيها عناصر البناء الثلاثة: النظم، الدلالة والإيقاع. وقد تميز النمط الأول للبيت الشعري ببناؤه على هذا النوع من الوقف.

وإذا كانت القصيدة الحديثة قد ثارت على البناء الهندسي لهذا النمط، وأسقطت في الآن نفسه وحدة القافية والعدد الثابت للتنفيعات... إلخ، فإنها قد أبقت غالبا على النظرة التي توطر هذه البنية مجسدة في استقلالية البيت مما جعل الأبيات في الغالب ترصف إلى جانب بعضها في النص، بحيث يشكل كل واحد منها عنصرا مستقلا بنفسه إيقاعيا ونحويا ودلاليا.

وبذلك يتألف النص، لا من وحدات عضوية متفاعلة فيما بينها يغيب الجزئي منها في نسيج الكل، وإنما من وحدات متجاوزة ترصف بشكل يسمح باستبدال بعض عناصرها أو حتى الاستغناء عنه في بعض الأحيان.

ونجد في القصيدة الموريتانية الحديثة تجسيدات للوقفة الثلاثية، سنكتفي تمثيلا عليها بإيراد النموذج التالي:

وينقرض الطيب والشعر والعرب الرافضون

ويبقى السلاجقة "المؤمنون"

وتبقى الديون¹

إن الأواصر في هذا المستوى من العدول تبقى قوية مع طرق الكتابة الأصلية، ولذلك فإن العروضي في هذا النموذج لا يبنى إلا بموازاة مع النحوي والدلالي، وهي ممارسة شعرية متأصلة في القصيدة القديمة لا في الشعر العربي وحده وإنما في أقاليم شعرية أخرى. يقول جان كوهن: "...والذي فعله الكلاسيكيون هو اختزال تنافر الصوت والمعنى إلى الحد الأدنى الممكن، فحرصوا على تلافى التضمن، أي الوقفة القوية وسط البيت من جهة، واجتهدوا من جهة أخرى في إنهاء الأبيات بوقفات دلالية على نقط وفواصل".²

ومع أن الوقفة الثلاثية الصارمة شكلت في هذه الأبيات سمة أسلوبية مهيمنة، فإن هذا النمط من بناء الوقفة لا يوجد منفردا بشكل يجعله متمحضا لنصوص معينة أو شعراء دون غيرهم. بل إن كل أنماط الوقف تتواجد لدى الشاعر الواحد، بل وتتجاوز في النص الواحد (ولعل قصيدة سنبقى التي اقتطعت منها هذه

¹ - ناجي محمد الإمام، قصيدة "سنبقى"، الوسيط في الأدب الموريتاني الحديث، إعداد اللجنة الوطنية المكلفة بجمع ونشر الثقافة بموريتانيا، المطبعة الوطنية، نواكشوط/موريتانيا، 1997، ص 143.

² - جان كوهن، مر. سا.، ص 61.

الأبيات خير مثال على تجاور الوقفات الثلاثية مع العروضية والدلالية في النص الموريتاني).

2. الوقفة العروضية:

هي الوقفة التي تراعى فيها البنية الوزنية دون الدلالية، بحيث تنتهي الأبيات بوحدات عروضية مكتملة (بغض النظر عن عدد تلك الوحدات في البيت الشعري). ويلاحظ أن النص الشعري الموريتاني (وبالذات في النصوص التي نسوق منها نماذج هنا) أخذ يتجاوز الأطر الصارمة للوقفة الثلاثية التي تعتبر جملة النثر معيارها، والتي دأب البيت التقليدي -ما وسعه ذلك- على الوفاء لها، ولو على حساب مسار الأدلة الشعرية.

ويمكن أن نسوق النموذج التالي مثالا على استغلال هذه الآلية الإيقاعية:

و حين يعود إلى بيته في المساء

يؤم الصلاة

وتجلب ربا له قهوة

ويحكي لريا يقول:

...وكانوا يرجون أوب القوافل

وكانوا صياما.¹

لقد تخلص النص في هذا المقطع من الوقفة الثلاثية التي تشكل قيда يكبل الدلالة الشعرية بحدود قانون الموازنة الدلالية العروضية التقليدي. وهو ما سمح له بالولوج إلى عالم الإمكانيات الشعرية التي تتيح انفكاك العروض عن النحو والدلالة، بحيث تتساب الدوال الشعرية بحرية أكبر خارج وقفاتها النظمية الدلالية القسرية.

¹ - باتة بنت البراء، ديوان أحلام أميرة الفقراء، الطبعة الأولى، نواكشوط، موريتانيا، 1997، قصيدة "ريا: طفولة ورد"، ص 58-61، ص 59.

لذلك وفر الإيقاع هنا لحمة أكبر لمكونات النص الشعري. فقد أصبح هذا النص مع الوقفة العروضية يتخذ طابع الكل الذي تذوب عناصره داخله وتتدغم فيه. وبالرغم من انتهاء كل بيت في النموذج السابق بوقفة عروضية بارزة يجسدها اكتمال الوحدة الإيقاعية للبحر في نهاية البيت؛ فإن وحدة الأبيات تبنى من خلال عناصر الربط الدلالية والنحوية التي تنسج لحمتها عبر العناصر التالية:

أ. يرسم العطف الوارد في بداية النموذج طبيعة الارتباط بين الأبيات وبقية النص المقتطعة منه.

ب. تبقى الجملة الظرفية في البيت الأول قاصرة الدلالة ما لم تستوف جوابها الذي لا يتجسد ألا في جملة "يؤم" في البيت الموالي، ثم إن هذا الجواب لا يكتمل تماما دون مساندة الجمل المتعاطفة: "تجلب" و"يحكي" في البيتين الثالث والرابع المتعالفين مع جملة "يؤم" عن طريق واوات العطف. ورغم أن هاتين الجملتين/البيتين تبدوان من وجهة النظر النحوية مجرد فضلة، فإن الدلالة لا تستغني عنهما، إذ عبرهما فقط تكتمل لوحة الفعل "حين يعود [الأب] إلى بيته في المساء".

ج. يبدو التعالق النحوي والدلالي أقوى وأظهر بين عناصر الجملة في البيتين الرابع والخامس (رغم استقلالهما إيقاعيا). فالبيت الرابع ينتهي بجملة "يقول" التي تستدعي مفعولا لا تتحقق دلالتها ولا يكتمل بناؤها النحوي بدونه. ويأتي هذا المفعول في شكل حكاية تتدافع عناصرها الدالة على امتداد البيتين المواليين رغم فك الارتباط الإيقاعي بين مختلف الأبيات في النموذج.

وهكذا يكون الفصل الذي عمد إليه الخطاب الشعري المعاصر بين عناصر البناء النحوي والدلالي من جهة، وبين العروض من جهة ثانية، فصلا من أجل

الوصل إذ يحقق اتصال مكونات النص الشعري التي تصبح محتاجة إلى بعضها عضويا وبشكل لا يتأتى معه تغيير مكان أي منها، فضلا عن تغييره.

ولئن كان بناء الوقفة العروضية غير جديد تماما على الممارسة الشعرية العربية، إذ لم ينجح الشاعر القديم دائما في تجنب ظاهرة "التضمين" التي عدتها الشعرية الكلاسيكية عيباً¹، فإن الشاعر اليوم لا يضطر إلى هذا الأسلوب مكرها، لانعدام البدائل، بل يعتمد إليه باعتباره أداة فنية له كامل الحق في امتلاكها والتصرف فيها تبعا لمقتضيات تجربته الشعرية التي لا يصغي إلا إليها حين يبني أدواته الشعرية عن طريق هدم المعطى والثابت والعادي في اللغة عبر اعتماد الوقفة العروضية أو غيرها من الوقفات.

3. الوقفة الدلالية:

هي التي يبني الوقف فيها انطلاقا من الدلالة دون مراعاة لمفاصل النظام الوزني بحيث تفكك الوحدات الوزنية بين الأبيات الشعرية.

ومن هنا فإن القصيدة في النمط الثالث للوقف تبدو استسلاما مطلقا لإغراءات لعبة الكتابة، في معراجها اللانهائي، وهي ترسم معالم التجربة الشعرية كما عاشها الشاعر، لا كما حددتها القواعد والإكراهات القبلية، طالما أن الفن -أولا وقبل كل شيء- تحد للإكراه ونفي للثابت والقبلي.

ففي هذا النمط من الوقفات نغزو أمام نص متلاحم تضيع فيه معالم البيت التقليدي بتحديداتها المعروفة، لتعوضها وقفات تنغيمية طبيعية، تقتضيها بنية الخطاب الدلالية.

ويمكننا التمثيل لهذا النمط من الوقفات بالنموذج التالي:

¹ - ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط 1981، 5، صص 171-172.

تغربت ...
حتى اقتحمت معابد التبت
والهند والهملايا،
سكنت مخارمها.
والصين
التصقت بجدرانها وأبراجها
زمنًا..
وفي سفري تأملت جبهة بوذا
طويلاً...
وعينه، ولحيته لم أجد
شبهًا قاطعًا بينها
ولحية شيخي في (محاضرة)
الأهل..¹ "

إن من اللافت في هذا النموذج -فضلاً عن تلاحم النسقين الإيقاعيين
للمتقارب والبسيط- مزاجته بين الوقفة الدلالية والإيقاعية، أو إدخاله في عديد
المرات وقفة إيقاعية داخل نسق الوقفة الدلالية على الأصح. وهو ما يجسد بصورة
حيوية تجاور البنيات القديمة والحديثة الذي يلاحظ في النص الموريتاني بكل
مستوياته وبناءه.

غير أن ما يميز هذا النموذج بالذات هو الجرأة القصوى على تفكيك
الوحدة الإيقاعية. إنه لا يتوقف عند توزيع الوحدة بفصل أجزائها بين الأبيات

¹ - أحمدو بن عبد القادر، قصيدة "البحث عن حجر لقمان"، الوسيط في الأدب الموريتاني، مص.

المختلفة، بل يتجاوز ذلك إلى حد الاختصار على إيراد النواة الإيقاعية للتفعيلة وتركها معلقة دون اكتمال (كما في البيت الأخير)، وهي ممارسة تذكر بطرق تنظيم الإيقاع في النماذج الأكثر حداثة للشعر العربي (كما عند أدونيس أو محمود درويش مثلا).

فالذات الكاتبة هنا تتساق أكثر وراء لعبة التفكيك التي لا تعرف الحدود، فليست هناك وحدات إيقاعية قارة، بل هناك إيقاعات نفسية تتساب تبعا لمقتضيات منطق النص الداخلي الذي قد يستدعي أي من منعرجاته وقفا من نوع ما : تماما أو وزنيا أو دلاليا أو ربما مزاجية بين كل أولئك.

وعلى العموم فإن تجاور وتفاعل نماذج الوقف المختلفة يبرز بجلاء أن النص الشعري الفصيح في موريتانيا أخذ يكف عن استخدام الوقف كمعطى محايد في عملية البناء الدلالي، فالآلية الوقفية تتبدى كدال شعري يتفاعل في بنائه للمعنى مع دوال الإيقاع الأخرى: الوزن والقافية.

ثالثا. التشكيلات الوزنية:

تعتمد البنية الوزنية للنص الشعري -كما هو معروف- على عنصرين هما: نوعية الأنساق الإيقاعية المستخدمة وطريقة استغلال تلك الأنساق.

ونحن -في غياب جمع أغلب النصوص المشكلة لديوان الشعر العربي الحديث في موريتانيا، ناهيك عن الدراسة التفصيلية لنسب تواتر البحور وآليات بنائها لدى كل شاعر على حدة- سنكتفي بالرجوع إلى دراسة¹ كنا قد أجريناها على

¹ - انظر فاطمة بنت محمد محمود بن عبد الوهاب، في البنية الإيقاعية للقصيدة العربية الحديثة (قراءة في نصوص موريتانية)، منشورات وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2009، صص

عينة جزئية لشعراء يمثلون أجيال القصيدة الحديثة. وقد خلصت تلك الدراسة إلى الملاحظات التالية:

- تهيمن البحور الصافية على المتن الشعري الموريتاني، ويغلب في استخدام تلك البحور وجود تنويع إيقاعي ناجم أغلب الأحيان عن استخدام الزحافات بشكل يسمح بالخروج على رتبة التفعيلة نفسها. ويأخذ هذا التنويع الإيقاعي شكله الأكثر بروزاً حين تتم المزوجة بين الوحدات الوزنية لأكثر من بحر. ولهذا فإن التجربة الشعرية الموريتانية تسير في الخط الذي تتبعه الفاعلية الشعرية الحديثة فيما يخص تواتر استعمال بعض التشكيلات دون غيرها.

- يطغى المتقارب على التشكيلات الإيقاعية الأخرى. وفضلاً عن الحضور الكمي لهذا التشكيل الوزني فإنه يمتاز بكونه طرفاً في جميع التفاعلات الوزنية التي تقام مع البحور الأخرى (المتدارك والبسيط... إلخ).

- يأتي المتدارك في المرتبة الثانية بعد المتقارب من حيث تواتر الاستعمال. فهو بالإضافة إلى النصوص المتمحضة له يمتاز بكثرة التشاركات التي يدخل فيها.

- يبدو ميل الشاعر الموريتاني إلى المزوجة بين البحور متماشياً مع التغيير الذي طرأ على الحساسية الشعرية، ذلك أن التجربة الشعرية الجديدة تمتاز بكونها تجربة مركبة، لا تستوعبها دائماً التشكيلات التقليدية. ولعل هذا هو السبب في استخدام شعراء عديدين للتداخل الوزني بهدف مواكبة زخم التجربة النفسية وملاحقتها في توتراتها المختلفة وخصوصاً في القصائد ذات النفس السردية.

ويلاحظ المتتبع للنصوص الشعرية¹ انبناء الوحدات الإيقاعية داخل البحور

تبعاً للطرق الثلاث التالية:

1- الإتيان بالتفعيلة تامة وطبقاً للطريقة المعهودة، بحيث يبدأ البيت بتفعيلة تامة، وينتهي بتفعيلة تامة كذلك. وتتبع هذه الطريقة في الأبيات المنتهية إما بوقفة تامة أو بوقفة عروضية.

2- إيراد التفعيلة مكتملة، ولكنها مفككة بين الأسطر الشعرية، بحيث يرد جزء منها في بيت وتكون التكملة في البيت الموالي. وتتبع هذه الطريقة عادة في الجملة الشعرية التي لا تنتهي الأبيات فيها بوقفات واضحة المعالم.

3- إبقاء التفعيلة ناقصة تنتظر تكملتها وهي ممارسة لا تزال نادرة في الشعر الموريتاني وإن كانت تستخدم بكثرة في النماذج الأكثر حداثة من الشعر العربي.

وطبيعي أن تنعكس طرق بناء التفعيلة داخل انتظاماتها الوزنية على بنية إيقاعية أخرى هي بنية التقفية.

رابعاً. القافية:

شكلت القافية بما لها من دور فعال في بناء الإيقاع الشعري، عنصر إغراء للنقاد العرب القدماء حين أسندوا إليها وظيفة محدد من محددات الشعر الذي عرف على أنه "كلام موزون مقفى دال على معنى".

وتجسد الإحساس بأهمية هذا العنصر كذلك من خلال استقطابه عناية المبدعين الذين دأبوا على إعطائه العناية القصوى عبر اختلاف الممارسات

¹ - نخص هنا نصوص المدونة المشار إليها أعلاه، والتي وردت في ملاحق الدراسة. انظر المرجع السابق، صص 219-278.

الإبداعية، ولعل لظاهرة "لزوم ما لا يلزم" أبلغ الدلالة على هذا الإحساس القوي بالقافية باعتبارها عنصراً ذا أثر فعال على تكثيف الإيقاع.

وانطلاقاً من هذا الدور المحوري فقد تناول النقاد القدماء أنواع القوافي ولوازمها، كما درسوا عيوبها من إقواء وإكفاء وسناد... إلخ.¹

غير أن النظرة القديمة إلى القافية بوصفها عنصراً ينبغي أن يجسد المماثلة الصوتية لا من خلال الصيغة فحسب وإنما أيضاً بتوحيد حرف الروي من جهة، وبالتزام موقع ثابت في نهاية البيت من جهة أخرى، هذه النظرة جعلت القافية عبئاً يتقل أحياناً كاهل النص الشعري بقوافٍ قلقة لا تستدعيها بنية البيت. ولقد استمرت هذه النظرة حتى مع بعض النصوص النقدية الحديثة.²

ولعل الإحساس بوطأة تلازمية البيت/القافية، هو ما دفع الشاعر القديم إلى البحث خارج الأطر النظرية للنقد عن صيغ تحقق التخلص من قيود القافية أو التخفف منها على الأقل، فكانت أشكال الانزياح المعروفة في إيقاع الشعر العربي من مزدوجات ومسمطات وموشحات... إلخ.

وإذا ما صدق على القافية في الشكل القديم للبيت قول كوهن بأنها تمثل "تكرار الأصوات الأخيرة"³ بحيث أن "هذا الموقع داخل في تعريفها"⁴، فإنها في

¹ - ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة/مصر، 1955، ص 159.

² - يمكن هنا أن نلمح تأثير هذه النظرة على نازك في هجومها على أبيات لصالح عبد الصبور بدعوى أنها مرسلة لا تتوافر على قوافٍ مما أفقدها جمال الوقع وعلو النبرة. انظر: نازك الملائكة، قضايا الشعر المعاصر، دارا العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط. 5، 1978، ص 164.

³ - كوهن، مر. سا، ص 74.

⁴ - نفس المرجع، ص 74.

النص الحديث تظهر سلوكا مغايرا لهذا البناء القائم على الموقع الثابت في نهاية البيت إذ تتموقع في أي مكان من النص طبقا لبنيات متعددة يمكن أن نميز منها في النص الموريتاني الأشكال التالية:.

1. القافية المتوالية:

تعتمد بنية التوالي على الوفاء -في حدود ما تتيحه بنية النص الحر- لقانون القافية الأصلي كما في هذا المثال:

مدورة أذرع الشمعدان

وتيه تقاسمه القارطان

وذل تسنم خيل الطعان

ونصل السنان

حناتيك يا عاشق الشمعدان

فللبيت رب¹

إن العدول عن نظام البيت القديم في هذا المقطع يبدو محصورا في الحدود الدنيا، فللقافية اطرادها الغالب وموقعها المعهود في نهايات الأبيات ورويتها... ومع ذلك فإن تباين المدى الإيقاعي الفاصل بين القوافي (نتيجة اختلاف عدد التفعيلات في الأبيات) واختفاء النقفية أحيانا (كما في البيت الأخير) شكلت ملمحا من ملامح الخروج على هذا النظام.

فالنص هنا - رغم وفائه النسبي لمحددات القافية الأصلية- يبدو عزوفا عن الالتزام المطلق بنظام القافية، كما هي معروفة في الممارسة الشعرية الكلاسيكية. وبذل صرامة القانون الذي يحد الشاعر ضمن فضاء مغلق، يتم فيه الانطلاق من

¹ - محمد كابر هاشم: قصيدة "النخيل الجريح"، ديوان حديث النخيل، نواكشوط (د.ت)، ص

المعلوم إلى المعلوم، طبقاً لمخطط هندسي مسبق، فإن الذات الكاتبة هنا تتصرف في بناء القافية حسب استراتيجيات الكتابة الشعرية الحديثة مما يستلزم الاحتفاظ بحيز خاص للبناء الشعري يكسر أطراد القافية بإيراد أبيات غفل من التقفية أو بإدخال قواف في سياق أخرى.

2. القافية المتناوبة:

لا تختلف بنية التناوب عن سابقتها إلا في الدرجة، فالتحرر النسبي من صرامة القافية التقليدية يبدو أظهر، إذ تعتمد هذه البنية المراوحة بين أكثر من قافية تتناوب في تحديد مواقع الارتكاز الإيقاعي داخل النص. ويمكن أن نعين هذه البنية من خلال النموذج التالي:

أحياناً أحسبني من مس الشعر

شفيت

ومن أحزاني

من وطن يتسكع في قلبي

ويمزق شرياني

لكني حين عيون النجلاوات النعسى

ترمقني

يتفجر إيقاع من تحت لساني

ينهمر الحزن الفضي

ويحضنني

وطن أقصاني¹.

¹ - محمد ولد عبيدي، قصيدة "مناخات"، الوسيط في الأدب الموريتاني، مص. سا.، ص 133.

ففي هذا النموذج تتناوب القوافي تبعا لنظام إيقاعي يقوم على تقاطع القوافي الذي ينتج عنه تجاوب شبه منتظم بين الكلمات: أحزاني، شرياني، لساني، أقصاني من جهة، وبين الكلمات: أحسبني، ترمقني، يحضنني من جهة ثانية، بحيث ينشأ نظام للقافية ذو تكرارية مزدوجة تقوم على التعاقب بين القوافي.

ويختلف هذا التعاقب عن ما هو موجود في أشكال الكتابة القديمة (الموشح وغيره) بالحرية في المدى الإيقاعي الفاصل بين القوافي فضلا عن الوضع المكاني المميز والقدرة على مشاكسة التقطيع الوزني.

على أن النظام القديم ما زال يمارس سلطته على الشاعر حتى حين يؤسس مشروعه للتخلي عن النموذج والتحرر من سلطة الأسلاف. ذلك أن القافية وإن احتجبت -في بنيتي التوالي والتناوب- بوصفها قانونا ثابتا وصارما، فإنها ما تزال محافظة في أغلب الحالات على أهم مرتكزات وجودها ماثلة في:

أ- نزوع قوي إلى الاحتفاظ بالروي الذي يكسب النص إيقاعا قويا يدنو به من طريقة بناء الإيقاع في البيت الكلاسيكي.

ب- الاحتفاظ بالغالب بالموقع التقليدي في نهاية البيت. ويبدو أن سلطة السنن تمارس فعلها فيما يتصل بموقع القوافي أكثر مما تمارسه حينما يتعلق الأمر بوحدة الروي.

ج- ثم إن بنية التوالي والتناوب تبدو شديدة التواشج مع مظهر أثير للكتابة الشعرية القديمة، ونعني هنا بناء الوقفة الثلاثية، فهذا النمط من الوقفة يستدعي مفردة قوية تضع حدا لتدفق الأدلة الشعرية.

ومع ذلك فمهما ألحنا على إصغاء هذا النمط من التقفية لفلسفة البيت القديم، فإن قانون التوالي والتناوب يظل ممارسة تتجاوز طرق بناء القافية في

النص العمودي. ذلك أن الفعل الشعري هنا، ينجز التقفية في حدود "أقل" من الاضطرار.

وليس التصرف في عدد التفعيلات وإيراد أسطر غير مقفاة وإدخال قواف في سياق أخرى... إلخ، إلا مظاهر لاستغلال هامش حرية سيتسع بشكل أكبر مع بنية التجاوب الأكثر توغلا في تخوم الكتابة الشعرية الجديدة.

3. القافية المتجاوبة:

تبنى القافية المتجاوبة تجاوزها على خرق قانون الاطراد الذي أجبر القافية التقليدية على التكم بمشكل قسري في نهاية البيت فضلا عن التثبت الاضطراري بحرف الروي. فالقافية هنا تتأسس على تعدد الخيارات داخل المكان النصي حيث تتوزع في الفضاء الشعري طبقا لمقتضيات تفاعل العناصر النصية المتجاوبة بعيدا عن منطق الإكراه المقتن.

واعتمادا على هذا التجاذب الصوتي الداخلي وما ينجم عنه من تكثيف لفعل الرجوع تدفع القافية المتجاوبة (سواء احتفظت بالروي أم اقتصرت على الصيغة الصوتية) بحركية الإيقاع إلى أبعاد لم تكن مستغلة من قبل، كما تجسد حرية السطر من كل القيود فيغدو الإيقاع أقدر على مواكبة الدلالة.

ويبدو هذا النوع من القوافي منسجما أكثر مع الوقفة الدلالية التي تسمح بتدفق الأدلة الشعرية خارج ضوابط النحو والنظم حيث تحل الجملة الشعرية محل البيت التقليدي الذي تضيق معالمه داخل النص ذي البناء العضوي.

وإذا كان المتلقي -في القانون الأول- يستطيع التنبؤ بالقافية (كما بالروي) في منطقة بعينها من النص، فإن بنية التجاوب تظل عصية على التقنين، إذ تفاجئ القارئ متى ما استدعتها عوامل البناء الإيقاعي في أي مكان من الخريطة النصية. فهي تجسيد لحرية الشاعر من إكراهات ما قبل اللحظة الشعرية.

ورغم أن الفاعلية الشعرية الموريتانية ما تزال خجولة فيما يخص بناء قواف متجاوبة، فإنها مع ذلك قد استغلت هذه الآلية الشعرية كما يتضح من المثال التالي:

وأحلم/ مثلك/ بالأيك، والنور، والقمر البلدي

وهمس الصبايا وريح الصبا،

والصبا والغزل ...

- لأنني وإياك/ كنا وإن شئت نبقى

رضيحي هديل، رفيقي أمل

- لأنني وإياك من ضنضي المتنبي...

... حلمنا/ كلانا/ بظل وماء وطن وظل...¹.

فهذا النموذج يجسد قطيعة مع الممارسة الشعرية القاضية بتركيز الانتباه على الإيقاع الخطي وانبثاق رؤية جديدة تحتفي بكامل الإقليم الشعري مكثفة حركة الإيقاع التي غدت -بفضل تلاحق القوافي وتوزعها عبر جسد القصيدة- أكثر ثوباً وقدرة على تحقيق التجانس الصوتي بين وحدات النص مما يعزز التحامه العضوي.

فعبر تلاحق القوافي/الصيغ (الصبايا/الصبا -كنا/نبقى-رضيحي/رفيقي (... يتشكل فضاء النقاء والعذرية الذي يسعى الشاعر إلى إقامته عبر فعل الحلم، حيث تجسد القوافي (الصبايا/الصبا) عالم البراءة والانطلاق على خفق الصغير الممتد ما بين قواف تسلم إحداها للأخرى في حركة موحية متلاحقة، تستمر حتى

¹ - ناجي محمد الإمام، قصيدة "سنبقى"، الوسيط، مصر. سا.، ص 141.

نهاية البيت الثالث، حيث تلتقط أنفاسها لتبدأ من جديد. (وليس صدفة أن هذا البيت ينتهي بنقاط استمرار تحفر سمتها في الدلالة العامة للمقطع).

وتأخذ الحركة مجراها من جديد مع تلاحم القوافي الصيغ (رضيحي /هديل- رفيقي /أمل) لتصل مداها عبر فعل الحلم مرة أخرى (حلمنا/ كلانا) مجسدة صورة السعادة التي حلم الشاعر بها مرتسمة في انسياب القوافي على امتداد السطر الأخير (...حلمنا/كلانا/ بطل وماء وطن وطل...). إلى أن يغدو الحلم فضاء ورديا تستعيد فيه الذات لحظة الصفاء الأولى.

وهكذا تكتسي القافية هنا بعدا تصويريا حين تتخلى عن وظيفتها التقليدية كنهاية شكلية للبيت لتصبح أداة فعالة في الخلق الشعري فتسهم في بناء الدلالة إلى جانب البنيات الشعرية الأخرى.

وختاماً فإن هذه المسألة غير المتأنية لمظهر الحداثة الشعرية الإيقاعي في موريتانيا من خلال ما هو متحقق على مستوى البناء الإيقاعي (والعروضي منه بشكل خاص)، قد أبرزت - عبر نماذج دالة - أن البنيات العروضية بانزياحاتها المعروفة في الكتابة الشعرية المعاصرة قد تعايشت داخل النص الموريتاني.

وقد أظهرت البنيات التي عاينها والنماذج التي استقرأناها أن القصيدة الموريتانية الفصيحة أخذت تكف عن استخدام الأداة الإيقاعية كمعطى مفروض وطريقة آلية في رصد عدد معلوم من المتحركات والسواكن، وشرعت "تورطها" في بناء الدلالة الشعرية.

ومع إدراكنا أن الإيقاع لا ينبني بالبدال العروضي وحده، وأن المكنون الشعري لا يتكشف عبر بنيات معزولة وإنما من خلال تكامل وتواشج عناصره المختلفة، فقد سمحت لنا معاينة الثابت والمتحول في المنظومة العروضية للقصيدة

الموريتانية الفصيحة بمواكبة التحول الحداثي مجسدا في أشكال بناء الوقفة وآليات استغلال البحور ثم في طرق التقفية.

وهكذا كشفت البحور المطردة (المعهودة والمتداخلة)، وتجاوز أشكال الوقف (التام والعروضي والدلالي)، وتفاعل بنيات القافية (المتوالية والمتناوبة والمتجاوبة) عن تردد لم يحسم بعد (لدى الشاعر الواحد وربما في النص الواحد أحيانا) بين آليات الكتابة الشعرية القديمة وبدائلها الحديثة.

ورغم ذلك فإننا لا نعدم استغلالا تتفاوت مستوياته لمعظم الإمكانيات التي استغلتها القصيدة العربية الحديثة في ارتيادها لآفاق الحداثة الشعرية.

المصادر والمراجع:

ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة/مصر، 1955، ص.159.

ابن قتيبة (أبو محمد)، الشعر والشعراء، دار الثقافة، بيروت، 1969، مقدمة الجزء الأول.

أحمدو بن عبد القادر، قصيدة "البحث عن حجر لقمان الوسيط في الأدب الموريتاني الحديث، إعداد اللجنة الوطنية المكلفة بجمع ونشر الثقافة بموريتانيا، المطبعة الوطنية، انواكشوط/موريتانيا، 1997، صص.79-86،

باته بنت البراء، ديوان أحلام أميرة الفقراء، الطبعة الأولى، نواكشوط، موريتانيا، 1997، قصيدة "ريا: طفولة ورد"، صص.58-61

السياب (بدر شاكر)، قصيدة "هل كان حبا" فاطمة بنت محمد محمود بن عبد الوهاب، في البنية الإيقاعية للقصيدة العربية الحديثة (قراءة في نصوص موريتانية)، منشورات وزارة الثقافة الجزائرية، الجزائر، 2009، صص: 127-128.

- كوهن (جان)، بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار
توبقال، الدار البيضاء/المغرب، ط.1، 1986
- محمد كابر هاشم: قصيدة "النخيل الجريح"، ديوان حديث النخيل، نواكشوط (د.ت)
محمد ولد عبيد، قصيدة "مناخات"، الوسيط في الأدب الموريتاني الحديث، إعداد
اللجنة الوطنية المكلفة بجمع ونشر الثقافة بموريتانيا، المطبعة الوطنية،
نواكشوط/موريتانيا، 1997
- ناجي محمد الإمام، قصيدة "سنبقى"، الوسيط في الأدب الموريتاني الحديث، إعداد
اللجنة الوطنية المكلفة بجمع ونشر الثقافة بموريتانيا، المطبعة الوطنية،
نواكشوط/موريتانيا، 1997
- نازك (الملائكة)، قضايا الشعر المعاصر، دارا العلم للملايين، بيروت/لبنان، ط. 5،
1978
- نازك (الملائكة)، قصيدة "الكوليرا"
النويهى (محمد)، قضية الشعر الجيد، دار الفكر ودار الخانجي/مصر، ط. 2،
1971



Ajuntament de Barcelona

الضغط الحيواني علي المحميات الطبيعية في موريتانيا: الواقع
الراهن، تحليل لاتجاهات التطور، طرق تقييم قدرات استيعاب
المراعي للمواشي وتهيتها

انواكشوط 10 دجمبر 2009

إعداد

كلية العلوم والتقنيات	عبد الرحمن بن الإمام
جامعة انواكشوط	كان مامود
وزارة التنمية الريفية	سيد أحمد لحبيب بن الشيخ الحسين
الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالبيئة	والتنمية المستدامة
وزارة التنمية الريفية	محمد الأمين بن حك
هيئة مون3	كمرا عبد الله
كلية الآداب والعلوم الانسانية	المختار ولد رمضان
جامعة انواكشوط	

مقدمة

موريتانيا بلد صحراوي يواجه مجموعة تحديات بيئية واجتماعية ولاسيما منها ما يتعلق باقتصاد الماء، وتسيير المصادر الطبيعية وتكيف أنواع الإنتاج الحيواني مع تدهور الغلاف النباتي ونتائج التصحر . تحصل البلاد علي نسبة 22% من إجمالي الناتج المحلي من تنمية المواشي التي تزاوِل على نطاق واسع بقطيع عدده 12 مليون رأس ومخزون علقي لا يتجاوز 9 مليون طن.

تتناقص المراعي والمجالات الغابية نتيجة التقلبات المناخية والاستغلال الفوضوي للغابات. وتعرض هذه الوضعية تنمية وتثمين القدرات الوطنية للخطر سواء علي المستوي الريفي أو علي المستوي الحضري . وترتفع الكثافة الحيوانية أكثر علي المراعي وعلي المحميات بصفة خاصة.

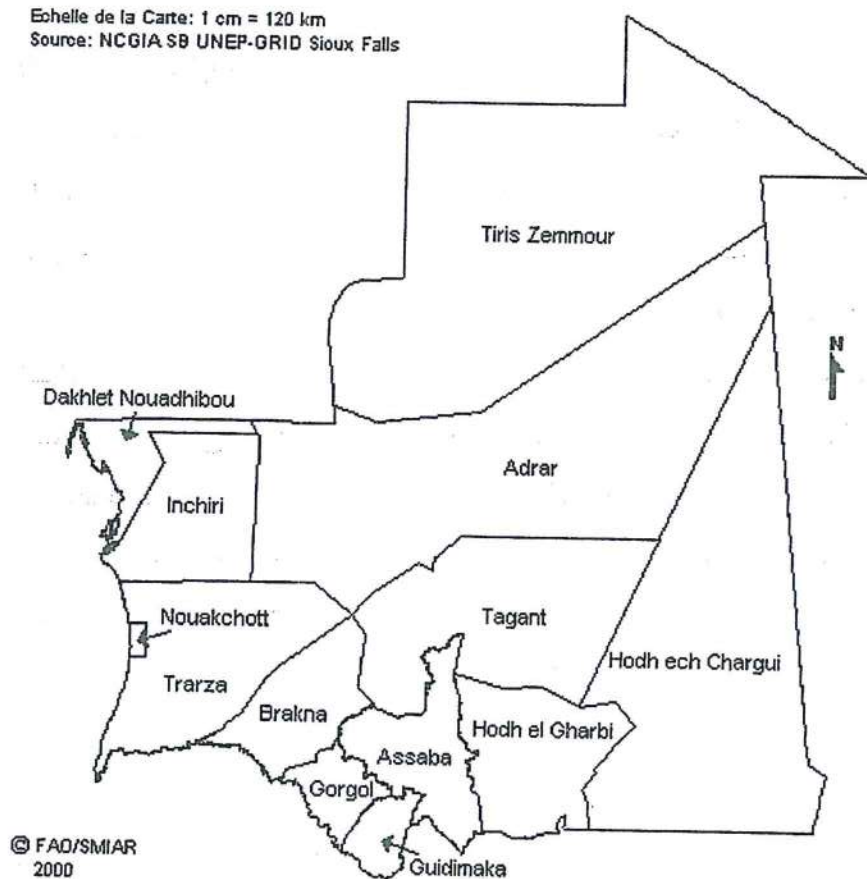
ولمواجهة هذه الوضعية بذلت جهود من أجل الأخذ بعين الاعتبار إشكالية تسيير أفضل للمصادر الطبيعية وتحديد المراعي ذات العلاقة مع المحميات في موريتانيا، وبناء علي ذلك اتخذت التدابير التالية:

- مؤسسية بإنشاء قطاع وزاري مكلف بالبيئة تتبع له إدارات فنية متخصصة ومزود بوسائل بشرية ذاتية؛

- قانونية وتشريعية بإعداد إطار قانوني لحماية البيئة وبصفة خاصة المصادقة علي الاتفاقيات الدولية، القانون الإطاري حول البيئة مدونة الرعي والغابات والصيد البري.

- إستراتيجية بصياغة والمصادقة علي الإستراتيجية الخاصة بالمحافظة علي البيئة
وعلي المستوي البيئي والتنمية المستدامة.

Echelle de la Carte: 1 cm = 120 km
Source: NCGIA SB UNEP-GRID Sioux Falls



(1) خريطة الأقاليم الإدارية في موريتانيا

(II) عرض للإشكالية:

تتشكل المراعي الطبيعية في موريتانيا من أعشاب قصيرة تنمو سنوياً، وأعشاب طويلة دائمة، وشجيرات وأشجار أعلاف، تعرف هذه المراعي تغيراً ملحوظاً خلال العام تبعاً لحجم الأمطار. فخلال الموسم المطري تنمو الأعشاب اليناعة الوافرة المياه والقليلة الأخشاب. وسرعان ما تتقلب هذه الوضعية مع الفصل الجاف إذ تذبل الأعشاب وتزداد صلابة ومع استمرار الفصل الجاف تكون نادرة. وعند نهايته تبقى النباتات في وضعية خمول (الحبوب) باستثناء تلك الموجودة بمحاذاة المجاري المائية الدائمة الجريان مثل (نهر السنغال).

وتتضمن المنطقة الساحلية (جنوب خط مطر 150 مم) أكبر عدد من المصادر النباتية. وتشمل مناطق الحوضين ولعصابة ولبراكنة واطرارزه وكيدماغا. أما في المنطقة الصحراوية (شمال خط مطر 150 مم) فتبقى النباتات في حالة خمول دائم.

وتنتعش هذه النباتات مع تهطل الأمطار لتتحول إلى غطاء أخضر ذو جودة عالية حسب نوعية التربة.

وتتفاوت إنتاجية المراعي حسب خصائص التربة. فتتميز الكثبان الرملية بغطاء نباتي متقطع وتبلغ نسبة انتشار الأعشاب فيها حوالي 40%. ويتناثر الغطاء النباتي في المجالات الصخرية المغطاة بالرمل حيث تبلغ نسبة الانتشار حوالي 25%. ويمكن أن يقدر حجم الأعشاب بـ 5000 كلغم/هكتار في منخفضات الطمي الرملية.

تشكل الأبقار والمعز والضأن أغلبية الحيوانات في موريتانيا هذا بالإضافة إلى أعداد مهمة من الإبل والحمير والطيور. وتنتمي هذه الفصائل الحيوانية إلى

الأبقار (Bos indicus) والضأن (Ovis aries) و المعز (Capra hircus)
والإبل (Camelus dromadairis)
والخيل (Equus asinus et Equus caballus) والطيور (Gallus .gallus)

وتخضع تنمية الماشية بالأساس مع مدى مطابقة عدد القطيع مع كم المنتجات
العلفية المعروضة. كما ترتبط النشاطات الرعوية والغابوية التقليدية بتغير الغلاف
النباتي حسب المكان والزمان. وتعود هذه الوضعية إلى عدة عوامل نذكر منها:

- النتائج المتزامنة لكوارث الجفاف والتصحر؛
 - تحطم الغطاء النباتي؛
 - عدم إجراء أي تقييم منظم لمقدرات تنمية الماشية؛
 - شدة الفقر؛
 - ضعف المنظومة القانونية والتنظيمية في البلد؛
 - سوء توزيع نقاط المياه؛
 - عدم تناسق السياسات المحددة للقطاع.
- إن ملائمة تنمية المواشي مع المحافظة علي المجالات الرعوية المحمية
تشكل رهانا معقدا يتطلب تفكيرا جليا، وهو ما يتطلب القيام بأعمال منظمة تنصب
علي المسائل التالية:
- (أ) رأس ملة التجارب المترتبة عن تقييم القدرات الخاصة بتحمل المراعي
(ب) أثر تنمية الماشية علي المجالات المحمية (ج) الميكانيسمات المتبعة في عقلنة
تسيير المراعي.

وتعمل المؤسسة Mon-3 العاملة في موريتانيا منذ عشرين سنة علي ترقية التنمية الجماعية لمكافحة الفقر في ولايات عديدة من البلد والمحافظة علي البيئة والسياحة.

وقد نظمت بالتعاون مع إدارة حماية الطبيعة بالوزارة المنتدبة لدي الوزير الأول المكلفة بالبيئة والتنمية المستدامة ندوة حول تنمية الماشية والمجالات المحمية في موريتانيا.

وتناولت الندوة إشكالية مهمة تركزت علي المحاور التالية:

- ما هي مساهمة تنمية الماشية والرعي في تحقيق الدخل والتشغيل ومكافحة الفقر؟
- ما هو دور المحميات الطبيعية في تنظيم البيئة ؟
- كيف تقيم قدرات تحمل المراعي للمواشي، هل هي منتظمة وهل تدخل ضمن تخطيط المسارات الرعوية ؟
- هل تطبق مدونة الرعي وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيقها ؟
- ما هي نتائج تنامي تهافت أعداد هائلة من المواشي علي المحمية الرعوية؟
- هل سيتم إيجاد صيغة توافقية بين ملائمة تنمية المواشي والمحافظة علي المحميات الرعوية ؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه الفاعلين العموميين مع الشركاء في إيجاد حل لهذه المعضلة؟

(III) تنمية المواشي والرعي:

3.1 - مصادر الرعي:

تنقسم المراعي في موريتانيا إلى أعشاب سنوية سطحية ، وأعشاب طويلة دائمة وشجيرات وأشجار علفية. وتتعرض هذه المراعي لتقلبات كبيرة خلال السنة تبعا للأمطار.

فخلال موسم الأمطار تتكاثر الأعشاب الخضراء الغنية بالمياه ذات أغصان قصيرة . وتتغير هذه الوضعية مع بداية الفصل الجاف حيث تذبل الأعشاب بسرعة ، فتتحول إلى صلبة وتزداد ندرة مع تقدم الفصل الجاف . فعند نهاية الفصل الجاف تبقى النباتات علي شكل بذور مطمورة تحت التربة، باستثناء تلك المحاذية لمجري نهر السنغال .

وتحتضن المنطقة الساحلية (جنوب خط المطر 150 مم) أغلب النباتات الرعوية.

وتشمل الحوضين ولعصابة واطرارزه وكيدماغا، أما في المنطقة الصحراوية (شمال خط مطر 150 مم) فإن النباتات فيها قليلة إلى نادرة. و سرعان ما تتحول إلى غطاء نباتي أخضر ذو جودة عالية مع تساقط المطر تبعا لجودة التربة. وتتوزع المصادر الرعوية تبعا للنطاقات المناخية كما يلي:

بعض التعريفات

الحمولة: تواجد المواشي من فصيلة معينة في هكتار واحد لفترة معينة مثلا اذا حددنا حمولة مسار رعوي بنعجة /2 هكتار (=0.5 نعجة /هكتار) خلال موسم الأمطار؛

الكثافة: تواجد المواشي في الهكتار لفترة قصيرة في حظيرة إذا افترضنا انه يساوي

25 شاة/للهاكتار لمدة ثلاثة أيام من الرعي؛

قدرة المراعي: تساوى عدد الأيام * عدد الدواب / للهاكتار الواحد لمدة محددة

مثال : 6 دواب ترعي في 10 هكتار مدة 20 يوم = $6 = 10/20 * 12$ يوم * عدد النعاج / للهاكتار؛

الضغط على المراعي: وهو عدد وحدات العلف التي تنتج و تتغذى بها دواب من فصيلة معينة خلال فترة محددة مثال إذا كانت الأعلاف المخزنة تزن 1200 كلغ / للهاكتار فان ضغط الدواب على المراعي = $1200 * 10/6 = 2$ نعجة للطن العلف المتوفر؛

العشب الجاهز: وهو تناسب وزن العشب الجاهز مع وزن الدابة الحية لكل كيلو علي طول المسار المخصص للرعي مثال إذا كان متوسط وزن النعاج = 30 كيلو فان العشب الجاهز = 16.7 كيلو * $1000/2$ ؛

الإنتاج الحيواني للهاكتار: وهو حاصل الحمولة * إنتاج الحيوان مدة تغذيته في مرعي معين. إذا افترضنا أن حجم سمنة النعاج بلغ 5 كيلو لفترة معينة مع تنقل النعجة الواحدة علي هكتارين فان الإنتاج الحيواني للهاكتار الواحد كيلو / للهاكتار $2.5 = 0.5 * 5$ ؛

الرعي: تنمية مواشي تعتمد علي تنقل دائم أو فصلي؛

الراعي: الذي يحصل علي أهم مداخله من تنمية المصادر الرعوية المؤسسة علي التنقل الدائم؛

المصادر الرعوية: وهي المراعي العشبية والشجرية، و المياه السطحية والجوفية، ومقلع أمرسال؛

المجال الرعوي: وهي المناطق الرعوية والحظائر العمومية المخصصة لتطعيم الدواب عن الأمراض؛

الممرات المخصصة للدواب: تسهل تنقل الدواب نحو المراعي؛
حق الولوج إلى المصادر الرعوية: وهو حق مضمون للمنمي من أجل استفادته
من المصادر الطبيعية بدون أي قيد؛
حق استغلال المصادر: يخول للمنمي حرية استغلال مصادر المجال الرعوي سواء
لغرضه الشخصي أو لدوابه مع مراعاة احترام النصوص والقوانين والنظم السارية
المفعول.

3.1.1 النطاق الصحراوي:

يغطي هذا النطاق ثلثي البلاد (شمال خط متر 150 مم) وتمتاز المراعي
فيه بالعفوية والموسمية نتيجة ارتباطها بأمطار سمتها عدم الانتظام . وينمو في هذا
النطاق صنفين من الأعشاب وهي:

■ مجموعة القتاد (أوروار) *Acacia senegalensis* في الجزء
الرملي؛

■ ومجموعة الطلح *Acacia radiana* في منطقة اركيبات و
الصحراء المطلة علي المحيط الأطلسي؛ وتمتزوج هذه النباتات مع
نباتات أخرى من فصيلة *Panicum turgidum* .

3.1.2 النطاق الساحلي الشبه صحراوي:

تقع هذه المنطقة ما بين خطي متر 150 مم و 200 مم وتشمل شريط
ضيق يمتد من نواكشوط غربا إلي تجكجة في الوسط . يتميز بمناخ صحراوي
خصائصه صحراوية وتنمو فيه المراعي مدة فترة زمنية قصيرة من السنة.

وتتميز كثبانها الرملية بإنتاجية ضعيفة من الأعشاب الجافة / للهكتار الواحد بينما ترتفع في السهول الرملية الغرينية. يساوى متوسطها 400 كلغم / للهكتار الواحد. وتنمو المجموعات النباتية السالفة الذكر في هذه المنطقة .

3.1.3 المنطقة الساحلية النموذجية:

تقع ما بين خطي مطر 200 مم و 400 مم وتمتد علي الخط الرابط ما بين مدينة كيهيدي جنوبا ومدن كيفة وعدل بكرو شرقا. وتثبت فيها ثلاثة فصائل نباتية :
▪ مجموعة (أوروار) *Acacia senegalensis* وتنمو في الكثبان الرملية الساحلية

(الممتدة من اترارزه حتي تيلمسي في الحوض وباتجاه مالي) . وتنمو بجانب أوروار *Acacia senegalensis* أشجار تيشط *Balanites aegyptiaca* وهي أكثر مقاومة للجفاف وتسود في بعض الولايات مثل ولاية اترارزه . وتكثر في الطبقة العشبية السائدة أنواع مثل *Cenchrus biflorus* و *Aristida mutabilis* و *Cloris prieuri*.

▪ مجموعة (ادرس) *Commiphora africana* تنمو بصفة في التربة الطينية في الغرب خصوصا في لبراكنة وفي الشرق آكام الحوض
▪ مجموعة (اسدر) *ziziphus mauritania* تنمو هي الأخرى في التربة الطينية السائدة في المناطق الممتدة ما بين امبود ومقطع لحجار والمجرية.

وتختلف إنتاجية هذه المراعي حسب خصائص التربة. ففي الكثبان الرملية يتميز الغطاء النباتي بعدم الانتظام حيث يبلغ متوسط انتشاره نسبة 40% . وفي لسهوب الصخرية الرملية يتناثر الغطاء النباتي حيث لا تشكل نسبة انتشاره سوى 25%. ويمكن أن يبلغ إنتاجها 5000 كلغم في الأودية.

3.1.4 الحافة الصحراوية – السودانية:

يسود في هذا النطاق مناخ مداري جاف ساحلي سوداني وتتفاوت كميات الأمطار من 400 مم شمالا إلى 600 مم جنوبا . وتمتاز هذه المنطقة بضيقتها حيث تقع جنوب خط مطر 400 مم وتتركز بصفة خاصة في ولاية كيدماغة. وتنمو في هذا النطاق الرعوي مجموعة نباتية تغلب فيها أشجار *Combretum glutinosum*. وتمتزج معها أنواع أخرى من *Acacia senegalensis* و *Adansonia digitata* وتغطيها احراش شجرية كثيفة من أشجار *gracilis* و *Schoenfeldia* و *Ergrostris tremularis* و *Andropogon gayanus* وتتباين القدرة الإنتاجية للمراعي حيث نوعية التربة وانحدارها. فيبلغ متوسط انتاجها حوالي 1200 كغم / للهكتار.

3.1.5 وادي نهر السنغال:

تنمو في منطقة الوالو الفيضية أشجار أمور *Acacia nilotica* ويمكن أن تتحلل هذه الأشجار غمر المياه لمدة عدة أشهر. تدهور غطاءها النباتي كثيرا نتيجة عمليات تدمير الأشجار من أجل صناعة الفحم. وتنتمي أغلب النباتات في المساحات المستصلحة لفصيلة *Vetiveria nigrans*.

أما مراعي المناطق الفيضية للنهر فهي غير ممثلة. وتمتد علي طول مجري وادي نهر السنغال (خصوصا في منطقة المصب النهر (الدلتا)) وفي أودية كوركول واركيز.

3.1.6 مراعي التربة المالحة:

وهي المراعي المترامية في أفطوط الساحلي (المنخفض الكبير الممتد من انواكشوط إلى دلتا نهر السنغال ، بين الكثبان الرملية الشاطئية والكثبان الرملية في

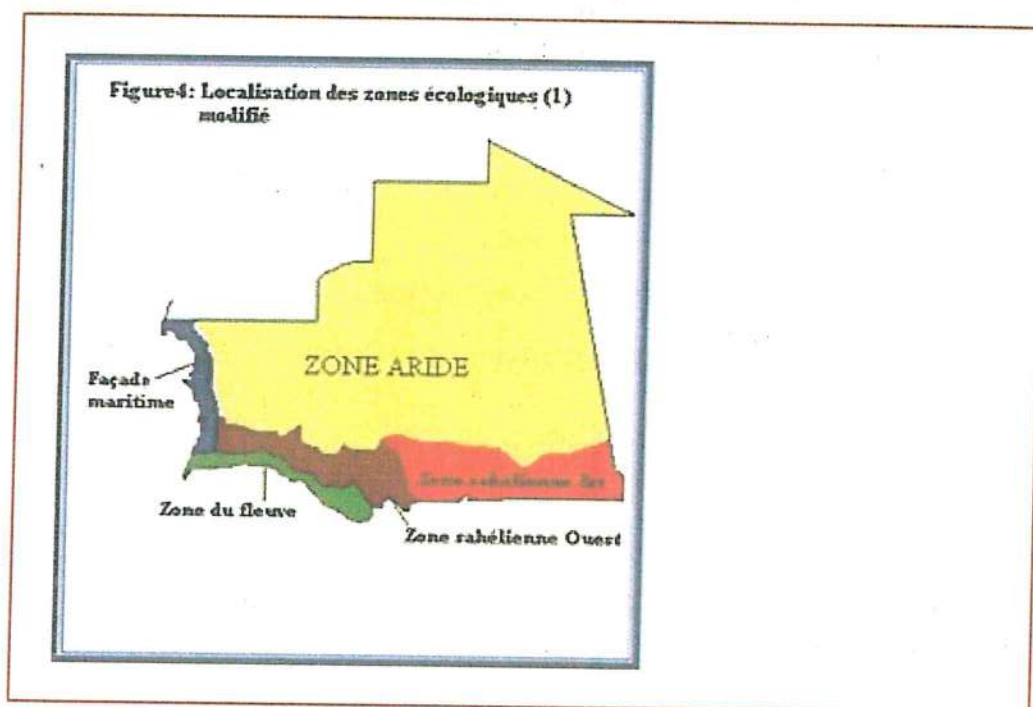
منطقة اترارزه علي مساحة طولها 170 كلم وعرضها ما بين 4 إلي 10 كلم)
وعلي حافات السبخ (منخفضات ذات ملوحة عالية).
ويتأثر المناخ في هذه المنطقة بالمحيط الأطلسي .
وتتفاوت الأمطار من 120 مم شمالا إلي 300 مم جنوبا .
وترتفع نسبة الملوحة في هذه المراعي ، فهي تتشكل أساسا من أشجار متناثرة من
نوع (الطرفه) *Tamarix senegalensis* التي تتواجد علي مساحات شاسعة
و *Salicornia senegalensis* في الأودية وهي علف مفضل للإبل.
وتتميز هذه المراعي بضعف الإنتاجية .

الجدول رقم: (1) لإنتاج العلفي في كل ولاية (2002)

الولاية	كمية التساقطات(مم)	حجم النباتات المستهلكة		
		المراعي العشبية	المراعي الشجرية	مجموع الإنتاج
الحوض الشرقي	242	2.174040.0	549.000	2.723.0400
الحوض الغربي	204	1.268.784.0	320.400	1.589.184.0
لعصابة	216	923.967.0	233.325	1.157.292.0
كيدماغة	321	333.102.0	75.705	408.807.0
تكانت	154	60.588.0	34.425	95.013.0
كوركول	240	383.035.0	96.900	480.624.0
لبراكنة	220	343.035.0	111.375	454.410.0
اترارزة	225	543.163.0	177.975	726.138.0

196.701.8	71.269	125.433.0	88	انشيري
1.337.013.0	484.425	852.588.0	132	آدرار
13.572.8	5.850	7.722.4	64	تيرس الزمور
929.2	401	528.7	22	داخلت
				انواذيبو
9.182.725	2.161.050	7.021.675		المجموع

المصدر: منظمة الزراعة FAO / BM البنك الدولي 2002 .



3.2 فدرات المصادر الغابوية:

يغطي الغلاف النباتي الطبيعي في موريتانيا أربعة مليون هكتار وهو ما يمثل نسبة 13% من مساحة البلد. وتتركز 60% من هذه المنطقة ما بين خطي مطر 200 مم و 400 مم و 37% في النطاق المناخي الواقع ما بين 150 مم و

200 مم و3% في الحافة الساحلية السودانية وتشكل العروق الصحراوية مناطق طبيعية فقيرة نباتيا باستثناء الأودية والواحات .

إن جل القدرات الرعوية تتركز جنوب خط مطر 150 مم؛ حيث تنمو التشكيلات الشجرية والأحراش في 4.25 % من مساحة البلد فقط، في الوقت الذي لا يمكن استغلال إلا 3.5% من هذه الثروة الطبيعية. و تنمو الفصائل النباتية التالية من الجنوب نحو الشمال:

- المجموعة النباتية المتشكلة من *Combretum glutinosum* وتنمو بجوارها أشجار (التمات) من *Acacia flava* و *Acacia seyal* في (كوركول لبراكنة ولعصابة)؛
- مجموعة *Acacia nilotica* في (وادي نهر السنغال وتامورت انعاج وكراكورو والتربات الغرينية الأخرى)؛
- و المجموعة النباتية المالحة مثل (امبيج) *Grewia cretisa* والتي تنمو بجانبها نباتات *Salsola* و *Zygphyllum* و (الطرفة) *Tamarix*؛
- ومجموعة *Arthrocnemum glaucum* التي تنمو في التربات الطينية المالحة ؛
- ومجموعة *Rhizophora racemosa* وتنمو بجانبها *Avicenia* و *Phragmites australes* و *Africana* ؛
- والمجموعة النباتية المتشكلة من *Acacia seyal* و (تيشط) *Balanites* و *aegyptiaca* وأشجار النجيليات؛

■ ومجموعة نباتية تتشكل من *Panicum turgidum* و (*Aristida* اسبط) *pungens*؛

يشكل حوض نهر السنغال إقليم نباتي مستقل ويمكن أن نقسمه إلى
النطاقات التالية :

● المجري الرئيسي للنهر أو ما يعرف بالوالو ويسود فيه نبات (*Acacia* *nilotica*؛

● المجري الثانوي للنهر أو الفالو والجروف النهرية المعروفة بالفوندي حيث
تتكاثر أنواع *Acacia siberiana* و *Acacia seyal* و *Bauhinia* *rufescens* و *ziziphus mauritania* و *Crateva religious* ؛

● المنطقة الفيضية أو اديري حيث تنمو فيها *Acacia senegalensis* و *Acacia tortilis*

● المنطقة المستصلحة وتنمو فيها نباتات من فئة النجيليات وتتكاثر فيها
أشجار *Vetivera nigritana* .

تغطي الغابات مساحة قدرها 186000 هكتار ولا تتجاوز الغابات المصنفة
مساحة 4800 هكتار وهو ما يمثل نسبة 25% . ويزيد الطلب على الخشب
المخصص لإنتاج الفحم عشر مرات حجم الغابات القابلة المهيأة للاستغلال . هذا
ويمكن إضافة أشجار المانكرو في دلتا نهر السنغال والحظيرة الوطنية لحوض
أركين إلى هذه الثروة النباتية.

اشتهرت موريتانيا في العصور الوسطى بغناها بمتوج الصمغ
العربي (*Acacia senegalensis*) فظلت تحتل المركز الثاني في تصديره حيث
بلغ معدل الإنتاج ما بين 1968 و 1972 ما يناهز 5700 طن . وفي الظرف
الحالي فإن مجموع الإنتاج لا يتجاوز 500 طن / للعام ويسجل هذا التناقص في

الإنتاج نتيجة آثار الجفاف والتصحر معا وجنوح السكان المتعاطين لجمع الصمغ العربي إلى هجرها والاستقرار في المدن، كما أن انخفاض الإنتاج قد يعلل أيضا إلى عدم قدرة الإنتاج على المنافسة في الأسواق الدولية بالمقارنة مع السودان ودول أخرى (الثمن وارتفاع التكلفة).

وكانت أشجار الصمغ تغطي مساحة قدرها 4.820.000 سنة و1929 مساحة تقدر هكتار منها مساحة 2000 هكتار مغطاة بالغابات الكثيفة خصوصا في ولايات اترارزة ولبراكنة ولعصابة والحوضين.

تأثرت هذه الأشجار من انخفاض كميات الأمطار خلال عقد السبعينات وهو ما أدى إلى تركيز الغابات جنوب المنطقة الأصلية ؛ فأصبح الجزء الشمالي يحاذي مدن المذرذرة واركيز والاك وكيفة وتمبدغة .

ومن بين الأنواع المحمية يمكن أن نذكر الأشجار التالية: و *Acacia* *Hyphaens* و *ziziphus mauritania* و *senegalensis* و *albida* و *Barasus soudania* و *Aristida pungens* و *Panicum thebaica* و *turgidum*.

جدول رقم 2: الغابات المصنفة في موريتانيا حسب الولايات والمساحات

الولاية	الغابة	المساحة (هكتار)
اترارزة	بو حجرة	320
	كرمور	450
	مباراوجي	486
	دجولي	
	كوندي	
لبراكنة	كاني	
	تيسم	453
	امبوي	2940
	دار البركة	328
	اولو الوكو	217
	سيلبي	2736
	أفنيا	507
	لوبل	582
كوركول	كانكي	600
	ديورفال	754
	ديندي	395
	داو	958
	يام نداي	530
	نكوي	1825
كيدماغة	الملك	605
	سيدو	320
	بولي	600
	كالينيورو	610
	واد اجريد	115
لعصابة	نهامة	13040
	مرعى اسدر	3065
تكانت	المشرع	450
	لكديم	550
	طينطان	4995
الحوض الغربي	تامول تامشكط	1650
المجموع		47.441

المصدر: PDLCD 1991

تتوزع أغلب الغابات المصنفة علي طول وادي نهر السنغال وهي (19 غابة تغطي مساحة 21000 هكتار في ولايات اترارزة و لبراكنة وكوركول) ، وعلي طول رافده وادي كراكورو توجد (خمس غابات تغطي مساحة قدرها 2250 هكتار في ولاية كيدماغه).

وتتوزع الغابات الباقية في ولايات لعصابة (غابتين مساحتهما قدرها 16100 هكتار) وتكانت (ثلاث غابات تغطي 6000 هكتار) والحوض الغربي (غابة تغطي 1650 هكتار).

تستخدم الشجرة في موريتانيا لأغراض متعددة، حيث تجني منها ثمار لها أهميتها الاجتماعية والاقتصادية و البيئية مثل (ثمار السدر والعناب) (وثمار نخيل دوم *Palme de doum* ، وتجمخت وتيشط *Balanites*) والصمغ (أشجار الصمغ) واللحاء المستخدم من قشرة الشجرة (*Tanin*) والتوابل (وأوراق أشجار تيشط *Balanites*).

فتساهم هذه الثمار في تلبية حاجيات السكان من جهة و في الاقتصاد الوطني والدولي من جهة أخرى. (تجارة الصمغ العربي في موريتانيا)

3.3 المخزون الحيواني:

تتوفر موريتانيا علي ثروة مهمة من الحيوانات الأليفة. ولا زالت الدراسات العلمية المهمة بدراساتها قليلة. و تتشكل هذه الثروة من الفصائل الحيوانية التالية:

- فصيلة الإبل : وتنقسم إلي جمل لبرابيش (أو جمل أفطوط) وجمل أركيبي؛
- المعز : معز الساحل ومعز أكويره والمعز القزمية في الشرق؛
- الضأن : وتنقسم إلي ضأن البيضان وشعرها قصير وطويل وضأن الفلان؛

- الأبقار : بقرة البيضان وبقرة الفلان؛

○ الخيل : خيل ذو لحية طويلة والخيل العربي.

إن أهم القطعان المشكلة للماشية في موريتانيا هي: الأبقار والمعز والضأن. وبجانبها تتواجد قطعان من الإبل والحمير والدواجن .

هي علي النحو التالي: الأبقار (Bos indicus) والضأن (Ovis) والمعز (Capras hircus) والإبل (Camelus dromadairus) camelins والخيل (Equis) les equides و (Equis caballus و asinus) volailles والدواجن (Gallus gallus).

الجدول رقم 3 : تطور الماشية في البلاد من 1968 إلى 2000

العدد بالآلاف من الرؤوس

2000	1992	1985	1981	1973	1968	انسة
1497	1200	1050	1200	1100	2400	الأبقار
8645	8500	7500	7000	5850	6800	الضأن/المعز
1114	1050	790	770	670	720	الإبل
11266	10750	9340	8970	7620	9920	المجموع

المصدر: RAP / FAO/1993

تقدر المواشي سنة 2000 با 11.266.000 رأس تلك التقديرات التي أكدت التزايد المضطرد لقطعان المواشي: حيث بلغت نسبة النمو السنوية للإبل 0,739 الأبقار 1,4% والضأن 4,3% و المعز 5,1%.

الجدول رقم 4 يبين رؤوس الماشية في كل ولاية سنة 1992 (بالآلاف)

الولاية	الأبقار	المعز/الضأن	الإبل
الحوض الشرقي	320	1615	190
الحوض الغربي	230	1520	140
لعصاية	210	1010	90
كيدماغه	90	510	50
تكانت	40	400	100
كوركول	120	110	10
لبراكنة	105	1415	60
اترارزة	75	710	120
انشيري	0	150	80
آدرار	0	50	160
تيرس الزمور	0	10	50
المجموع	1190	7500	1050

المصدر: 1992FAO/ 1352 MAU

تتركز الأبقار جنوب البلاد حيث تتجاوز معدلات الأمطار 200 مم في حين تتوزع الضأن والمعز في جميع أنحاء البلاد. وتنتقل قطعان الإبل من الشمال إلى الجنوب.

ويساهم هذا النشاط الفرعي بنسبة الربع في تكوين الناتج الداخلي الخام.

وتتجلى نزعة موريتانيا إلى الميول إلى الرعي با:

- امتلاكها لقطعان كبيرة من المواشي
- الخبرة الجيدة للممنين في التعامل مع القطعان والوسط (سرعة تغير الظروف الأمر الذي يجعل الممنين يتأقلمون معها دون إلحاق ضرر بالبيئة)

- حيوية المسالك التجارية الداخلية وخاصة تلك المستخدمة في تموين نواكشوط
- معرفة الفاعلين التجاريين للأسواق الخارجية لاسيما تلك المتعلقة بدول إفريقيا الغربية الساحلية.

المحميات (IV)

تعتبر موريتانيا الدولة الساحلية الأكثر معاناة من شدة الجفاف، و رغم غزو التصحر فإن الثروة الغابوية غير معروفة وحتى يومنا هذا خاصة علي مستوى الحظائر المحمية.

تطور مصطلح المحميات الطبيعية خلال عقد التسعينيات ووردت أول محاولة لتعريفها في اتفاقية التنوع البيولوجي حيث تنص "علي أنها منطقة جغرافية محددة ولها إطار تنظيمي يخول لها تحقيق أهداف محددة لها في مجال المحافظة علي البيئة". وقد اعد الاتحاد الدولي للمحافظة علي الطبيعة تصنيفا للمحميات ووافق علي تقسيمها إلي ستة أنواع. تتوفر موريتانيا علي حظيرتين وطنيتين تمتد مساحتهما علي 1.216.000 هكتار وثلاث محميات طبيعية تمتد علي مساحة قدرها 2.980.000 هكتار.

طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2008/190 يكلف الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالبيئة والتنمية المستدامة بإعداد ووضع الخطط والسياسات ذات الصلة بتسيير وحماية البيئة بما فيها المحميات وعرضها علي الحكومة. ولتجسيد ترجمة الإرادة السياسية الهادفة إلي وضع إطار استراتيجي لحماية البيئة نقلت الصلاحيات المخولة لإدارة حماية الطبيعة (م ح ط) إلي مديرية البيئة والاستصلاح الريفية في وزارة التنمية الريفية والبيئة قبل رفعها إلي كتابة للدولة

مكلفة بالبيئة وفيما بعد إلى قطاع وزاري منتدب لدى الوزير الأول مكلف بالبيئة والتنمية المستدامة (و م ب ت م).

ويترجم هذا التوجه الجديد ضرورة دعم الهيئات العمومية المكلفة بالمسائل البيئية والتأكيد على مقاربة مندمجة وتشاركية في مختلف القطاعات. واستجابة لضرورة التوفيق بين الإطار التشريعي الوطني والاتفاقيات الدولية التي صادقت موريتانيا عليها من جهة وإشراك السكان في صياغة النصوص من جهة أخرى عملت الحكومة علي مراجعة أحكام مدونة النباتات.

وبالنظر إلى غياب إستراتيجية محددة بالمحميات فإننا سنكتفي بالتركيز علي الإستراتيجية المرسومة لقطاع التنمية الريفية في أفق 2015 التي تركز علي التسيير المستديم للحظائر الطبيعية الحالية وإنشاء مجالات جديدة.

رغم الأهمية الممنوحة لحماية المصادر الطبيعية فان النباتات والحيوانات تتعرض لأضرار كبيرة نتيجة التأثيرات السلبية المزدوجة للمناخ والإنسان. ولوضع حد لهذه الوضعية المزرية نقترح:

- إعداد جرد للمصادر الغابوية والحيوانية والرعية؛
- إعادة تأهيل المحميات لاسيما الحظائر الطبيعية المحمية؛
- إنشاء محميات جديدة؛
- إعداد مخطط ترابي يوزع المناطق حسب اختصاص كل واحدة منها؛
- دعم الوسائل البشرية والمادية لوزارة البيئة والمجتمع المدني.

(V) طاقة التحمل

قبل تقديم تقديرات كمية لمنتوج المراعي ينبغي القيام بعملية جرد للمصادر العلفية المتوفرة علما بأنها شديدة التغير:

■ كما وكيفا خلال العام :

○ الأعلاف الحيوانية الطبيعية أكثر وفرة في موسم الخريف مما يزيد

علي حاجيات الدواب؛

○ مع بداية الفصل الجاف السمة الغالبة علي الأعلاف هي الوفرة إلا

أنها اقل فائدة غذائية لجفافها وصلابتها؛

○ تذبل الأعلاف بسرعة في الفصل الجاف قبل ان تقضي الحرائق

علي جلها؛

○ يختلف منتوج المراعى من البسيط إلي الضعف حسب تهطل

الأمطار . فمن الصعب

تقديم توقعات عن كمية الأعلاف للسنة المقبلة.

اعتمادا على الجدول الموالي تم وضع تصور لحجم إنتاجية وقدرة

التحمل للوحدات الرعوية (الجدول 5)

الجدول رقم 5: إنتاجية المراعي في موريتانيا وقدرة تحملها (لسنة

1996)

المنطقة والتربة	كمية الأمطار (مم)	الانتاج (كلغ)	قدرة التحمل(وحدة/هكتار)
الساحلية الشبه صحراوية	200-150		
الكثبان الرملية			17,0
سهوب رملية طينية		500	14,0
الساحلية النموذجية	400-200		
الكثبان الرملية		1000	0,7
التربة الصخرية		800	0,9

		500_400	الواجهة الساحلية السودانية
5.4	1500		المنطقة الرملية
5.2	3000		المنخفض الطمي الطيني
9.0	800		التربة الصخرية
8.0	900	500_300	حوض النهر
14.0	400/500	300_300	التربة الملحية

المصدر: تحديد سياسة للتنمية المواشي في موريتانيا (TCP /)
FAO.1993(1352)

تختلف إنتاجية المراعي تبعا لنوعية التربة، يظهر الغطاء النباتي متقطعا في الكثبان الرملية بنسبة تغطية يبلغ متوسطها 40%. وفي التربة الصخرية المكسوة بالرمل يظهر الغطاء النباتي مشتتا بنسبة تغطية لا تتجاوز 25% .

تستحوذ ولايتي الحوضين ولعصابة بأكبر مخزون رعوي وتنفرد بثلاثي المقدرات الرعوية؛ ويتوزع الباقي في ولايات كوركول ولبراكنة وترارزة وكيدماغة .

تمتد المناطق الزراعية الرعوية على ثلاثة أقاليم مناخية ويقدر متوسط إنتاجية الأعلاف الحيوانية با 900 كلغم /للهاكتار وهذا ما يناسب 450 وحدة علفية للهاكتار .

ويبلغ الحد الأعلى للمخزون العلفي في المنطقة الزراعية الرعوية الممتدة على 140.000 كلم مربع 3,6 مليار وحدة علف وهو ما يتناسب مع الحاجيات الغذائية 5,2 مليون رأس من الماشية وهذا العدد محسوب على أساس حاجة رأس

ل2500 وحدة علف /لسنة واحدة .ان هذا الحساب النظري لا يأخذ بالحسبان الأعلاف المحصودة من الأشجار (المراعي الغابوية).

VI) مقارنة ما بين طاقة تحمل المراعي وحاجيات الحيوانات من الأعلاف:

يقدر المخزون العلفي با 3,6 مليار وحدة علف وإذا طبقنا الضارب 3,0 آخذين بعين الاعتبار المراعي الغابوية فان مقدور المخزون سيبلغ 19,8 مليار وحدة علف. هذا ويمتاز توزيع الأعلاف في ولايات البلاد بعدم الانتظام حيث تحتضن سبع ولايات لوحدها علي 90 % من هذا المخزون. وهذا ما يفسر اجتذاب الولايات لأعداد كبيرة من المنمنين خلال مختلف المواسم بل قد يحطون الرحال في الدول المجاورة بحثاً عن المرعى.

وتبرز أهمية المخزون ألعلفي إذا قارناه بحاجة المواشي من الأعلاف لأن هذه المقارنة ستساعد إلي معرفة العجز الحاصل في الأعلاف الأمر الذي سيساعد علي إصدار توصيات تقضي بوضع برامج لتسيير المراعي والمحافظة علي أقطاب خضراء .

يبين الجدول رقم 6 أن حاجيات المواشي من الأعلاف تقدر با 7,15 مليار وحدة علف أي بعجز قدره 51,7 مليار وحدة علف . لا يغطي إذا المخزون العلفي إلا 4,52 % و يبلغ العجز في هذه الحالة 6,47% من الحاجيات. وما يزيد من حدة هذه الوضعية الأضرار المادية التي تلحقها المواشي بالمراعي و ندرة المياه والطبوغرافيا التي تعيق التنمية الحيوانية على التوالي بنسب 10% و 20 % و 5 %.

الجدول رقم 6 : يبين مقارنة بين طاقة تحمل المراعى واستهلاكها من

الأعلاف

نسبة التطور	2000	2008	الحاجيات وحدة/رأس/سنة	مجموع الحاجيات المواشى
1،4%	1497	1664	2500	4161660
4 %	8645	11411	750	8558250
0،7 %	1114	1177	2500	2940960
				15660870

المصدر : 2008 RIM MDEDD PNUD

وفي هذه الحالة فان المنمين سيضطرون إلي تغطية عجزهم بالضغط علي المحميات الطبيعية ذات المراعى الغنية أو اللجوء إلي الأسواق للحصول علي حاجياتهم من العلف (وهذا مكلف بالنظر إلي مستواهم المادي المتواضع).
ويترتب علي ذلك تهافت المنمين علي المحميات خصوصا وان الخطوات المتعلقة بتطبيق النصوص التنظيمية من مدونة الرعي والمرسوم التطبيقي لها لم يسرى مفعولها.

الخلاصة

تحظي المحافظة علي المصادر الطبيعية في موريتانيا وإعادة تجديدها باهتمام مختلف الفاعلين الريفيين ولاستفادة الجميع من استغلال هذه المصادر سواء هي المنطقة الزراعية الرعوية أو المنطقة الجافة أو الشبه الجافة أو علي مستور المحميات الطبيعية يجب السهر علي التطبيق الصارم للنصوص القانونية

وخصوصا مدونة الرعي والحرص على ملائمة السياسات المتبعة وأخيرا ترقية
شراكة فاعلة وفعالة بين مختلف الفاعلين المعنيين.

المصادر البيبليوغرافية

- (1) توصيات الورشة حول "الكثافة الحيوانية والمحميات في موريتانيا" ديسمبر 2009
MON3 /mdedd 42 صفحة ؛
- (2) عبدا لرحمن ولد الإمام مساهمة الأحراش في مكافحة الفقر المثل الموريتاني
2003، ص 86 ؛
- (3) بودي G المراعي الساحلية FAO باريس 1976؛
- (4) بودي G كتاب حول مراعي المناطق المدارية وزراعة اعلاف؛ الحيوانات وزارة
التعاون الفرنسية ؛
- (5) بوربوز 1987 دوناديه تنمية المواشي في المناطق المتوسطية، مونبليه؛
- (6) FAO/MDRE,2001 دراسة قطاعية لتنمية المواشي: المصادر الحيوانية ونظم
الإنتاج الحيواني؛
- (7) كان ممدو 1995 تنمية الفصائل الحيوانية في موريتانيا؛
- (8) كان ممدو 1996 تقرير استشارة حول معلومات عن الحيوانات المراعي وأسواق
المواشي؛ Pnud/Fao ؛
- (9) موريتانيا 1996: تقرير موجه الي المؤتمر الدولي لمنظمة الزراعة علي المصادر
الحيوانية؛
- (10) لاهوست نظم المراعي في المناطق الحارة 1993
- (11) ج ام / المنظمة الدولية للزراعة 1993د سياسة تنمية الماشية؛
- (12) ج ام مبادرة 2002 تنمية الماشية الفقر والتطور وثيقة وطنية 2002 ؛
- (13) ج ام / وب ت م 2004 الاطار الاستراتيجي لمكافحة التصحر؛
- (14) ج ام / وب ت م 2004 الاطار الاستراتيجي للمحافظة علي التنوع البيولوجي؛
- (15) ج ام / وب ت م 2004 الاطار الاستراتيجي للبيئة والتنمية المستدامة.

